المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم السياسة العامة والأنظمة المقارنة
مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: النظم السياسية المقارنة

السياسة السياحية في الجزائر 1999ـ2015م

(دراسة تشخيصية)

إعداد الطالب:
محمد تمـار

تحت إشراف الأستاذ:
د. ميلود عامر حاج

لجنة المناقشة

الدكتورة لعجاني غنيـــة ..... رئيسة ومقررة

الدكتور ميلود عامر حاج ..... مشرفـــــــا

الدكتورة لوجاني وسيلـــة .....عضوا مناقشا

السنة الجامعية
2016ـ2015

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم السياسة العامة والأنظمة المقارنة
مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: النظم السياسية المقارنة

السياسة السياحية في الجزائر 1999ـ2015م

(دراسة تشخيصية)

إعداد الطالب:
محمد تمـار

تحت إشراف الأستاذ:
د. ميلود عامر حاج

لجنة المناقشة

الدكتورة لعجاني غنيـــة ..... رئيسة ومقررة

الدكتور ميلود عامر حاج ..... مشرفـــــــا

الدكتورة لوجاني وسيلـــة .....عضوا مناقشا

السنة الجامعية
2016ـ2015

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الحي العلي الولي العليم، والصلاة والسلام على خير خلق الله
أجمعين محمد بن عبد الله، وآله وصحبه ومن والاه وبعد.

أتوجه إلى السماء رافعا يداي شاكرا لله سبحانه وتعالى على امدادي بالقوة والعزيمة والصبر في ذاتي والعزم في نفسي لإنجاز هذا العمل المتواضع. فحمدا لله حمدا كثيرا لا متناهيا.

لأن الكلمات هي التي ما نملك، ولأن الشكر هو بعض الاعتراف بالجميل، فلا يسعني في هذا المقام سوى أن أتقدم بالشكر وفائق الاحترام إلى الدكتور عامر ميلود حاج الذي لم يضغط علي بأي شكل من الأشكال، بل على العكس من ذلك ترك لي الكثير من المساحة والرحابة، وهو أمر ذلّل أمامي الكثير من الصعوبات.

كما لا أنسى تقديم الشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة.

وأتوجه بالشكر الخالص الممزوج بالإخلاص والتقدير لكل الأساتذة والإداريين والعمال في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية على تعاونهم.

وإلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة من قريب أو من بعيد

إهـــــــداء

إلى والدي، إلى أساتذتي الأفاضل، إلى أصدقائي وزملائي، إلى كل من يعشق ويحن

إلى امرأة اسمها الجزائر، وإلى مستقبلنا الذي نتمناه ربيعا بمشيئة الله.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضعة

راجيا من الله عز وجل السداد والتوفيق لي ولهم

محمـــد تمـار

ملخص الدراسة باللغة العربية:

سعت هذه الدراسة إلى تشخيص السياسية السياحية في الجزائر للفترة (1999-2015م)، وذلك لمعرفة مدى مساهمتها في العملية الاقتصادية، وكذا تحديد مختلف العوائق التي تواجهها وتؤخر من عملية تنميتها وتطويرها، وذلك انطلاقا من تحديد الإطار النظري والمفاهيمي المتعلق بالموضوع محل الدراسة. حيث تستند الدراسة على مجموعة من المناهج على غرار المنهج الوصفي، المنهج الإحصائي والاقتراب النسقي من أجل فهم، وتحليل، وتفسير السياسة السياحية وصولا إلى عملية التقييم.

وكتقييم للسياسة السياحية، عالجت الدراسة بعض مخرجات القطاع السياحي وذلك بالتركيز على مستوى تطور هياكل الإيواء، مدى مساهمته في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، ميزان المدفوعات، وعملية التشغيل الناتجة عن الخدمات السياحية، إذ تعد مؤشرات جيدة للحكم على مدى تطور السياحة في الجزائر. حيث أظهرت أن السياحة في الجزائر تشهد مستويات نمو بطيئة بسبب عدة مشاكل

الكلمات الدالة:

السياسة العامة، السياسة السياحية، السياحة، الموارد، الاقتصاد، الثقافة السياحية، الأمن.

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية:

Abstract :

This research looks at diagnosis of tourism public policy in Algeria in the period (1999-2015) in order to know the extent of its contribution to the economic and social process, as well as, to determine the various obstacles that led to the delay of its development.

The research starts by determining the theoretical and conceptual framework on the study subject, in which it stand on several methods, as descriptive and statistical method in addition to systemic approach to understand, analyze and explain tourism policy.

As an evaluation of tourism policy, the study analyses some of the tourism sector outputs by focusing on; the accommodation structures' level of growing, the economic and social contribution, balance of payment and employment resulted from tourism services. These are good indicators to determine the extent of the development of tourism, which makes clear that tourism in Algeria, witnessed slow growth levels due to several obstacles.

Key words:

Public Policy, Tourism, Economy, Tourism culture, Security.

مقدمة

مقدمة:

تعد السياحة أحد القطاعات المهمة في تنشيط الحركة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والدولي. فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في اقتصاد الكثير من البلدان، باعتبارها قطاعا إنتاجيا له دور كبير في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرا للعملات الصعبة، وتوفير مناصب الشغل، وأداة لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية. ولهذا عرفت اهتماما واسعا لدى معظم دول العالم منذ بداية القرن العشرين التي سعت إلى وضع سياسات سياحية ناجعة.

تمتلك الجزائر إمكانيات سياحية كبيرة، مما يجعل منها وجهة للسائحين من مختلف مناطق العالم، إلا أنها لم تصل إلى مستوى الاستغلال الأمثل لها، وظلت ضعيفة، أي دون المستوى المطلوب منها كقطاع إنتاجي. فبالرغم من أن مسألة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بدأت منذ 1986م، أي مع بداية أزمة النفط إلا أن الظروف والأحداث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي وقعت بعدها حالت دون ذلك.

كما أنه لا يمكن الحديث عن السياحة في ظل غياب الأمن والاستقرار الذي شهدته تلك الفترة. فإثر الاستفتاء على مشروع المصالحة الوطنية والتصويت على السلم والوئام المدني بدأت الجزائر تتعافى. كما سعت إلى تطوير وتنمية قطاعها السياحي في إطار برنامج رئيس الجمهورية، والذي أكدت عليه في العديد من الخطابات السياسية. ومنه بدأت السياحة تنتعش قليلا عما كانت عليه، كما شهدت هذه الفترة قيام الدولة بوضع استراتيجية للنهوض بالقطاع السياحي.

وتجدر الإشارة إلى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالريع البترولي بصفة أساسية، وعليه فإن أي خلل في هذا المورد الناضب من شأنه أن يخلق أزمة اقتصادية تنعكس على باقي المجالات داخل البلاد. وهذا ما تمت ملاحظته مؤخرا بفعل تراجع أسعار المحروقات، وما عرفه الاقتصاد الجزائري من انكماش.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية دفعت الباحث إلى تبني موضوع المذكرة، وتتمثل الأسباب الموضوعية في صلة الموضوع بتخصص السياسات العامة، بالإضافة إلى انهيار أسعار النفط التي

وقعت أواخر سنة 2015م وانعكاس ذلك على الاقتصاد الجزائري. الأمر الذي دفع الباحث إلى دراسة قطاع السياحة ومعرفة أهم المشاكل التي تواجهه، باعتباره مصدر من مصادر التنويع الاقتصادي الذي من شأنه أن يخلق الثروة ويساهم في عملية التنمية في ظل الظروف والتحولات الإقليمية والعالمية الحاصلة، وذلك انطلاقا من فهم أهم العوامل المتحكمة في هذه السياسة.

أما الأسباب الذاتية فهي عديدة ونذكر على وجه الخصوص؛ طموح وتحدي الباحث لمعالجة هذا الموضوع وإزالة اللبس حوله، بالإضافة إلى رغبته واهتمامه الشخصي في التحصيل المعرفي والمعلوماتي. وزيادة على ذلك إيمانه بقدرة الجزائر على التقدم في حالة الاستغلال الجيد والعقلاني لما تتمتع به من موارد.

أهمية الدراسة: تبرز هذه الأهمية من خلال ما يلي،

أ. **العلمية:** تعتبر السياحة من المواضيع الاقتصادية المهمة، نظرا لارتباطها بقطاعات أخرى، ونظرا لكونها من زاوية السياسات العامة أصبحت تحظى باهتمام الباحثين بغية التخطيط السياحي ووضع مؤشرات ومقاييس للتنمية السياحية، خاصة لارتباطاتها بالدخل والاستثمارات، الخ. وبالتالي يمكنه أن يكون الانطلاقة أو الأساس لبحوث ودراسات أخرى حول السياسة السياحية.

ب. العملية: تتمثل الأهمية العملية للموضوع في الوقوف على واقع السياسة السياحية من خلال تحليل مختلف الجوانب المتعلقة بها، بما يمكن الباحث من الوصول إلى نتائج مهمة تتعلق بجوانب الضعف والخلل فيها، ويشكل أرضية للتخطيط السياحي، على اعتبار أن السياحة تعد قطاع حيوي غير ناضب يساهم في خلق الثروة.

أدبيات الدراسة: من الأطروحات والرسائل التي تناولت هذا الموضوع نذكر،

1. حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة،** أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة: سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011م). حيث تطرقت إلى آثار السياحة المختلفة، ثم تكلمت عن التنمية المستدامة وعلاقتها بالسياحة في الفصل الثاني. أما الفصل الثالث فعالجت فيه السياحة في بعض الاقتصاديات العربية، في حين خصصت الفصل الرابع لحالة الجزائر.

2. لعوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013/2012م. وقد طرح الاشكالية التالية: ماهي الآليات والسبل الكفيلة لدفع عجلة القطاع السياحي في الجزائر، بغية استغلال الامكانيات السياحية المتوفرة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025؟. حيث قسمت الدراسة إلى ثلاث أبواب من أجل الإحاطة بالموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة.

3. عشي، صليحة، **الآثار التنموية للسياحة (دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية، 2005/2004م. قامت الباحثة بمقارنة المقومات السياحية وكذا مختلف الآثار الناجمة عن السياحة على كل دولة بين الدول المذكورة آنفا.

4. أبركان فؤاد، **السياسات السياحية والتنمية في الجزائر (دراسة حلة بومرداس)**، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية، 2010/2009م. تكلم الباحث عن الإطار النظري للدراسة في الفصل الأول وكذا المقاربات المتبعة في تحليل السياسات العامة، أما في الفصل الثاني فتكلم عن البعد التنموي للسياسات السياحية في الجزائر، في حين خصص الفصل الثالث لدراسة واقع وآفاق التنمية السياحية في ولاية بومرداس.

إشكالية الدراسة:

تمتلك الجزائر إمكانيات سياحية كبيرة، بما يمكنها من استغلالها للنهوض بالقطاع السياحي نظرا لآثاره التنموية العديدة من خلال زيادة إيرادات الخدمات، وزيادة معدلات الناتج المحلي، وتوفير فرص العمل، وزيادة إيرادات الموازنة العامة، واستقطاب الاستثمارات، بالإضافة إلى فك العزلة عن المناطق النائية خاصة تلك التي تتوفر على عناصر الجذب السياحي. ومن ذلك نطرح الإشكالية التالية: **ما هو واقع السياسة السياحية في الجزائر، وإلى أي مدى استطاعت الدولة تنمية القطاع السياحي في الجزائر؟**

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى ساهمت المخططات السياحية في تنمية القطاع السياحي في الجزائر؟
- ما هو الإطار المؤسسي والتنظيمي للسياسة السياحية في الجزائر؟

- ما هي أسباب ضعف السياحة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- ضعف القطاع السياحي في الجزائر مرتبط بمحدودية مقوماتها المادية والبشرية.
- السياحة مرتبطة بنوعية قطاع الخدمات والبنية التحتية في الجزائر.
- تأثرت السياحة بالوضع الأمني الذي شهدته الجزائر.

تصميم الدراسة:

أ. حدود ومجال الدراسة:

تبحث هذه المذكرة في السياسة السياحية ضمن مجال مكاني محدد وهو الجزائر في الفترة المحصورة ما بين (1999م-2015م).

ب. منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على عدة مناهج بهدف تشخيص واقع السياحة في الجزائر. تتمثل هذه المناهج في:

المنهج الوصفي: وذلك لوصف الظاهرة السياحية للوصول للأسباب التي تقوم عليها، والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها. بحيث يحيط المنهج الوصفي بكل جوانب الظاهرة المراد دراستها. حيث يتطلب المنهج الوصفي دراسة الحالة التي ستركز عليها الدراسة والتي تمثل الجزائر، كما يتطلب القيام بدراسة تحليلية وتقديم احصائيات رقمية ورسوم بيانية لوصف وتفسير بعض مؤشرات السياسة السياحية في الجزائر في الفترة (1999-2015م) وإعطاء التفسيرات المنطقية لها، ومن ثم إيجاد الحلول لها أو تعديلها أو الإبقاء عليها.

المقابلة: تعد المقابلة من أحد أدوات البحث العلمي التي يعتمد عليها الباحث في جمع المعلومات والإحاطة بالظاهرة محل الدراسة، ألا وهي السياسة السياحية.

تقسيم الدراسة:

تتضمن الدراسة ثلاث فصول، يتعلق **الفصل الأول** بالجانب النظري المفاهيمي للسياسة السياحية، والذي من خلاله نحاول الإحاطة بالمفاهيم التي تتعلق بالموضوع (مفهوم السياحة وأنواعها، مفهوم السياسة العامة السياحية وأهدافها). أما **الفصل الثاني** فقد تم تخصيصه لواقع القطاع السياحي في الجزائر من خلال إبراز الإمكانيات والمقومات التي تتمتع بها الجزائر في مجال السياحة، والتي تؤهلها لأن تكون بلد سياحي بامتياز. كما تناولت الجانب المؤسساتي الذي يعد العنصر الأساسي المحرك لعملية التنمية السياحية سواء على مستوى صنع السياسات أو تنفيذها. فهو المسؤول عن إعداد البرامج والمخططات والقوانين والمراسيم وفقا لما تمتلكه الجزائر من مؤهلات طبيعية ومادية. في حين خصص **الفصل الثالث** إلى تقييم السياسة السياحية في الجزائر بالوقوف على مدى تطور هياكل الإيواء في الفترة 1999م إلى غاية 2013م، مساهمتها في ميزان المدفوعات وفي قطاع الشغل، وتحديد عوائقها.

الصعوبات التي واجهت البحث:

من الصعوبات التي واجهها الباحث قصر فترة إعداد المذكرة التي تكون في السداسي الأخير بعد موافقة اللجنة العلمية عليها. وهي مدة لا تفي البحث العلمي حقة من البحث والتمحيص. بالإضافة إلى تزامنها مع الدروس والبحوث الصفية والامتحانات.

الفصل الأول

مدخل إلى السياسة السياحية في الجزائر

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي إلى السياسة السياحية

لتناول أي دراسة علمية لا بد من الإلمام بعض المفاهيم والمنطلقات الأساسية لهذه الدراسة، فتحديد المفاهيم خطوة أساسية وعملية في تأسيس إدراك متبادل وفهم مشترك للموضوع أو الظاهرة قيد الدراسة. بحيث تمكننا هذه القاعدة النظرية من الإحاطة بموضوع الدراسة، كما تمكننا من دراسة واقع السياسة السياحية في الجزائر. ومنه فإن هذا الفصل يتناول المواضيع التالية:

- **المبحث الأول: السياسة العامة السياحية**
- **المبحث الثاني: مقومات وأنواع السياحة في الجزائر**
- **المبحث الثالث: نماذج عن السياحة في دول الجوار**

المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة السياحية

تعتبر السياسات العامة أداة الحكومات في تسيير مختلف شؤونها حسب احتياجاتها والأولويات التي وضعتها. أما دراسة السياسة العامة فهي معرفة كيف ولماذا، ولأي هدف تتخذ الحكومات مسارا معينا في عملها. إذ أن علم دراسات السياسات العامة هو الأسلوب المنهجي الذي يهدف إلى دراسة الأسس الفكرية التي تبني عليها الحكومات قراراتها، ثم وصف وتحليل القرارات الحكومية والتنبؤ بنتائجها. "فالتركيز في السياسات العامة ينصب على الأساس الفكري الذي تلتزم به الحكومة كمنهج سياسي واقتصادي واجتماعي لها[1]". حيث يدمج علم السياسات العامة عدة علوم وحقول معرفية مثل: الإدارة العامة، الاقتصاد، السياسة، الإحصاء، علم الاجتماع وإدارة الأعمال مع توظيف التحليل العلمي في كل واحد من هذه الفروع العلمية.

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة

سيتناول هذا المطلب مفاهيم وتعريفات السياسة (Policy) والسياسة العامة وذلك من أجل الوصول إلى تعريف السياسة العامة السياحية.

أولا: تعريف السياسة (Policy):

السياسة في هذا السياق ترادفها الكلمة الإنجليزية (Policy) وهي تعني في الإدارة "بيان عام بالمبادئ والأهداف وتصور شامل لأسلوب التنفيذ في ضوء الهدف المحدد، ومجموعة القواعد والمبادئ العامة توضع بمعرفة المديرين لتحكم تصرفات المرؤوسين في المشروع أو العمل، وتكون بمثابة مرشد لهم في التنفيذ ولتوجيه ضبط الأعمال في مختلف المستويات الإدارية"[2]. فهي بهذا المعنى مرادفة للخطط والبرامج.

كما عرفتها موسوعة العلوم السياسية (السياسة، Policy) "بأنها برنامج معد للقيم المستهدفة والممارسات، وهي عملية وضع وتطبيق التحديات والمطالب والتوقعات فيما يخص مستقبل علاقات

---

1 عبد الفتاح ياغ، ***السياسات العامة-النظرية التطبيق***، (مصر: جامعة الدول العربية -المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010م)، ص 12.

2 زين العابدين، معو، ***المعلومة كآلية لرسم السياسات العامة***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2009/2008م)، ص 50.

الذات مع الغير، وقد أكد البعض على عنصر الإكراه فوصفت السياسة بأنها الإكراه المخطط عمدا، أو أقوال تحدد غرض ووسائل وموضوع ممارسة الإكراه داخل سياق علاقات القوة في المنظمات[1]". وهو ما أشار إليه ماكس فيبر في أن الدولة تمتلك حق الإكراه المادي االمشروع.

ثانيا: تعريف السياسة العامة

نظرا لما تتميز به الظاهرة الانسانية من تعقد وتعدد لأبعادها فإنه يصعب ضبط مفهوم واحد لها. ومنه فإن تعريفات السياسة العامة تتعدد وفقا لتعدد توجهات الباحثين وزوايا نظر كل منهم للموضوع. وعلى العموم يمكن تصنيف هذه التعريفات إلى تياران: التيار السياسي والتيار الفني.

أ. التيار السياسي:

تعرف السياسة العامة وفق هذا التيار على أنها عملية سياسية تستهدف تحقيق آثار معينة في مجال ما وليس بالضرورة كل ما تعبر عنه الحكومة، بل قد تشمل ما تمتنع عن القيام به أو التصرف حياله.

يعرفها خيري عبد القوي بأنها " تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول الى اتفاق على تعريف المشكلة والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح اقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة"[2].

أما فهمي خليفة الفهداوي فيرى "أن السياسة العامة هي تلك المنظومة الفاعلة (المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة) التي تتفاعل مع محيطها، والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها، عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية، والتحسب لكل ما ينعكس عنها وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة وتهيئتها، كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية ومتابعتها ورقابتها وتطويرها وتقويمها لما

1 سالمة ليمام، سمير بارة، ***صنع السياسات العامة، دراسة في المفاهيم والمنهجية والبيئة***، (الأردن: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2014م)، ص20، نقلا عن: محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد وآخرون، (***موسوعة العلوم السياسية***. ج3، الكويت: جامعة الكويت، 1994م)، ص 451.

2 ثامر كامل محمد الخزرجي، ***النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة***، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004م)، ص28.

يجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة في المجتمع "[1]. فهي إذا، القدرة على تعبئة الموارد وتوظيفها ضمن إطار عام، بما يسمى المخططات والاستراتيجيات المختلفة

ب. التيار الفني:

السياسة العامة حسب هذا التيار عبارة عن خطط أو برنامج أو أهداف عامة أو كل هذه معا يظهر منها اتجاه العمل الحكومة لفترة زمنية مستقبله وبحيث يكون لها مبررتها، وهذا يعني أن السياسة العامة هي تعبير عن التوجه السلطوي أو القهري لموارد الدولة والمسؤول عن التوجيه الحكومي. إذ يعرفها جيمس أندرسن (James Anderson) بأنها " برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو اجتماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع[2] ".

أما أحمد رشيد فيعرف السياسة العامة بأنها خطط أو برامج أو أهداف عامة، أو كل هذه معا، يظهر منها اتجاه الحكومة لفترة زمنية، بحيث يكون لها مبرراتها، وهذا يعني أن السياسة العامة هي تعبير عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة، والمسؤول عن التوجيه هي الحكومة[3].

كما يعرفها علي الدين هلال بأنها مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي، بصدد مجال معين، ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها: القوانين، اللوائح، القرارات الإدارية والأحكام القضائية[4]. وفي نفس الاتجاه يرى أبشر حسن الطيب بأنها تبرز توجهات الدولة وأساليبها في إحداث التغيير، أو في منعه أو تقييده ولذلك تعتبر جوهر العمل الحكومي[5]. ومنه فإن دور الدولة يبرز من خلال مختلف السياسات العامة المتبعة.

1 فهمي خليفة الفهداوي،(***السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل***، عمان: دار المسيرة، ط1، 2001م)، ص38.
2 أندرسون جيمس، (**صنع السياسات العامة**، (ترجمة: عامر الكبيسي)، عمان: دار المسيرة، 1999م)، ص15.
3سالمة ليمام، سمير بارة، مرجع سبق ذكره، ص 21، نقلا عن أحمد رشيد، (***نظرية الإدارة العامة: السياسة العامة والإدارة***، ط5، القاهرة: دار المعارف، 1981م)، ص83.
4سالمة ليمام، سمير بارة، مرجع سبق ذكره، ص 21 نقلا عن: على الدين هلال، (**معجم المصطلحات السياسية**، مصر: مطبعة أطلس، 1994م)، ص 212.
5 الطيب حسن أبشر، (***الدولة العصرية دولة مؤسسات***. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000م)، ص26.

المطلب الثاني: تعريف السياحة

تعددت التعاريف الخاصة بالسياحة تبعا لتعدد أنواعها. حيث ركز كل باحث على جانب معين. فمنهم من ركز على أهميتها، ومنهم من ركز على أبعادها إلا أنها تشترك في بعض الخصائص. وعليه سنقوم بتوضيحها كالآتي:

تعريف المنظمة العالمية للسياحة:

ميزت بين مفهومي السائح والمتجول، حيث أن السائح هو كل زائر يقضي على الأقل 24 ساعة في بلد غير البلد الذي يقيم فيه من أجل الراحة والاستجمام والترفيه. أما المتجول، فهو كل زائر يقضي على الأقل 24 ساعة خارج مقر إقامته.

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة:

انعقد المؤتمر في سنة 1963 بروما وعرف السياحة على أنها: "ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن اثني عشر شهرا"[1]، من أجل السياحة والترفيه والعلاج والراحة.

تعريف مؤتمر أوتاوا للسياحة:

انعقد سنة 1991 بكندا، وعرف السياحة على أنها: "مجموع الأنشطة التي يقوم بها المسافر إلى مكان خارج إقامته المعتادة لفترة محددة من الزمن، وإن لم يكن غرضه ممارسة عمل بأجر في المكان الذي يسافر إليه"[2].

وعرفها الألماني " Jobert feuler " جوبير فرويلر " سنة 1905 بأنها: " ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث الغاية منها الحصول على الاستجمام وتغيير الجو المحيط الذي يعيش فيه الانسان واكتساب الوعي الثقافي وتذوق جمال المشاهد الطبيعية ونشوة الاستمتاع بجمالها[3]."

1 محمد مسعد محي، (***الإطار القانوني للنشاط السياحية والفندقي***، مصر: المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000م)، ص61.
2 المرجع نفسه، ص 62.
3 الطائي حميد عبد النبي، (***أصول صناعة السياحة***، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع، ط2، 2006م)، ص 26.

في حين يعرفها الاقتصادي النمساوي شوليرن شراتنهومن (Schullard.H.V) بأنها: "الاصطلاح الذي يطلق على أي عملية من العمليات الاقتصادية التي تتعلق بانتقال واقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة، أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا[1]". فهو يربطها بالإنفاق السياحي للأفراد.

وعرفها كرافت. هـ KRAFET Hunsiker على أساس أنها مجموع العلاقات والأعمال الناتجة عن السفر وإقامة الأفراد خارج مقرات سكناتهم المعتادة، شرط ألا تكون هذه الإقامة دائمة ومرتبطة بعمل ذي أجر[2]. أما العالم هيرمان HERMAN على أنها "مجموع العمليات المتداخلة وخاصة الاقتصادية منها والمتعلقة مباشرة بدخول الأجانب، إقامتهم وتحركاتهم داخل وخارج حدود دولة أو منطقة جغرافية". إذ يهمل هذا التعريف الجوانب الاجتماعية، الثقافية والجغرافية للسياحة بالإضافة إلى إهماله السياحة الداخلية.

في حين عرفها جوفر. د (JOFFRE Dumazedier) بأنها:" مجموعة الانشغالات التي يتعاطاها الشخص من أجل الترفيه عن النفس، أو لتطوير معلوماته أو تكوينه ومشاركته الاجتماعية أو لتطوير قدراته الإبداعية الحرة، بعد تخلصه من واجباته المهنية، العائلية، والاجتماعية، الخ[3]". فالسياحة ترتبط بكل ما من شأنه أن يريح الفرد أو يحفزه أو يساهم في تنميته.

أمّا تعريف هونز كينز رئيس "الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالميين"، فقد غطى السمات الرئيسية للسياحة وقواعدها، كالتالي:" هي مجموع العلاقات التي تترتب على سفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يغل ربحا لهذا الأجنبي[4]". فالعامل في بلد أجنبي لا يصنف ضمن السائحين، ذلك أنه يصبح في حكم المقيم نظرا لطول مدة إقامته.

فالسياحة ظاهرة إنسانية ونشاط اقتصادي واجتماعي يمثل قوى فاعلة ومؤثرة في حياة المجتمعات البشرية، حيث أصبحت تحتل حيزا لا يستهان به في حياة الأفراد والجماعات والدول.

1 حميدة بوعموشة، ***دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير، 2012/2011)، ص18.
2 كواش، خالد،(***السياحة، مفهومها، أنواعها، أركانها***، الجزائر: دار التنوير، ط1، 2007م)، ص24.
3 المرجع نفسه، ص 25.

ثانيا: تعريف السائح

أعطى مؤتمر الأمم المتحدة للسفر والسياحة الدوليين (روما 1963) تعريفا شاملا للزائر بأنه: "أي شخص يزور دولة أخرى غير الدولة التي اعتاد الإقامة فيها، لأي سبب غير السعي وراء عمل يجزى منه في الدولة التي يزورها[1]". حيث يشمل هذا التعريف السائحين ومسافري الرحلات السريعة:

- **السائحون:** وهم الزائرون المؤقتون الذين يقيمون على الأقل لمدة 24 ساعة في الدولة التي يزورونها.
- **مسافري الرحلات السريعة:** وهم الزائرون المؤقتون لمدة تقل عن 24 ساعة في الدولة التي يزورونها.

وعرف يفاس تينارد (YVES TINARD) السائح بأنه "كل شخص ينتقل خارج مكان إقامته المعتادة لمدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن 04 أشهر، وذلك للأسباب التالية: أسباب ترفيهية، صحية، دراسية، الخروج للمهمات والاجتماعات[2]." فالسائح بهذا المعنى هو الشخص الذي يمكث ليلة واحدة على الأقل وأربعة أشهر على الأكثر في بلد الزيارة، على ألا تكون بسبب العمل المأجور.

ويكمن الفرق بين مصطلح "السائح والمتنزه والزائر فيما يلي[3]":

- قضاء 0 ليلة، أي أقل من 24 ساعة = متنزه.
- قضاء من 01 إلى 03 ليالي = إقامة قصيرة (مؤقتة).
- قضاء أكثر من 03 ليالي وأقل من سنة = إقامة طويلة (عطلة)

ثالثا: تعريف التنمية السياحية

هناك عدة تعاريف للتنمية السياحية، فهناك من عرفها على أنها: "مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستقرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي"[4]. وهي تعني العقلانية والتنظيم في استغلال الموارد.

1 يسرى دعبس، (***صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق***، مصر: الملتقى المصري للإبداع والتنمية، ط1، 2003م)، ص162-163.

2 عيسى مرازقة، محمد شريف شخشاخ، **"التنمية السياحية المستدامة في الجزائر"**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة يومي: 09-10 مارس 2010م.

3 عثمان غنيم، بنيتا سعد، (***التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكان شامل ومتكامل***، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999م)، الأردن، ص 25.

4 أحمد الجلاد، (***السياحة المتواصلة البيئية***، مصر: عالم الكتاب، ط1، 2002م)، ص43.

أما السياحة المستدامة هي:" الاستغلال العقلاني والمثالي للمناطق السياحية التي تزخر بها الدولة ويكون هذا الاستغلال من جميع الجوانب فهي نقطة التلاقي بين احتياجات السياح والمنطقة المضيفة لهم، حيث أنها تلبي احتياجات السياح وتعمل على الحفاظ على المواقع السياحية وتزيد من فرص العمل للمجتمع المحلي، إضافة إلى ذلك تقوم بإدارة جميع الموارد الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والجمالية وتقوم بالحفاظ على التوازن البيئي والتنوع الحيوي والواقع الحضاري"[1]. حيث تتعدى الصورة النمطية للسياحة والتي لا تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد المذكورة في التعريف.

وتعرف بأنها: "تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد الوطني، من حيث تحسين ميزان المدفوعات وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية والمحلية وخلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، والزيادة في التوسع العمراني عن طريق خلق مناصب جذب سياحية وسكانية في المناطق النائية[2]". وبالتالي تساهم بصفة إيجابية في النشاط الاقتصادي للدول السياحية والتي تأخذ بمبدأ الاستدامة في برامجها.

كما تعرف بأنها:" مختلف التنظيمات العامة والخاصة التي تشترك في تطوير وإنتاج وتسويق البضائع والخدمات، لخدمة احتياجات ورفاهية السياح[3]". إذ يركز هذا التعريف على المؤسسات على اختلاف أنشطتها، والتي تأخذ على عاتقها مهمة ترقية السياحة.

فالتنمية السياحية المستدامة هي التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية، التنوع الحيوي ودعم نظم الحياة[4]". إذ يشير التعريف إلى البعد الزمني في عملية الاستدامة في خضم عملية الاستغلال السياحي، وهذا للحفاظ على حق الأجيال القادمة من الثروة.

1 جامعة الدول العربي، ***دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقها***، ديسمبير2000، ص7.
2 يسرى دعيس، (***السلوك الاستهلاكي للنتائج في ضوء واقع الدول المتقدمة والنامية***، مصر: دار البيطاش للنشر والتوزيع، 2002م)، ص 23.
3 سعيدي يحيى، العمراوي سليم، "مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر"، العراق، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، ع 36، (2013م)، ص 93-114.
4 صلاح الدين خربوطلي، (***السياحة المستدامة***، سوريا: دار الرضا للنشر، ط1 ،2004م)، ص23.

وبما أن الاستمرارية هي أساس الاستدامة فإن السياحة المستدامة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي وتخفيف آثار السياحة على البيئة والثقافة، وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية. وهي بذلك تتضمن ثلاث مظاهر متداخلة هي:

- الاستدامة الاقتصادية.
- الاستدامة الاجتماعية والثقافية.
- الاستدامة البيئية.

بصفةعامة التنمية السياحية هي ذلك التكامل بين كافة العناصر الطبيعية منها والبيئية، مع توفير كافة التسهيلات وتنمية المنتج السياحي، لاجتذاب أكبر قدر من السياح.

المطلب الثالث: تعريف السياسة العامة السياحية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف السياسة العامة السياحية، وكذا المنظور المتبع في الدراسة من أجل فهمها وتحليلها.

أولا: تعريف السياسة العامة السياحية

يتناول هذا المطلب تعريف السياسة العامة السياحية وكذا الاقتراب المتبع في فهمها وتحليلها. حيث تم الارتكاز على منظور نظرية النظم في الدراسة.

يمكن تعريف السياسة العامة السياحية كأحد مخرجات النظام السياسي بأنها تتمثل في مختلف المخططات والبرامج التي تهدف إلى تنظيم وتسيير وتطوير قطاع السياحة. فهي تعتبر "إطار العمل الأساسي للأجهزة الرسمية وغير الرسمية في الدولة للنهوض بالسياحة والتقدم بها لتحقيق الأهداف القومية المتوخاة منها كقطاع إنتاجي وخدمي هام[1] ". وتتطلب مراعاة المواضيع التالية:

1. دور السياحة في الاقتصاد وأهميتها بالنسبة لكل قطاع.
2. إدارة السياحة.
3. دعم الدولة للسياحة، أي حدود الموارد العامة التي ستتوجه لدعم ونمو السياحة.

1 مصطفى يوسف كافي، (***صناعة السياحة والأمن السياحي***، ط1، سوريا: دار مؤسسة رسلان، 2009م)، ص 142.

4. تأثيرات السياحة السلبية والايجابية على المجتمع والثقافة والبيئة، وكيف تعرف؟

يعرفها غولدنر Goeldner على أنها: "حزمة من القواعد والتعليمات والأهداف والاستراتيجيات التي تشكل مجتمعة إطارا عاما توجه فيه القرارات العامة والفردية مباشرة للتأثير على عملية التنمية السياحية والنشاطات السياحية في منطقة الهدف[1]". فهي عبارة عن جملة القوانين والأنشطة التي تأخذ أبعاد اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وسياسية والتي تحققها الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة من أجل تنظيم العمليات السياحية وكذا توفير الظروف لتطويرها. وبالتالي تضم الموضوعات التالية:

1. هدف السياسة السياحية يتمثل في التطوير الواعي للسياحة من قبل مختلف الهيئات والمؤسسات.
2. السياحة ضرورة اجتماعية في هذه المرحلة من التطور التكنولوجي والتقني وفي وسائل المواصلات، وبالتالي زيادة اهتمام الشعوب بها.
3. تنامي الدور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للسياحة على المستوى الوطني والدولي.
4. اهتمام الشعوب بالسياحة خصوصا في ظل التطور الحاصل في مختلف المجالات.

تجدر الإشارة إلى أن السياسة السياحية تدخل ضمن إطار السياسات العامة الاستخراجية. والتي تمثل توجهات النظام السياسي القائم، نحو تعبئة الموارد المادية والبشرية واستخراجها، مثل النقود، السلع، الخدمات، من خلال حسن توظيفها واستغلالها لبيئتها الداخلية أو الدولية الخارجية. إذ تهدف إلى تحقيق أقصى منفعة اقتصادية واجتماعية لكل الجهات المعنية بعملية التنمية السياحية وتقليل الآثار السالبة بأنواعها المختلفة لأدنى حد ممكن، مما يدفع إلى التعاون والتنسيق بين عدة جهات ذات العلاقة بالتنمية. ومنه فللسياسة السياحة أهمية اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية.

ثانيا: منظور نظرية النظم في تحليل السياسة العامة السياحية

سعت هذه الدراسة إلى توظيف منظور نظرية النظم في فهم وتحليل السياسة العامة السياحية في الجزائر وذلك نظرا لما يتمتع به من مزايا وتفسيرات وكذا قربه من الظاهرة محل الدراسة. حيث ترتكز هذه النظرية على افتراض أن الأنظمة تتفاعل مع بيئتها، كما أن النظام السياسي يتكون من مدخلات ومخرجات التي تمثل نمط تعامل السلطة السياسية وتفاعلها مع بيئتها الداخلية والخارجية.

1 مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 143.

أ: نموذج ديفيد ايستون (David Easton)

قدم ايستون نموذجه في التحليل السياسي بصفة عامة ضمن دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام التغذية الاسترجاعية بدور الرابط بينهما. وعلى الرغم من أن هذا النموذج لا يقدم تفسيرا خالصا لعملية السياسة العامة إلا أن تحليله للنظام السياسي يمكن أن يفهم منه الإطار العام للسياسة العامة. إذ أن إيستون أدخل فكرة النظام والبيئة في عملية التحليل السياسي مما أضاف بعدا جديدا لمفهوم السياسة العامة حيث أصبحت تمثل استجابة النظام السياسي للمطالب والاحتياجات المطروحة عليه من طرف البيئة. فحسب منظوره تعتبر السياسة العامة نتيجة متحصلة في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها التصحيح مع البيئة الشاملة، التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات والعلاقات أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي، وبالتالي فهو يعرفها بأنها: " توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية[1] ".

يعد الاقتراب النسقي من أهم الإقترابات في دراسة الظواهر السياسية، ويمكن الاعتماد عليه في دراستنا وفق ثلاثة اعتبارات:

- أن السياسات العامة للدولة تنبع من مختلف المطالب والاحتياجات المجتمعية التي يتكفل النظام السياسي بدراستها وفحصها والبت فيها سواء بالقبول أو الرفض أو التعديل.
- أن السياسة العامة لأي قطاع من القطاعات ليست بمعزل عن بيئة النظام السياسي سواء الداخلية أو الخارجية.
- أن السياسة العامة تمثل استجابة النظام السياسي لما ينجم هن البيئة المحيطة من مطالب.

والسياسة العامة لا يمكن فهمها من خلال ما يتم داخل النظام فقط (العلبة السوداء) وإنما يتضمن المدخلات البيئية وقدرات النظام على التوفيق بين المحافظة على ذاته وتلبيته لمصالح ومطالب بيئة أخرى. ومنه فإن السياسة العامة لم تعد مجرد تعبير عن فلسفة من يتخذها بل أصبحت حصيلة متغيرات

1 محمد قاسم القريوتي، ***(رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة***، ط1، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2006م)، ص 33.

ومدخلات وعمليات معقدة وأن جوهرها في إعادة توزيع وإحلال القيم والمنافع وتحقيق التوازن بين المصالح وأن نتائجها وآثارها تقاس من خلال تغذيتها الراجعة كما يوضح ذلك الشكل رقم 01.

شكل(01): تصور ايستون لأداء النظام السياسي

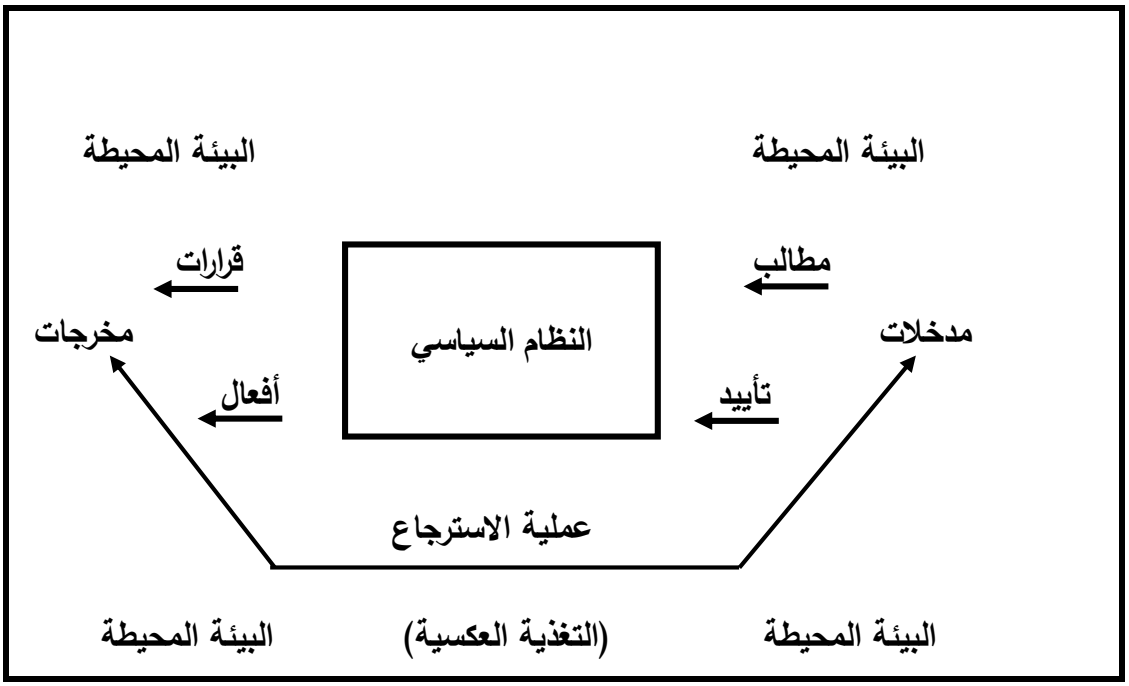

المصدر: محمد زاهي بشير المغيربي[1]

1. المدخلات: يطلق ايستون اسم المدخلات على التغييرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالنظام السياسي والتي تؤثر فيه. حيث تتكون من المطالب والتأييد، فالمطالب هي الحاجات المختلفة لأفراد المجتمع والمبلورة، أي التي تم تحديدها ومعرفة حجمها. أما التأييد فيتكون من نوعين: تأييد محدد ناتج عن تلبية المطالب وتأييد كامن أو منتشر وهو نتاج لعملية التنشئة السياسية والتربية على قيم المواطنة.

ففي حالت السياسة السياحية في الجزائر نجد أن البيئة الخارجية والمتمثلة في انهيار أسعار النفط فرضت على النظام السياسي إيجاد حلول من أجل البحث عن موارد خارج قطاع المحروقات. فالمدخلات قد تكون عبارة عن ضغوط البيئة المحيطة بالنظام السياسي.

1 محمد زاهي بشير المغيربي، ***(قراءات في السياسة المقارنة***، ليبيا: منشورات جامعة بن غازي، 1998م)، ص 150، نقلا عن:
David Easton, **A Framwork for Political Analysis** (Chicago: Chicago UniversityPress, 1965, P112.

2. المخرجات: وتمثل استجابات النظام السياسي للمطالب الفعلية أو المتوقعة من بيئته. وتصدر في شكل قرارات وأفعال معينة أو توفير بعض المخرجات الرمزية.

ب. نموذج غابرييل ألموند (Almond Gabriel)

لا يختلف نموذج ألموند (Almond) الوظيفي عن نموذج ايستون (Easton) النسقي من ناحية المفاهيم الأساسية لنظرية النظم مثل المدخلات والمخرجات والتحويل والتغذية العكسية. ومن جملة ما أضافه هو: " قدرات ووظائف النظام السياسي التي حددها في ثلاث مستويات تعمل معا بحيث أن استقرار النظام يتطلب تحقيق التوازن الدينامي بين هذه المستويات[1] " التي تتمثل في:

1. مستوى النظام: بحيث تتضمن وظائف المحافظة على النظام وتحقيق التكيف سواء بالإصلاح أو بإحلال جزء مكان آخر، أو بخلق وظائف جديدة وإلغاء قديمة. كما تتضمن أيضا وظائف التنشئة السياسية، التجنيد السياسي، بالإضافة إلى عملية الاتصال السياسي.

2. مستوى العملية: ويركز هنا على عملية التحويل داخل النظام السياسي (تحويل المدخلات إلى مخرجات). يتضمن هذا المستوى أربعة وظائف وهي:

أ. التعبير عن المصالح
ب. تجميع المصالح
ج. صنع السياسة
د. تنفيذ السياسة

3. مستوى السياسة: يركز في هذا المستوى على أداء النظام السياسي وعلاقته بالنظم الاجتماعية الأخرى ومع بيئتيه الداخلية والخارجية بحيث يكون أساس هذه العملية هو تطبيق السياسة، استخراج الموارد وتوزيعها، تنظيم السلوك، صنع الرموز والمعلومات الذي سيعود في تغذية استرجاعية إلى المدخلات مرة أخرى. ويمكن شرح هذه القدرات كالتالي:

1 نصر محمد عارف، (***ابستيمولوجيا السياسة المقارنة-النموذج المعرفي، النظرية، المنهج***، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002م)، ص 273.

أ. القدرة الاستخراجية: وهي التي تتيح للنظام السياسي الحصول من بيئته على ما يقتضيه بقاؤه من موارد (اقتصادية ومالية) ودعائم سياسية وغيرها.

ب. القدرة التنظيمية: أي ضبط وتنظيم سلوك الأفراد والجماعات ذلك وترتكز هذه القدرة على ما يتمتع به القائمون على السلطة من احتكار فعلي لأدوات الاكراه المادي داخل المجتمع.

ج. القدرة التوزيعية: تشير إلى قدرة النظام السياسي على توزيع الموارد التي أتيحت له من بيئته بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع وتتضمن بالإضافة إلى السلع والخدمات موارد أخرى رمزية.

د. القدرة الرمزية: أي قدرة النظام السياسي على تعبئة تأييد الجماهير من خلال استخدام الرموز المؤثرة التي تلقى قبولا واسعا في صفوف الجماهير والتي تدعم الشعور بالمواطنة المسؤولة.

هـ. القدرة الاستجابية: تتمثل في قدرة النظام السياسي على الاستجابة إلى مطالب بيئته وضغوطها والرد من خلال القرارات والأفعال. وتجدر الإشارة إلى أن أي مطلب يمكن أن يشكل عبئا على النظام إذ يتعين عليه الرد في حدود إمكانياته، إما بالاستجابة له بصورة كلية أو جزئية أو بالبديل، وإما برفضه ومواجهة ما يترتب على ذلك من نتائج وآثار.

فالسياسة العامة حسب ألموند تمثل: " محصلة عملية منتظمة من تفاعل المدخلات (مطالب+دعم) مع المخرجات (قدرات وقرارات وسياسات)، للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته (الاستخراجية، التنظيمية، التوزيعية، الرمزية، الاستجابية، الدولية) من خلال السياسات والقرارات المتخذة[1]".

1 محمد قاسم القريوتي، مرجع سبق ذكره، ص 33. نقلا عن نصر مهنا، (***النظرية السياسية والسياسة المقارنة***، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، د.ت)، ص 100-101.

المبحث الثاني: أنواع السياحة

يتناول هذا المبحث أنواع السياحة تبعا لمجموعة من المعايير التي على أساساها يتم تصنيف السياحة، بالإضافة إلى ذكر الأنواع الرئيسية التي تتوفر عليها الجزائر.

المطلب الأول: تصنيفات السياحة

تصنف السياحة بصفة عامة إلى أنواع مختلفة وفق مجموعة من المعايير[1]، كما هو موضح فيما يلي:

1. وفق معيار الأشخاص المسافرين:

- سياحة فردية: والتي تتضمن سفر شخص واحد أو اثنين أو عائلة على الأكثر معاً.
- سياحة جماعية: والتي تتضمن سفر عدة أشخاص يربط بينهم رباط معين سواء كان رسمياً كرحلات النوادي، الجامعات، النقابات والشركات أو غير رسمي كأن تكون رحلة منظمة من طرف إحدى شركات السياحة.

2. وفق معيار نوع وسيلة المواصلات المستخدمة:

- سياحة برية: والتي تعني السياحة التي تستخدم أي نوع من أنواع المواصلات البرية من سيارات وحافلات وقطارات.
- سياحة بحرية أو نهرية: والتي تعني السياحة القائمة على وسائل نقل بحرية أو نهرية من يخوت وسفن وبواخر.
- سياحة جوية: وهي تلك السياحة التي تعتمد على وسائل النقل الجوي من مختلف أنواع وأحجام الطائرات والمناطيد.

3. وفقاً لمعيار السن:

- سياحة الشباب: وهي تلك السياحة التي يقوم بها الأفراد الذين يتراوح عمرهم بين 16 و30 سنة.

1 محمد الصيرفي، (***التخطيط السياحي***، مصر: دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1 ،2007م)، ص 48 – 49.

- سياحة متوسطي الأعمار: بين 30 سنة و60 سنة.
- سياحة كبار السن: فوق 60 سنة.

4. وفقاً لمعيار الجنس: تنقسم إلى سياحة رجالية وسياحة نسائية.

5. وفقاً لمعيار الإنفاق والطبقة الاجتماعية:

- سياحة أصحاب الملايين الذين يسافرون بوسائلهم الخاصة.
- سياحة الطبقة المتميزة التي تستخدم النوعية الممتازة من الخدمات.
- السياحة الاجتماعية أو العامة لذوي الدخول المحدودة.

6. وفقاً لمعيار الموقع الجغرافي:

- **السياحة الإقليمية:** والتي تعني السفر والتنقل بين دول متجاورة مثل الدول العربية والإفريقية.
- **السياحة الداخلية:** هي تلك الزيارات والانتقالات التي يقوم بها المواطنون ضمن حدود الدولة الواحدة. وتعرف منظمة السياحة الأمريكية السائح المحلي على أنه كل شخص ينتقل من مكان إقامته الدائمة إلى أي مكان آخر داخل بلده قاطعا مسافة لا تقل عن 100 ميل ولأي غرض كان عدا العمل، ومكوثه في ذلك المكان مدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة[1].
- **السياحة الدولية:** والتي تعني الانتقال والإقامة عبر حدود الدول والقارات المختلفة.

7. وفقا لمعيار أغراض السائحين:

- السياحة العلاجية
- السياحة الحموية
- السياحة الترفيهية
- السياحة الرياضية
- السياحة الثقافية (الأثرية والثقافية)
- السياحة الدينية

1 موفق عدنان عبد الجبار الحموري، (***أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة***، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2010م)، ص12.

المطلب الثاني: أنواع السياحة في الجزائر

ساعد الموقع الجغرافي وشساعة مساحة الجزائر بالإضافة إلى الموروث الثقافي والحضاري في تنوع السياحة في الجزائر مما يجعلها الوجهة المفضلة لعديد السواح وباختلاف أذواقهم وأهدافهم السياحية.

يمكن التمييز بين أربعة أصناف رئيسية للسياحة في الجزائر، وهي: السياحة الساحلية، السياحة الجبلية، والسياحة الصحراوية، السياحة الحموية (سياحة الحمامات المعدنية) حيث يوجد حوالي 200 منبعا تتميز غالبيتها بالخاصية العلاجية. إذ تعد هذه الأصناف من أنواع السياحة البيئية، فهي تعتبر أداة لتقريب السائح بالبيئة والانخراط بها. والتمتع بكل المزايا التي تميزها عن بعضها سواء كانت طبيعية، تاريخية، ثقافية، تراثية أو اجتماعية.

أولا: السياحة الساحلية

يمتد الساحل الجزائري على طول 1200 كلم، تتخلله شواطئ بديعة، وغابات أخاذة، وسلاسل جبلية ذات مناظر ساحرة على طول الشريط الساحلي. وبالرغم من انتشار الهياكل السياحية في المناطق الساحلية، إلا أن فاعليتها لا تزال دون المستوى المطلوب. ولكي تحقق هذه الأخيرة الأهداف المرجوة منها لابد من توفير وتحسين الظروف التي تتلاءم مع طبيعة المنطقة[1]، منها:

- الحفاظ على نظافة الشواطئ وإشعار السياح بمراعاة ذلك عن طريق بث الوعي بواسطة النشريات المختصرة والواضحة وبلغات متعددة.
- الحيلولة دون حدوث سلوكيات منافية للأداب العامة من السياح ومن عامة الناس.
- إنشاء مساكن سياحية منفردة وعلى نسق مدروس بحيث تتناسب مع السياحة الفردية والعائلية وبكيفية يمكن التحكم في تسييرها وتوفير الأمن فيها.
- إنشاء ملاعب للرياضات الأكثر جذبا للسائح وتوفير القوارب الفردية والجماعية والتجهيزات الخاصة بالسباحة والغوص كأدوات للتسلية ومصادر للدخل.

1 صالح فلاحي **"النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي**، الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002م.

- توفير وجبات غذائية خفيفة وكاملة وفقا للمقاييس المعمول بها دوليا وذلك بالتنسيق مع منظمة السياحة العالمية والمنظمات القارية والجهوية المتخصصة.
- توفير محلات تجارية تعرض كل ما قد يحتاج إليه السائح خاصة الصناعات التقليدية. وعموما إذا ما تم توفير مثل هذه الأشياء سيجد كل سائح وطني أو أجنبي ضالته وهوايته المفضلة، وفي نفس الوقت لن يجد الملل طريقا إليه.

ثانيا: السياحة الجبلية

تتمثل المناطق الجبلية في سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي ومجبلة الأهقار. تحتوي البيئة الجبلية على عناصر هامة للجذب السياحي كالارتفاع والمناخ الذي يميز هذه المناطق بخلوه من الغازات السامة. حيث يستمتع السواح بالهواء النقي والمنعش وكذا التمتع بمختلف المناظر الطبيعية الخلابة. بالإضافة إلى رغبة السائح في التعرف على نباتاتها وحيواناتها البرية. بالإضافة إلى المغارات والكهوف.

فالمناطق الجبلية تحتوي على ثروات سياحية هامة. إلا أن النظرة إلى السياحة الجبلية تكاد تنعدم وتقتصر فقط على التزحلق على الثلج في منطقة تيكجدة (ولاية البويرة)، وتلاغيلف (ولاية تيزي وزو) والشريعة (ولاية البليدة). وهذا تقزيم للسياحة الجبلية لسببين أساسيين: أولهما يتمثل في الواقع المناخي في الجزائر حيث أن كميات الثلوج المتساقطة محدودة جدا مما يجعل استغلالها ظرفي، ومن ثم أصبح لزاما علينا أن نركز على المعالم الدائمة. وثانيهما أنه من الخطأ حصر السياحة الجبلية في التزحلق فقط، فهناك كهوف ومغارات طبيعية تمتد على مسافات طويلة لا نعرف عنها شيئا بالرغم من استفادة أجدادنا القدامى منها واستغلالها المكثف من طرف مجاهدي الثورة التحريرية باستعمالها كمستشفيات لعلاج المرضى وأماكن للراحة وإنتاج وتخزين بعض السلع كالملابس والأحذية والأسلحة[1].

إن خبايا المناطق الجبلية لا تقتصر على فحسب وإنما هناك ثروات أخرى لها أهميتها للسائح مثل الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والينابيع المائية العذبة والتي تتميز بالبرودة صيفا والفتورة شتاء،

1 المرجع نفسه.

وكل هذه تعتبر بمثابة عوامل جذب للسياح إذ تثير فيهم الفضول والرغبة في اكتشاف المكنونات السياحية التي تتوفر عليها مختلف مناطق الجزائر.

وفي الواقع، لا تحتاج السياحة الجبلية إلى إستثمارات ضخمة وهياكل مكلفة، مثلما هو الحال للسياحة الساحلية، وإنما يكفي أن تحدد المواقع التي لها جاذبيتها للسياح بالاعتماد على الإشهار وتقديم الأشرطة حول هذه المواقع وضمان سلامة السياح. ومن غير المعقول أن نجد السياح المحليين يعرفون الكثير عن مرتفعات البيرو وجبال الآلب وقمم هملايا، بينما نجدهم يجهلون ما في جبال الأوراس وجرجرة والونشريس والهقار.

ثالثا: السياحة الصحراوية

تعد السياحة الصحراوية أحد أبرز الأنواع السياحية جذبا للسياح في الجزائر نظرا لتمتعها بعديد من المزايا. ويقصد بها: "كل إقامة سياحية في محيط صحرواي، تقوم على استغلال مختلف القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية، مرفقة بأنشطة مرتبطة بهذا المحيط من تسلية وترفيه واستكشاف[1]".

تتوفر الجزائر على صحراء شاسعة (80 بالمائة من المساحة الكلية للبلاد). تحتوي على عدد كبير من الواحات المتناثرة، إذ تتميز بغابات النخيل والتربة الخصبة والكثبان الرملية والهضاب الصخرية والسهول الحجرية، وجبالها الشاهقة في منطقة الأهقار بتمنراست. كما تحتوي صخورها على بقايا حيوانية ونباتية تدل على وجود الحياة بها منذ العصور الجيولوجية القديمة التي تعود إلى أكثر من 10 آلاف سنة، كالزرافة، وحيد القرن، والفيلة، ويشهد على ذلك تلك الرسوم والنقوش الصخرية المنتشرة في معظم مناطق هذا المتحف الطبيعي والتاريخي[2]. كما تعتبر مبانيها المتميزة بهندستها عامل جذب للسواح.

وثمة عامل آخر يلعب دورا حيويا في تنشيط الحركة السياحية والتظاهرات الثقافية وهو ما يعرف بسفن الصحراء (الجمال) التي تثير حب الفضول في السائح الغربي لرؤيته و/أو لركوبه.

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية، العدد11، فيفيري 2003، المادة02.

2 جغرافيا الجزائر، www.ar.wikipédia.org/wiki

إن اتساع الصحراء الجزائرية يتطلب تبني استراتيجيات تختلف عما يمكن تبنيه في المناطق الشمالية. وإذا كانت هناك عوامل قد يقع عليها إجماع مثل الهياكل والأمن والخدمات، فإن هناك قضايا أكثر إلحاحا بالنسبة للسياحة الصحراوية أهمها النقل البري والجوي. ولتجاوز هذا المشكل يستوجب تخصيص استثمارات كافية لترقية المرافق الضرورية كشق الطرق وتخصيص طائرات للرحلات الداخلية بين المناطق التي يتوافد عليها السياح، وفتح خطوط دولية مباشرة لتسهيل تنقل المسافرين من وإلى هذه المناطق[1].

رابعا: السياحة الحموية

عرف المشرع الجزائري السياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر بأنها: "كل تنقل لأغراض علاجية طبيعية بواسطة مياه المنابع الحموية ذات المزايا الاستشفائية العالية أو بواسطة مياه البحر. ويستفيد منها زبائن يحتاجون إلى علاج في محيط مجهز بمنشآت علاجية واستجماميه وترفيهية[2]".

ويقصد بها السياحة الخاصة بالحمامات والمنابع المعدنية، حيث تتوفر الجزائر على كم هائل منها منتشرة على كامل التراب الوطني، وهي تتميز بمياهها الحارة. إضافة إلى غناها بمزايا فيزيائية وكيمائية وعلاجية، وتسهم في علاج الكثير من الأمراض المستعصية، والعلل المزمنة. فهي تعدّ كنزا سياحيا بحكم ما توفره لقاصديها من أسباب العلاج، والهدوء والاسترخاء الذهني والعضلي. إلا أنها ما تزال تنتظر من يأخذ بيدها، لاستغلالها وتثمينها ضمن نطلق السياحة الحموية، وجعلها مصدرا لخلق الثروة، وفتح فرص عمل جديدة للشباب، وركيزة أساسية للاقتصاد. تلعب المياه المعدنية أهمية بالغة في السياحة الداخلية، حيث تتوفر الجزائر على أكثر من 200 منبع مائي تم إحصاءه على التراب الوطني[3].

1 صالح فلاحي، **النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط إندماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد العالمي** كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة العقيد الحاج لخضر - باتنة -.
2 القانون رقم03-01، المؤرخ في 16 ذي الحجة 1423ه الموافق 17 فبراير 2003م، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، المادة 03، الجريدة الرسمية، الجمهورية، العدد 11.
3 عمروش تومية، مرجع سبق ذكره، ص 45.

المبحث الثالث: نماذج عن السياحة في دول الجوار

يأتي البحث في هذه النماذج كوسيلة وأداة للتعرف على التجارب السياحية في بعض الدول العربية وخاصة المجاورة للتعرف على الاستراتيجية التي تبنتها ومعرفة أسباب نجاح السياحة فيها. وإن كانت هذه الدراسة لا تسعى للمقارنة بقدر ما تسعى للاستفادة من هذه التجارب. حيث أن الجزائر لم تجعل السياسة السياحية ضمن أولوياتها بعد الاستقلال على خلاف الدول الأخرى التي جعلت منها إحدى مواردها الاقتصادية الأساسية. كما يقتصر هذا المبحث على تبيان المقومات المادية للسياحة دون ذكر المقومات الجغرافية والطبيعية على اعتبار أن كل هذه الدول تتمتع بهذه المقومات بدرجات متفاوتة ولكن ما يهمنا هو كيفية دعم المقومات الطبيعية بالمقومات المادية. بالإضافة إلى تأثير السياحة على المجالين الاقتصادي والاجتماعي واستراتيجية كل دولة في تسيير هذا القطاع الذي يشكل أحد أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني للعديد من الدول العربية.

المطلب الأول: السياسة السياحية في تونس

جعلت تونس من القطاع السياحي ضمن أولوياتها منذ استقلالها(1956). إذ سعت إلى توفير بنى تحتية هامة على المستويين الكمي والنوعي. تمتلك تونس مطارات موزعة على كافة أنحائها ومرافئ ترفيهية، إضافة إلى توفرها على شبكة متطورة من الطرق والمواصلات التي تساهم في تطوير القطاع السياحي[1]. كما قدرت الطاقة الفندقية سنة 2002 بـ (214319 سرير تمثل 777 فندق)، حيث تضاعفت بمعدل 1.84 مرة مقارنة بعدد الأسرة لسنة 1990 (116534 سرير تمثل 508 فنادق) ووصل عددها سنة 2009 إلى (239900 سرير تمثل 856 فندق). مما يدل على المكانة التي يحظى بها هذا القطاع. أما عدد الفنادق المصنفة فكان 91600 فندق في سنة 1990 و190593 فندق في سنة 2002، لترتفع في سنة 2009 إلى 219084 فندق.

أولا: وضعية ميزان المدفوعات

تعد عائدات القطاع السياحي في تونس كبيرة بسبب الاستراتيجيات التنموية التي استهدفت إنشاء وتحديث البنية التحتية، توسيع المناطق السياحية بإقامة مدن جديدة، تحسين الخدمات السياحية، العمل على استقطاب أسواق جديدة بالإضافة إلى تحسين منتوجها السياحي وتنويعه باستثمار مخزونها الثقافي

1 صليحة عشي، ***الآثار التنموية للسياحة (دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب)***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية، 2005/2004م)، ص56.

والحضاري، وتنويع أنماطها السياحية. كما تعتبر الصناعة التقليدية التونسية من أهم النشاطات التي تدعم هذه العائدات من خلال ما توفره أسواقها من منتوجات تقليدية أصيلة، تعبر عن التراث الثقافي والتاريخي لتونس[1].

حققت تونس فائضا في ميزانها السياحي خلال الفترة الممتدة بين (1990م-2002م) بسبب الإيرادات المحققة من السيادة الوافدة والتي كانت أكبر من مدفوعات السياحة العكسية (المدفوعات السياحية)، أي أن تدفق السياح الوافدين إلى تونس أكبر من التدفق العكسي لمواطنيها نحو الخارج. وهذا نتيجة لما أولته تونس لعملية التنمية السياحية وال ترويج لمنتوجها السياحي بطريقة فعالة ضمنت تكييف العرض مع خصوصيات الطلب الخارجي والمحلي لتمكين التونسيين من قضاء عطلهم داخليا.

جدول(01): تطور الإيرادات السياحية في تونس (1990-2002م)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الإيرادات	معدل التغير%
1990	948	-
1995	1530	61.39
2000	1682	9.93
2001	1751	4.10
2002	1523	-13.13

المصدر: صليحة عشي، (*الآثار التنموية للسياحة (دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب)*[2]

ثانيا: إنجازات القطاع السياحي لسنة 2013م

بالرجوع إلى عدد السياح الوافدين إلى تونس (الجدول رقم02) وبالرغم من بعض التذبذبات بسبب أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي وبالهجمات الإرهابية إلى أنهم توجهوا إلى تونس لما تمثله من قطب سياحي مفضل لملايين السياح الأجانب. كما انعكس هذا التذبذب على المداخيل السياحية وعدد الليالي المقضاة بنسب قليلة. ويوضح الجدول أيضا أن أعلى النسب سجلت في سنة 2010، أي عندما كان هناك استقرار سياسي وأمني بينما انخفض في سنة 2011، أي في أوج الاحتجاجات

1 المرجع نفسه، ص 81.
2 المرجع نفسه، المكان نفسه.

المناهضة للحكومة التونسية، لترتفع النسب بعدها في سنتي2012 و2013. لكن على العموم حافظت تونس على أكثر من 80% من نسبة الوافدين إليها.

جدول(02): إنجازات القطاع السياحي التونسي لسنة 2013م

المعطيات	2010	2011	2012	2013	الفارق المئوي 2013/2012	الفارق المئوي 2013/2011	الفارق المئوي 2013/2010
المداخيل السياحية م.د	3522.50	2432.60	3175.30	3229.40	1.7	32.8	-8.3
عدد الليالي المقضاة	35565104	20636847	30035419	29980174	-0.2	45.3	-15.7
عدد الوافدين	6902749	4785119	5590464	6268582	5.3	31	-9.2

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية للجمهورية التونسية[1]

من خلال ما سبق يتضح أن القطاع السياحي يعتبر أحد أركان الاقتصاد التونسي نظرا لحجم مساهمته في الدورة الاقتصادية ونصيبه من الناتج المحلي الخام والتشغيل. فالسياحة في تونس تعتبر المصدر الثاني الرئيسي للبلاد من العملات الأجنبية بعد الصناعات التصديرية بقيمة بلغت سنة 2013، 2،8 مليار دينار، وهو ما يوفر السيولة اللازمة لاستيراد السلع والخدمات ورفع الاحتياطي الوطني من العملة الأجنبيّة. ولكنّ هذا القطاع الاستراتيجي ما يزال يتخبط في الارتجالية خصوصا بعد أن تجاهلت مختلف الحكومات الانتقالية بعد الثورة ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية تتعلق بالنمط السياحي المعتمد في البلاد. وقد كشفت بيانات وزارة السياحة عن تراجع المداخيل السياحية خلال الشهرين الأولين من سنة 2015 بنسبة 2.1% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية[2].

وتقوم الرؤية الاستراتيجية لقطاع السياحة على أربعة عناصر هي: تنوع العرض، الجودة والتكوين، العلامات التجارية والتسويق، بالإضافة إلى تحديث القطاع.

1 وزارة السياحة والصناعات التقليدية للجمهورية التونسية، ***السياحة في أرقام، إنجازات القطاع السياحي لسنة 2013***، في الموقع الإلكتروني، شوهد يوم: الأربعاء 3 مارس 2016 -11:16، على الرابط:
http://www.tourisme.gov.tn/ar/realisations-et-perspectives/tourisme-en-chiffres/statistiques-2013.html

2 محمد سميح، "أهمّ المؤشّرات الاقتصاديّة لتونس في الربع الأوّل من سنة 2015م"، في موقع **نواة**، شوهد يوم 02 أفريل 2016، على الساعة 10:20، على الرابط:
https://nawaat.org/portail/2015/04/04/أهمّ-المؤشّرات-الاقتصاديّة-لتونس-في-ا/

المطلب الثاني: السياحة في المغرب

ركز المغرب بعد الاستقلال عام 1956 جهوده على القطاع السياحي لتطوير قدراته وجعله في مستوى منافسة البلدان السياحية. إذ أدرجه في مخططاته التنموية وجعله من أولوياته الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: المخططات السياحية

منذ المخططات الأولى (مخطط الثلاثي الأول 1965-1967م) عملت المملكة المغربية على توفير البنى الأساسية وإنجاز الأشغال الكبرى للتهيئة، وتأمين التمويل الكافي للمشاريع المرتبطة بتهيئة مناطق التوسع السياحي. إلا أن ما يميز هذه الفترة هو توجيه معظم الاستثمارات في هذا القطاع إلى المناطق الساحلية المتواجدة على الواجهة المتوسطية.

في الفترة الممتدة بين 1968 إلى 1977م تم تنفيذ مخططين تميزا بتطبيق اللامركزية الجهوية في قطاع السياحة لإعطاء مرونة أكبر للرقي به وتثمين المقومات السياحية لهذه المناطق[1]. سمحت هذه الإجراءات باقتحام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار وبالتالي إعطاء دفع في توسيع الطاقة الفندقية بوتيرة أسرع. في سنة 2000م بلغ عدد الفنادق المصنفة 576 من مجموع 1720 وحدة ومؤسسة فندقية[2] وتمثل الطاقة الاستيعابية لها 74.15% من مجموع هذه الطاقة. إلا أنها لم تستجيب لطلبات السائحين.

بلغ عدد الأسرة في الفنادق المصنفة سنة 2002 (102097 سرير). أما في سنة 2014 بلغ (386 216 سرير)، أي أكثر من الضعف خلال فترة 12 سنة و8820 سرير إضافي مقارنة مع سنة 2013، وتشكل الفنادق من فئة ثلاث نجوم وأربعة نجوم وخمسة نجوم والأندية الفندقية 61 %من مجموع عدد مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة[3].

1 صليحة عشي، مرجع سبق ذكره، ص 54.
2 المرجع نفسه، ص 56.
3 وزارة السياحة للمملكة المغربية، ***أرقام رئيسية***، في الموقع الإلكتروني الرسمي، شوهد يوم 2016/03/06، على الساعة: 15:32، على الرابط:
http://www.tourisme.gov.ma/fr/tourisme-en-chiffres/chiffres-cl%C3%A9s

ساهمت السياسات الترويجية للمنتوج السياحي المتنوع وتحسين قطاع الخدمات في جذب السياح الأجانب حيث اختتمت سنة 2014 بنتيجة إيجابية حيث زار المغرب 10.3 مليون سائح، أي ارتفاع نسبته 2،4 %مقارنة مع سنة 2013[1]، مما أضفى حركية سياحية كبيرة وبالتالي تنشيط سوق السياحة المغربية والرفع من نسبة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث قدرت مساهمتها بنسبة 12% في الناتج المحلي الإجمالي. كما تساهم السياحة في خلق 000 550 منصب شغل مباشر، أي ما يمثل حوالي 5% من إجمالي نسبة الشغل في الاقتصاد.

ثانيا: استراتيجية تنمية السياحة في المغرب

بالرجوع إلى استراتيجية تنمية السياحة في المغرب (آفاق 2010) نجدها ركزت على الأهداف التالية:

- إعادة تأهيل المناطق السياحية المتوفرة، وتكييفها مع الطلب السياحي، وتطوير هياكل استقبال السياحة لتتلاءم مع الطلب السياحي.
- تقليص تكلفة الإقامة في المغرب بما فيها مصاريف النقل التي تمثل بين 40 و50% من التكلفة الإجمالية للسائح.
- دعم استراتيجية ترقية وتسويق المنتج السياحي عن طريق إشراك المهنيين في تسيير وتنظيم سياسة ترقية المنتج السياحي المغربي.
- دراسة تجارب الغير والاستفادة منها.
- الاعتماد على الترويج والدعاية والاشهار والتعامل مع الشركات العالمية للتعريف بمنتجها السياحي على مستوى العالم[2].

وعلى اعتبار أن السياحة تتطلب تفاعل عديد من القطاعات الأخرى، تم التوقيع على عشر اتفاقيات بين الحكومة المغربية من جهة، ومهنيي السياحة والمصارف المغربية ومؤسسات استثمارية وصناديق سيادية عربية ومنظمة السياحة العالمية وجامعات دولية وممثلي القطاع الخاص المغربي، من جهة ثانية. وتؤطر هذه الاتفاقيات كل جوانب المخطط الجديد (رؤية 2020)، من تمويل وتكوين وتطوير

1 المرجع نفسه.
2 هدير عبد القادر، التسويق السياحي ودوره في ترقية الخدمات السياحية-حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة: الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011/2010م)، ص 196.

المنتجات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية. كما وقع 11 وزيرا في الحكومة المغربية، بينهم وزراء الخارجية والداخلية والمالية والسياحة والتعليم والطاقة والتشغيل والتجهيز والصناعة والتجارة، مع اتحاد مقاولات المغرب وفيدرالية المهن السياحية واتحاد المصارف المغربية على "البرنامج الوطني لرؤية 2020"، الذي يتكون من 44 إجراء عمليا ويشكل الإطار الشامل للمخطط الجديد .

كما تم استحداث عدد من المؤسسات من أجل الإشراف على الاقتصاد السياحي كالهيئة العليا للسياحة، وكالات التنمية السياحية، الصندوق المغربي للتنمية السياحية(FMDT) ، حيث يساعد هذا الصندوق في بناء ثقة المستثمرين وإعطاء دفعة قوية للمشروعات الكبرى التي تندرج ضمن الخطة مثل قضية التنمية المستدامة والبيئة. إذ سيتم وضع تحفيزات لدعم الاستثمار والسياحة، وتوجيهها نحو المناطق الأقل نموا، وكذا نحو فرص جديدة للتنمية[1].

تحتل السياحة مكانة مهمة في البنية الاقتصادية للمملكة وتمثل رافعة حقيقية لتسريع التنمية السوسيو اقتصادية. وباعتبارها أيضا محركا للنمو، فإن السياحة تؤثر إيجابا على جميع مجالات الأنشطة الاقتصادية للمغرب وكذا على باقي قطاعات الاقتصاد الأخرى كما تعتبر ثاني مساهم في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص الشغل والحد من الفقر.

المطلب الثالث: السياسة السياحية في مصر

إن تعاقب مختلف الحضارات في مصر وما خلفه من تراث جعل منها وجهة ملايين السياح والباحثين. إذا لاتزال الشواهد المعمارية من مبان وقصور ومعابد موجودة. وهذا ما دفع إلى إنشاء وزارة مسؤولة عن شئون الآثار في جمهورية مصر العربية وهي وزارة الدولة لشئون الآثار. لقد كانت السياحة في مصر تعتمد على مواردها الثقافية والتاريخية لتحقيق غايتها في هذا المجال. لكن منذ التطور الملحوظ الذي شهدته مناطق المواقع السياحية في البحر الأحمر وجنوب سيناء أصبحت السياحة الترفيهية تمثل أحد الأسباب الرئيسية للزيارة. كما تتمتع مصر بمقومات طبيعية دعمتها بمختلف الوسائل المادية والبشرية

1 وزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية، ***استراتيجية السياحة: رؤية 2020***، في الموقع الإلكتروني الرسمي ، على الرابط:
http://www.finances.gov.ma/ArMa/Pages/Stratégies/Stratégie-du-secteur-du-tourisme--la-Vision-2020.aspx? m=مستثمر&m2= الاستثمار

من أجل تحقيق أقصى استفادة منها. هذا الثراء والتنويع في السياحة من دينية، ثقافية، رياضية، ترفيهية، علاجية جعل موسم السياحة في مصر يدوم على مدار السنة.

تتنوع وتتزايد طاقات الإيواء السياحي في مصر من فنادق، قرى سياحية وفنادق عائمة، حيث وصل عددها في سنة 1999إلى 914 هيكل تحتوي في مجملها على 93822 غرفة، أي (187644 سرير).

تمثل صناعة السياحة إحدى ركائز الاقتصاد المصري حيث تساهم بنسبة 11.3% (مساهمات مباشرة وغير مباشرة) من إجمالي الدخل القومي أو الناتج المحلي وتوفر نسبة 19.3% من إجمالي العملة الصعبة وفرص عمل ضخمة حيث تبلغ نسبة العاملين في قطاع السياحة 12.6% من إجمالي قوة العمل بمصر[1]. فالسياحة تحتل المرتبة الثانية من مصادر الدخل القومي[2].

أولا: القطاع الخاص والاستثمار السياحي

حتى يمكن مسايرة حركة التنمية السياحية المتزايدة قامت الدولة المصرية بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات التي تكفل دفع عجلة التنمية السياحية لتشجيع المستثمرين من القطاع الخاص للمشاركة الفاعلة في هذا المجال ومن خلال تطبيق هذه التشريعات ودخولها حيز التنفيذ بدأت تجربة الاستثمار السياحي في مصر تؤتى ثمارها بزيادة الطلب على المناطق السياحية وظهور مشروعات عملاقة كنتيجة مباشرة لما يتمتع به مجال الاستثمار السياحي في مصر من مميزات تتمثل في قصر فترة الاسترداد وانخفاض نقطة التعادل وسهولة وارتفاع متوسط أرباح التشغيل.

وللحفاظ على الانطلاقة التي حققت في الاستثمار السياحي، فقد تم إعادة تنظيم قطاع السياحة في مصر بهدف زيادة الكفاءة والمرونة في التعامل مع المستثمر حيث تم إنشاء "الهيئة العامة للتنمية السياحية" كجهاز فنى على أعلى مستوى يضم الخبرات الفنية المتخصصة بما يكفل تقديم خدمة متميزة

1 الهيئة العامة للتنمية السياحية المصرية، **كلمة الرئيس الحالي للجهاز التنفيذي للهيئة السيد سراج الدين سعد**، في الموقع الإلكتروني الرسمي، شوهد يوم 2016/03/07، على الساعة: 13:02، على الرابط:
http://www.tda.gov.eg/MainPages/MessageFromTheChairman.aspx

2 الهيئة العامة للاستعلامات التابع لرئاسة الجمهورية المصرية، **أهمية السياحة في الاقتصاد القومي**، في الموقع الإلكتروني الرسمي، تاريخ آخر تعديل: الثلاثاء, 27 نوفمبر 2012، شوهد يوم الإثنين, 7 مارس 2016 -12:36، على الرابط:
على الرابط:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=64807#.Vt2guLLhDIU

للمستثمر من خلال تعريفة بأحدث الطرق والأساليب العلمية والعملية للتخطيط والتنمية والاستثمار بالمناطق السياحية علاوة على التعاون المتكامل مع المستثمر منذ تحديد موقع مشروعة وحتى الإعداد الجيد للتنفيذ والتشغيل وقد تبنت هيئة التنمية السياحية فكراً تخطيطياً غير مسبوق يتمثل في تنمية المراكز السياحية المتكاملة، يقوم هذا الفكر على فلسفة نابعة من الخصائص الطبيعية والمحددات التنموية لمواقع التنمية السياحية المختلفة وبناء على دراسات تحليلية وفنية لملائمة المواقع للاستخدامات التنموية مع التركيز على المقومات السياحية بهدف الوصول إلى توزيع إقليمي أمثل للأنشطة السياحية على مناطق ومراكز التنمية المختلفة.

ثانيا: خطة هيئة التنمية السياحية حتى عام 2017م

تهدف خطة هيئة التنمية السياحية إلى تنشيط السياحة وتجاوز التأثيرات السلبية التي نجمت عن التحول السياسي والاجتماعي في أعقاب ثورة يناير 2011م، من خلال زيادة عدد الغرف السياحية والدخل السياحي وفرص العمل حتى عام 2017م والوصول بأعداد السائحين إلى 16 مليون سائح وزيادة عدد الليالي السياحية إلى 130 مليون ليلة. والوصول بالطاقة الإيوائية إلى 240 ألف غرفة، وتحقيق 12 مليار دولار كإيرادات سياحية[1].

وتتمثل المحاور الرئيسية لاستراتيجية التنمية السياحية فيما يلي:

- تغيير دور القطاع العام السياحي بحيث يصبح مخططا ومشجعا وميسرا وتكثيف دور القطاع الخاص.
- تطوير الإطار القانوني والمؤسسي.
- إمداد مناطق التنمية بالبنية الأساسية اللازمة.
- الحفاظ على البيئة.
- تحديد أولويات التنمية الشاملة.

شـهد العدد الكلي للسـياح ارتفاعا متتابعا في سـنوات 2008م (12 مليون سـائح)، 2009م (12.5مليون سـائح)، 2010م (14.7 مليون سـائح) مثلما جاء في الخطة، إلا أنه سـجل انخفاضـا

1 الهيئة العامة للاستعلامات التابع لرئاسة الجمهورية المصرية، **خطة الدولة لتنمية قطاع السياحة**، في الموقع الإلكتروني الرسمي، تاريخ آخر تعديل: الثلاثاء, 27 نوفمبر 2012، شوهد يوم الإثنين, 7 مارس 2016 -12:50، على الرابط:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2393#.Vt1nzbLhDIV

معتبرا في السنوات اللاحقة بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي شهدته مصر، حيث انخفض عدد السياح بين (9.8 و9.3 ملون سائح) في سنوات 2011، 2012، 2013، 2014، 2015م. كما بلغ إجمالي العائدات السياحية 12.5 مليار دولار في سنة 2010، ليسجل هو الآخر انخفاضا في السنوات اللاحقة كالتالي: (8.8)، (10)، (5.9)، (7.5)، (6.1) مليون دولار.

تم رصد حوالي 8.9 مليون سائح خلال الفترة من يناير الى نوفمبر 2015 مقابل 9.1 مليون سائح خلال ذات الفترة من عام 2014 بتراجع قدره 2.3%، ورصد 81.7 مليون ليلة سياحية مقابل 90.1 مليون ليلة في ذات الفترة من عام 2014 بتراجع قدره 9.3% بعائدات وصلت الى 6 مليار دولارا أمريكيا، نتيجة لما شهدته هذه السنة من أحداث كالعمليات الإرهابية وسقوط طائرة روسية في ميناء سيناء كانت تقل 224 سائح روسي، تبعتها تعليق روسيا وإنجلترا رحلاتها المتجهة إلى مصر وسحب رعاياها[1].

1 الهيئة العامة للاستعلامات التابع لرئاسة الجمهورية المصرية، الحصاد **السياحي 2015م**، في الموقع الإلكتروني الرسمي، خطة الدولة لتنمية قطاع السياحة، تاريخ آخر تعديل: الثلاثاء, 27 نوفمبر 2012، شوهد يوم الإثنين, 7 مارس 2016 -13:40، على الرابط:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=116425#.Vt1ERbLhDIU

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر تطوير قطاع السياحة محصلة لعدد من القطاعات، فلا يمكن الحديث عن السياحة في ظل غياب المرافق والخدمات الضرورية المرتبطة بها. وهي بذلك متغير تابع ومستقل في نفس الوقت، فهي متغير تابع حيث تتأثر بالضغوط والتأثيرات الخارجية، ومتغير مستقل، إذ تؤثر في باقي القطاعات الأخرى وتساهم في عملية التنمية من خلال مخرجاتها.

إن الحديث عن أنواع السياحة يدفعنا إلى الإشارة إلى أنها أصبحت صناعة تدر مداخيل مهمة. وبالتالي على الهيئات المعنية العناية بأذواق السائحين من أجل استقطابهم. كما أنه لابد من الاستفادة من تجارب الدول المحيطة عبر دراستها والوقوف على أسباب نجاحها، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية المحلية. فصانع السياسة العامة السياحية ينطلق من كل المعطيات الموجودة من أجل بلوغ الأهداف المرجوة.

الفصل الثاني

واقع القطاع السياحي في الجزائر

الفصل الثاني: واقع القطاع السياحي في الجزائر

تتطلب السياحة توفر جملة من الشروط والظروف والتي تتمثل أساسا في مختلف عناصر الجذب السياحي سواء كانت طبيعية أو تاريخية أو مادية، الخ. والتي تنتظم وفق سياسات عمومية. حيث تساهم في صنعها وتنفيذها مختلف الأجهزة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية. ومنه يتناول هذا الفصل المباحث التالية:

- **المبحث الأول: المقومات السياحية للجزائر**
- **المبحث الثاني: الإطار المؤسساتي للسياسة السياحية**
- **المبحث الثالث: المبحث الرابع: النظام القانوني والتشريعي للسياسة السياحية**

المبحث الأول: المقوّمات السياحية للجزائر

تتطلب التنمية السياحية وجود جملة من الإمكانات الطبيعية، المادية والبشرية واستغلالها من أجل تحقيق الأهداف المسطرة. يتناول هذا المبحث مقومات السياحة المقومات التي تتمتع بها الجزائر في المجال السياحي، والتي يمكن تصنيفها إلى: مقومات طبيعية، مقومات تاريخية وحضرية، بالإضافة إلى البنى الفوقية والتحية للسياحة.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية

تعتبر المقومات الطبيعية من أهم العوامل لجذب السياح إلى أي منطقة سياحية، كما أن جمال الطبيعة وتنوعها بين من موقع جغرافي ومناخ وشواطئ وغطاء نباتي تعطي المناطق السياحية ميزة في جذب السائح.

1. **التنوع الجغرافي:**

تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية، مربوطة بكثير من المدن الأوروبية بخطوط جوية مباشرة وتتمتع الجزائر بمساحة كبيرة تجعلها البلد الثاني في إفريقيا من حيث المساحة. تمتد الجزائر على 2376000 كلم^2 وتتمتع بشريط ساحلي طوله 1200 كلم[1]. تمثل تضاريس الجزائر ست مناطق سياحية تبعا لتنوع المعطيات الجغرافية:

أ. **منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمال:** تتميز هذه المنطقة بطول شواطئها، وبعدد كبير من المواقع الأثرية والتي تعود إلى عهد الرومان والعرب والمسلمين وأثار تعود إلى العصور القديمة.

ب. **منطقة السلسلة الأطلسية:** والتي توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال " لالا خديجة" بـ 2308م، كما نجد جبال الأوراس، الونشريس، سلسلة جبال موزاية للسواحل تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحة عديدة، كالنشاطات الرياضية الشتوية، كالتزحلق، التسلق، الصيد، الخ.

1 هواري معراج، سليمان جردات، "السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية –حالة الاقتصاد الجزائري"، ***مجلة الباحث***، ع01، (2004م)، ص 21-28. على:
http://rcweb.luedld.net/rc3/02_LAG%20Haouari_A_%20Ok.pdf

ج. **منطقة الهضاب العليا:** والتي تتميز بمناخها القاري وبمواقعها الأثرية وبصناعتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.

د. **منطقة الأطلس الصحراوي:** وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى التي يمكن، فيها تنمية السياحة المناخية، المعدنية، الصيد، الخ.

هـ. **منطقة واحات شمال الصحراء:** والتي تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي أقل ارتفاعا من درجات الحرارة بالصحراء الكبرى وبها تتمركز الواحات بنخيلها، وبحيراتها، وبتوفر صناعات تقليدية.

و. **منطقة الصحراء الكبرى:** وهي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير (الهقار والتاسيلي) وتتميز بالمساحات الشاسعة والجبال الشامخة وبالحرارة المعتدلة طوال فصول السنة، والتي تشكل مصدرا هاما للسياحة الشتوية.

2. أنواع المناخ في الجزائر: تتميز الجزائر بتنوع مناخها، حيث يمكن تمييز ثلاث أنواع مختلفة.

أ. **المناخ المتوسطي:** سائد على الشريط الساحلي ومتوسط درجة الحرارة السنوية هو 18 درجة مئوية.

ب. **مناخ الهضاب العليا** يسوده فصل بارد ورطب.

ت. **المناخ الصحراوي** :يسود الجنوب الجزائري، وتمثل الصحراء أكثر من 80% من المساحة الإجمالية للجزائر. يمتاز مناخها بفصلين أساسيين: البرودة القاسية شتاء والحرارة الشديدة صيفا حيث تفوق الحرارة 60 درجة مئوية[1].

3. الحضائر الطبيعية:

تتوفر الجزائر على ثروات طبيعية هامة تساهم بشكل كبير وواضح في التوازن البيئي العالمي، منها المناطق الرطبة والحضائر الوطنية التي تندرج ضمن قائمة المناطق المحمية عالميا، وتعد الحضائر الوطنية إحدى هذه المحميات ويبلغ عددها 11 حضيرة تتربع على مساحة إجمالية تفوق 100 ألف هكتار، وهي تشكل أحد المقاصد السياحية الطبيعية الوطنية والعالمية لما تتوفر عليه من ثروة نباتية وحيوانية نادرة[2].

1 طروبيا ندير، "تعثر السياحة والآثار المحتملة على التنمية المحلية المستدامة في تيميمون"، في: مجموعة مؤلفين، (***آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري- دراسة في واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون***، الجزائر: دار الخلدونية، 2015م)، ص 170.

2 الحضائر الوطنية في الجزائر، شوهد يوم 30 مارس2016، على الساعة 00:10، على الرابط:

وتعد الحضائر الوطنية أحد أهم مصادر التنوع البيولوجي في الجزائر، كما أنها أماكن جذب سياحي هام، وحسب المعطيات الصادرة عن المديرية العامة للغابات، فإن عدد هذه الحظائر يصل إلى 11 حضيرة متوزعة عبر التراب الوطني، ثمان منها تقع في شمال الوطن، وتتمثل في كل من حضيرة جرجرة والشريعة والقالة وقورايا وتازة وبلزمة وثنية الحد وحضيرة تلمسان، ويتربع مجموع هذه الحضائر على مساحة إجمالية تفوق 165 ألف هكتار، تديرها إدارة الغابات، وتقع الحضيرة التاسعة وهي حضيرة جبل عيسى بمنطقة الهضاب وبالتحديد في ولاية النعامة، تتربع على مساحة تقدر بـ 24500 هكتار، كما يضم الجنوب الكبير حضيرة التاسيلي التي صنفها اليونسكو تراثا عالميا في عام 1982م، كما اعتبرها خزانا للبحوث العلمية حول الإنسان والحيوان، وتبلغ مساحتها 10 آلاف هكتار. بالإضافة إلى حضيرة الهقار، والتي جرى تصنيفها على أنها أكبر المتاحف المفتوحة على الطبيعة في العالم[1]. فهي من الأقطاب السياحية التي تحظى بأهمية وطنية ودولية.

تم اللجوء إلى تحديد الحظائر الوطنية كمناطق ومواقع جغرافية تحمل خصائص مناخية ونباتية وحيوانية خاصة ونادرة، بهدف حماية النماذج والأنواع والفصائل الغابية ومختلف النباتات التي تتوفر عليها الجزائر، وما تحمله من مناظر خلابة، وهو ما أعطاها بعدا سياحيا فريدا من نوعه، كما تم اللجوء إلى تصنيفها وفق الخصوصية التي تحملها، وتم في هذا الإطار إدراج كل من حضيرة التاسيلي والقالة وجرجرة والشريعة وتازة وقورايا، ضمن قائمة مناطق محيط الكائنات الحية. من جانب آخر، تم توزيع الحضائر الطبيعية وفق التنوع الجغرافي، وتم في هذا الإطار، تحديد مجموعة تقع في سلسلة الساحل بغرب الوطن وتتميز بمناطق مسقية بشكل جيد وغطاء غابي كثيف وتشمل هذه المنطقة حضائر القالة وتازة وقورايا، وتقع المجموعة الثانية في مناطق الهضاب وتتميز بالجفاف، وهي ذات طبيعة جبلية وتشمل حضيرة جرجرة والشريعة وبلزمة وثنية الحد وتلمسان وجبل عيسى بولاية النعامة، وتقع المجموعة الثالثة بالمنطقة الصحراوية وتشمل حضيرة الهقار والتاسيلي[2].

http://www.startimes.com/?t=26349141

1 خليف، مصطفى غرايبة، (***السياحة الصحراوية -تنمية الصحراء في الوطن العربي***، الطبعة الأولى، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012م)، ص 187-188.

2 الحضائر الوطنية في الجزائر، المرجع السابق.

4-الحمامات المعدنية:

تتمتع الأرض الجزائرية بعشرات الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية، تعتمد عليها السلطات في بناء قاعدة متينة لسياحة الحمامات المعدنية وجذب السياح. "ويوجد 202 منبع مائي معدني، تختلف فيما بينها من حيث الخصائص الفيزيائية والكيميائية للمياه من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية[1]". بالإضافة إلى الشريط الساحلي الذي يفوق 1200 كلم، والذي يوفر فرص استثمارية لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر.

وتعرف مياه الحمامات المعدنية على أنها: "مياه مجذوبة انطلاقا من نبع طبيعي أو بئر محفورة، ويمكن أن تكون لها خاصيات طبية نظرا لعناصرها الخاصة واستقرار مميزاتها الطبيعية ومكوناتها الكيماوية. ويتم الإقرار بصفتها تلك وتخضع حتما لتحاليل جرثومية[2]".

توجد سبعة محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني، ومركز واحد للعلاج بمياه البحر، بالإضافة إلى وجود ما يقارب 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية[3]. ونذكر منها: حمام بوغرارة بولاية تلمسان (500 كلم غرب العاصمة) القريبة من الحدود مع المغرب، وحمام بوحجر بولاية عين تيموشنت (400 كلم غرب) وحمام بوحنيفية بمنطقة معسكر، وحمام ريغة بولاية عين الدفلى (170 كلم غرب) الممتد عبر السلسلة الجبلية زكار. وفي الشرق، يوجد حمام الشلالة بولاية قالمة (500 كلم شرق العاصمة) وحمام قرقور بولاية سطيف (300 كلم شرق العاصمة) وحماما الصالحين بولاية بسكرة (450 كلم شرق العاصمة) وولاية خنشلة. أما عن محطة العلاج بمياه البحر، فهي منشأة كبيرة تقع بمدينة سيدي فرج (30 كلم غرب العاصمة)، ويتردد عليها الآلاف من الجزائريين والأجانب على مدار السنة للاستفادة من خدمات فريق طبي متخصص عالي الكفاءة.

أما المنابع الحموية غير المستغلة التي لا تزال على حالتها الطبيعية تمثل ما يفوق 60 في المائة من المنابع المحصاة، وتشكل مخزونا وافرا يسمح بإقامة ما يسميه أهل الاختصاص "عرضا

1 فؤاد بن غضبان، (***السياسة السياحية المستدامة بين النظرية والتطبيق***، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015م)، ص 230.
2 المرسوم التنفيذي رقم 94-41 المؤرخ في 17 شعبان عام1414 الموافق 29 يناير 1994م. يتضمن تعريف مياه الحمامات المعدنية وتنظيم حمايتها واستعمالها واستغلالها، المادة 02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07.
3 بوعلام غمراسة، "الحمامات المعدنية بالجزائر- مقصد السياح من كل مكان"، في موقع جريدة ***الشرق الأوسط***، العدد 10291، نشر يوم: الاربعاء 12 محرم 1428 هـ 31 جانفي 2007م، شوهد يوم : 30 مارس 2016م، على الساعة: 01:50، على الرابط: http://www.aawsat.com/details.asp?section=41&article=404131&issueno=10291

سياحيا حمويا تنافسيا"، لو استفادت من استثمارات. وبالنسبة لتلك المستغلة تقليديا فهي مؤجرة من البلديات لخواص عن طريق المزاد العلني من دون الحصول على حق الامتياز القانوني الذي تمنحه وزارة السياحة[1].

المطلب الثاني: المقومات التاريخية والأثرية

لا شك في أن الآثار والشواهد التاريخية تعتبر عامل جذب للسياح من مختلف المناطق إذا ما تم استغلاله جيدا عن طريق تثمينه، الحفاظ عليه وتسويقه كمنتج سياحي. حيث " تمتاز الجزائر بتراث تاريخي وثقافي وحضاري متفرد، صقلته القرون عبر تاريخ الإنسانية، إلا أنه يبقى غير مستغل[2]". فالجزائر عرفت الحضارة عبر مختلف العصور، إذ عثر على بقايا وآثار نشاط إنساني تعود إلى نحو سبعة آلاف عام ق.م واحتكت بعدة حضارات سجلها التاريخ كالحضارة الفينيقية التي تعامل معها الامازيغيون سكان الجزائر آنذاك. خضعت الجزائر في القرن السابع ق.م لحكم قرطاج ثم احتلها الرومان سنة 42 ق.م وفي عام 682م بدأ عصرها العربي الإسلامي[3].

من بين هذه المواقع نذكر: "موقع التاسيلي" ، الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية. ويعود تاريخ هذا الموقع إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وتتجلى عظمته من حفرياته التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش بهذه المنطقة. وتضم آلاف النقوش الصخرية التي تعكس جانبا من تاريخ الفترات القديمة[4]. وثمة "حي القصبة" في الجزائر العاصمة والتي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر، تمثل إحدى وأجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية، وتطل على جزيرة صغيرة كانت موقعا تجاريا للقرطاجيين خلال القرن الرابع قبل الميلاد.

وأيضا" وادي ميزاب " بغرداية الذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي، وما يميز هذا الموقع قيمته الجمالية، إذ يحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، وهي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة البيئة في هذه المنطقة. إضافة إلى" موقع تيمقاد"، الذي

1 المرجع نفسه، المكان نفسه.
2 خليف، مصطفى غرايبة، المرجع السابق، ص 182.
3 - السياحة الدينية والتاريخية، الجزائر، تاريخ الإطلاع: 2009/08/17، على الرابط:
http://www.fadaaqtravel.com/vb/archive/index.php/t-320.html
4 خليف، مصطفى غرايبة، المرجع السابق، ص 187.

كان يعرف باسم "ثاموقاديو" Thamugadi "، ويوجد هذا الموقع الأثري على بعد 37 كيلومتر من مدينة باتنة على طريق روماني، يصل بين مدينتي" لامباز" و" تبسة"، التي كانت تعرف باسم" تيفست" "Tifast"، ويعود تاريخ بناء هذه المدينة إلى أكثر من 1000 سنة ميلادية .كما تعتبر قلعة بني حماد من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر، فهي تتوفر على آثار رومانية كالأسوار والقبور القديمة، وعلى آثار إسلامية، وآثار للدولة الحمادية.

ودولة الموحدين خلال فترة تواجدهم بهذه المنطقة. ويوجد بولاية سطيف" موقع جميلة " الذي كان يعرف قديما باسم" كويكول" "Cuicul" وهي تسمية ذات أصل نوميدي لمدينة رومانية، ويتشابه تصميم هذه المدينة " مع نظيره لمدينة" تيمقاد "الأثرية. أما الجزائر العاصمة فهي تتوفر على العديد من المعالم التاريخية، التي تشهد عن تاريخ هذه المنطقة. ومن هذه المعالم والمواقع التاريخية" دار عزيزة"، وهي عبارة عن قصر بني في العهد العثماني لاستقبال بعض ضيوف القصر. وثمة " مسجد كتشاوة " الذي تم بنائه في عهد" الباي لارباي" التركي بالجزائر العاصمة منذ أكثر من أربعة قرون مضت. وأيضا" الجامع الكبير " الذي يعتبر أكبر مساجد العاصمة، تم بنائه من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر.

يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر كذلك، رصيدا هاما من المتاحف منها،" المتحف الوطني سيرتا" بقسنطينة ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر، الخ. كما يشمل العادات والتقاليد المحلية فن آخر يتمثل في التراث الموسيقي كالشعبي والأمازيغي والأندلسي واختلاف اللهجات. بالإضافة إلى المنتجات المتنوعة للصناعة التقليدية. هذه الأخيرة بإمكانها أن تساهم بنسبة كبيرة من إجمالي الإنتاج الصناعي بصفة عامة وفي الدخل السياحي بصفة خاصة، ومنه القيام بدور إيجابي في عملية التنمية السياحية. فالسائح يسعى إلى اقتناء التذكارات والتي تعتبر في نفس الوقت السفير الصامت المحفز والمشجع على تنشيط السياحة الوافدة[1].

1 سعد العباسي، "التأثير الاقتصادي لتجارة وصناعة السلع السياحية في القطاع السياحي المصري"، في: مجموعة مؤلفين، ***الاتجاهات الحديثة في السياحة -نحو سياحة عربية غير نمطية***، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007م، ص88.

يمكن أن تكون قائمة التراث العالمي مواقع طبيعية كالغابات وسلاسل الجبال، وقد تكون من صنع الإنسان كالبنايات والمدن. بالرجوع إلى تلك المدرجة من طرف لجنة التراث العالمي في اليونسكو في مواقع التراث الدولية، نجد الآتي:

جدول(03): المواقع التراثية في الجزائر

المواقع التراثية	نوع التراث	تاريخ إدراجه
قلعة بني حماد	ثقافي	1980
جميلة	ثقافي	1982
وادي ميزاب	ثقافي	1980
تسالي ناجير	مختلط	1982
تمقاد	ثقافي	1982
تيبازا	ثقافي	1982
قصبة الجزائر	ثقافي	1982

Source : UNESCO,World Heritage List, URL: http://whc.unesco.org/en/list

المطلب الثالث: البنى التحتية والفوقية للسياحة

أولا: البنى التحتية للسياحة

إذا كان يصعب الوصول إلى المرافق السياحية أو تفتقد للخدمات الأساسية المرتبطة بها، فإن مسألة تطويرها لا تكفي. ولذلك أنفقت الجزائر على مشاريع البنى التحتية خلال الأعوام العشرة الماضية ميزانية قدرت قيمتها بثلاثة آلاف دينار جزائري، أي ما يعادل 40 مليار دولار. حيث قال نسيب حسين، وكيل وزارة الاشغال العامة، في تصريحات صحفية، إن مشاريع مد الطرقات الاسفلتية والسكة الحديدية والموانئ والمطارات تتصدر قائمة برامج الاستثمار التي شرعت فيها الحكومة منذ العام 1999 وإلى غاية العام 2011م[1]. وتشمل كذلك شبكات المياه والصرف الصحي، الكهرباء، الغاز، الطرق، الخدمات الصحية، البنوك، الخ.

1 الوكالات، "الجزائر: إنفاق 40 مليار دولار على مشاريع البنى التحتية في عشرة سنوات"، نشر يوم:2012/09/01م، شوهد يوم 01 أفريل 2016، على الساعة: 20:30، في موقع *الشروق* على الرابط:
http://www.echoroukonline.com/ara/?news=140193

1: شبكة المواصلات

تمثل شبكة المواصلات أحد العوامل الهامة والمؤثرة في التنمية السياحية، حيث تزداد أهمية قطاع النقل والمواصلات في الجزائر نظرا لشساعة مساحتها. ونجد أن الجزائر قد حققت إنجازات هامة في مجال النقل الذي عرف تحولا حقيقيا. إذ تم إنجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز لجعله أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

أ – شبكة الطرقات:

تعتبر شبكة الطرق الجزائرية واحدة من أكبر الشبكات الأكثر كثافة في القارة الإفريقية، حيث يقدر طولها ب 696 112 كلم من الطرق، منها 280 29 كلم من الطريق الوطني وأكثر من 4910 هيكل. كما سيتم استكمال هاته الشبكة بجزء هام مقدر ب 216 1 كلم والذي سيربط مدينة عنابة في أقصى الشرق بمدينة تلمسان في أقصى الغرب[1].

إن شبكة الطرق الجزائرية في تطور مستمر بفضل برنامج تحديث الطرقات السريعة. نذكر منها إنجاز الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ 216 1 كلم، والإطلاق القادم لمشروع انجاز الطريق السيار للهضاب العليا بطول 1020 كلم. كما نذكر الطريق السريع العابر للصحراء (شمال وجنوب) والذي تمت إعادة تهيئته بقرار من الحكومة لزيادة التبادل التجاري بين الدول الست المتواجدة على طول هذا الطريق وهي (الجزائر، المالي، النيجر، نيجيريا، التشاد وتونس).

ب – شبكة السكك الحديدية:

تقدر شبكة السكك الحديدية في الجزائر ب 2.150 كلم، إذ شهدت في الآونة الأخيرة كهربة بعض المقاطع لوضع قطارات ذات سرعة فائقة قريبا من شأنها أن تربط المدن الرئيسية للبلاد. تسير شبكة السكك الحديدية من قبل شركة النقل للسكك الحديدية الوطنية **(SNTF)**. هذه الشبكة مجهزة بأكثر من 200 محطة تغطي خاصة شمال البلاد، منها:

- 299 كلم سكك مكهربة
- 305 سكك مزدوجة
- 1 085 سكك ضيقة

1 قطاع النقل، الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، شوهد يوم: 2016/04/17م، على الساعة: 13:30، على الرابط: http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport

من بين مشاريع السكك الحديدية في طور الإنجاز نذكر مشروع كهربة 1000 كلم من السكك الحديدية وإنجاز 3000 كلم من السكك الحديدية. ليصل طول شبكة السكك الحديدية بحلول عام 2014 إلى 515 10 كلم.

د – النقل الجوي:

طورت الجزائر قطاع النقل الجوي بطريقة تجعل منه وسيلة حقيقية للاندماج على الصعيدين الإقليمي والدولي. إذ أنه سيتم إنفاق ميزانية تقدر ب 60 مليار دينار (600 مليون أورو) لتجديد أسطول الجوية الجزائرية خلال الفترة 2013–2017. كما ستقتني شبكة الخطوط الجوية الوطنية ثلاث طائرات جديدة بسعة 150 مقعدا وستقوم بتجديد 3 طائرات من نوع بوينغ 767 والمتواجدة حاليا في الخدمة. كما ستتم عملية شراء طائرتي شحن لنقل البضائع.

خلال الموسم الصيفي سجلت الخطوط الجوية الجزائرية معدل نمو إجمالي لحركة المرور قدر ب 15٪ وفي عام 2011 بلغت إيراداتها 56 مليار دينار. حيث تمتلك الجزائر 35 مطارا منها 13 دولية. إن مطار الجزائر هو الأكثر أهمية حيث يستقطب 6 ملايين مسافر سنويا. الخطوط الجوية الجزائرية هي شركة الطيران الوطنية التي تهيمن على سوق النقل الجوي، الذي سجل منذ افتتاحه للمنافسة 8 شركات خاصة أخرى.

تتكفل الخطوط الجوية الجزائرية بعدة رحلات نحو أوروبا، إفريقيا، كندا، الصين والشرق الأوسط. هناك عدة شركات طيران أجنبية لديها رحلات نحو الجزائر نذكر منها: التونسية للطيران، الخطوط الجوية للملكية المغربية، الخطوط الجوية الفرنسية، الإيطالية للطيران، إيغل أزور، ليفتنزا، الخطوط الجوية التركية، الخطوط الجوية البريطانية[1].

هـ– النقل البحري:

تعتبر الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة (CNAN) والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر. معظم العبارات (السفينة العابرة) تعمل على إيصال الركاب إلى الشواطئ الأوروبية، ونقل البضائع إلى جميع أنحاء العالم.

1 المرجع نفسه

معظم الانشطة التجارية الدولية تتم عن طريق النقل البحري، عبر 11 ميناء تجاري نذكر منها: الجزائر، وهران، عنابة، سكيكدة، أرزيو / بتيونا، بجاية، مستغانم، غزوات، جيجل، تنس ودلس. أما فيما يتعلق بأعمال ترميم الهياكل الأساسية للموانئ فإن عدد قليل منها استفادة من هاته العملية باستثناء محطات النفط والغاز[1].

و-النقل الحضري:

1. ميتروا الجزائر

شهدت الجزائر افتتاح مترو الجزائر العاصمة بتاريخ 31 أكتوبر 2012 والذي بلغ طوله 09 كلم و10 محطات، إن هذا الأخير سيجعل من الجزائر أول مدينة في المغرب مجهزة بمترو الأنفاق. وأسندت مهمة تسييره واستغلاله للشركة (RATP) الجزائر وشركة مترو الجزائر العاصمة لمدة 8 سنوات.

أطلقت مؤخرا شركة مترو الجزائر العاصمة مناقصة وطنية ودولية لتنفيذ الدراسات الأولية بشأن تمديد الخط رقم 1 لمتروا الجزائر العاصمة. كما أطلقت الجزائر مشروع آخر رائد في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 والذي يتمثل في إنشاء مترو وهران.

2. الترامواي:

في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 أطلقت الجزائر مخطط آخر لتنمية وتحديث قطاع النقل الجماعي والنقل الحضري ما بين المدن عبر السكك الحديدية أي الترامواي. يعتبر ترامواي الجزائر نظام نقل جماعي يخدم مدينة الجزائر العاصمة. في سنة 2012 شمل 16.2 كلم و28 محطة وسيمتد فيما بعد إلى 23 كلم و38 محطات.

إن ترامواي قسنطينة هو مشروع للنقل الجماعي والذي يخدم مدينة قسنطينة، فهو قيد الإنجاز منذ سنة 2008. أجريت أول الاختبارات التقنية لترامواي قسنطينة في عام 2012 وسيشمل مساره خط يقدر بـ 9 كلم و 10 محطات.

ترامواي وهران هو مشروع اخر للنقل الجماعي و الذي يخدم مدينة وهران إذ شرع في إنجازه في أواخر عام 2008، سيكون أطول ترامواي في الوطن على مسافة مقدرة ب 48 كلم. وقد أجريت التجارب التقنية الأولى لترامواي وهران في عام 2012. وستعزز العديد من المدن الجزائرية بالترامواي منها سيدي بلعباس، باتنة، ورقلة، مستغانم، عنابة، سطيف، إذ تم الشروع مؤخرا بالدراسات التقنية

1 المرجع نفسه.

لمشاريع التراموي الخاصة بهذه المدن 06 للوطن وكما سيتم إجراء دراسات أخرى متناسبة لمشاريع التراموي المقرر إنجازها في 08 ولايات أخرى[1].

2: وسائل الاعلام والاتصالات

تشهد الساحة الإعلامية الجزائرية تنوعا كبيرا، إذ يوجد حوالي 30 يومية وأكثر من 150 نشرية أسبوعية أو شهرية، وتحظى الصحافة الخاصة بحصة كبيرة ضمن الصحافة المكتوبة. كما تتوفر أهم عناوين الصحافة الأجنبية الناطقة بالعربية والأجنبية (الفرنسية والانجليزية) [2].

كما بلغ عدد المشتركين بالنسبة للخط الهاتفي الثابت (829 132 3 مشترك) سنة 2013م، حيث تغطي هذه الشبكة كافة التراب الوطني. أما الهاتف النقال فبلغ عدد مشتركيه في نفس السنة (045 517 39 مشترك) نظرا لتغطيته مناطق عديدة من التراب الوطني بالإضافة إلى وجود أكثر من متعامل[3].

ثانيا: البنى الفوقية للسياحة

1. **الخدمات والمرافق والتسهيلات السياحية:**

وتشمل كل ما يحتاجه السائح أثناء فترة إقامته، مثل:

- المدن والقرى الساحلية.
- المعالم الثقافية كالمعارض والمتاحف والمسارح والنوادي الرياضية والاجتماعية...
- الصناعات اليدوية (الصناعات التقليدية–جلود ذهب–نحاس–فضة–خشب...).
- المنجزات الأخرى التي يحتاجها الاقتصاد الوطني مثل: الأسواق، قاعات الحلاقة، الاكشاك...
- الخدمات الصحية ومركز الإسعاف والمستشفيات.
- مطاعم وكافيتريات وأماكن الترفيه.
- المنشآت السياحية (شركات السياحة، شركات النقل السياحي، تأجير السيارات...).
- مكاتب الإعلام السياحي.
- المنشآت الرياضية والمراكز الرياضية المختصة للتدريب.

2. **الفنادق والمؤسسات المشابهة لها:** سنأتي على ذكرها في المبحث الثالث من الفصل الثاني.

---

1 المرجع نفسه، المكان نفسه.

2 عمروش تومية، **السياحة المستدامة في الجزائر-الإشكاليات والمتطلبات-دراسة حالة بومرداس**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة المسيلة، كلية العلوم إقتصادية، 2008م)، ص 54.

3 **الديوان الوطني للإحصاء**، الجزائر في أرقام-البريد والواصلات، نتائج 2013/2011، رقم 14، 2014م.

المبحث الثاني: الإطار المؤسساتي للسياسة السياحية في الجزائر

قبل الحديث عن صنع وتنفيذ السياسة السياحية نشير إلى أنها تتحد وفقا لنمط النظام السياسي السائد، ومنه طبقا لما يحدده الدستور. فالعلاقة بين الدستور والسياسة العامة تظهر من خلال طبيعة العلاقة بين مؤسسات النظام السياسي الرسمية (التشريعية، التنفيذية والقضائية) واستقلالية كل منها وحدود صلاحياتها واختصاصاتها، أي من خلال طبيعة العملية السياسية وأداء النظام السياسي وإمكانات تطبيق المبادئ الدستورية والتي على ضوئها يتحدد نجاح أو فشل السياسة العامة للدولة.

إن السياسة السياحية كجزء من السياسة العامة الكلية تتحدد من خلال معرفة أدوار المؤسسات والبنى المكونة للنظام السياسي في صنعها، تنفيذها وتقييمها.

المطلب الأول: دور الفواعل الرسمية في صنع وتنفيذ السياسة السياحية

أولا: السلطة التنفيذية

تضم السلطة الأفراد العاملين في البيروقراطية الحكومية المتمثلة بالمؤسسات والهيئات واللجان والأجهزة الإدارية المتنوعة. يتمثل دورها الأول حسب الفكرة التقليدية في تنفيذ القوانين والإشراف على الإدارة. إلا أن الواقع يظهر أن دورها واضح ومؤثر في غالبية الأنظمة السياسية. كما ترجع لها عملية اتخاذ القرار. حيث أشار جيمس اندرسون إلى أهمية السلطة التنفيذية بالقول: "أننا نعيش مرحلة يطلق عليها مرحلة الهيمنة التنفيذية، وفيها تكون فعالية الحكومة معتمدة كليا على القيادة التنفيذية في رسم وتنفيذ السياسات العامة[1]". كما أن السياسة العامة دون التنفيذ الذي تقوم به الإدارة العامة، تصبح سياسة عامة دعائية وليست فعلية أو خدمية[2]. فالحكومة تقوم بوضع السياسات السياحية بشكل مباشر، إلى جانب وضعها لسياسات كثيرة جدا تحت مسميات مختلفة ولأسباب موضوعية منها:

- تعقد المشاكل العامة التي تستدعي تدخل الحكومة والتي بدورها تقدم مشاريع القوانين للمجلس النيابي الذي له الحق في قبول، تعديل أو رفض تلك التشريعات.
- عدم إلمام النواب بكافة المعطيات والمؤهلات حول بعض القضايا.

1جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص58.
2 محمد قاسم القريوتي، مرجع سابق، ص 36.

- قيام الحكومة بوضع اللوائح والأنظمة والتعليمات والإجراءات اللازمة لتنفيذ السياسات العامة.
- فشل آليات السوق لارتباطها أساسا بتحقيق المصلحة الخاصة.

إذا، بصدور قرار السياسة العامة، تنتقل المسؤولية من المشرع إلى المؤسسة التنفيذية لتقوم باتخاذ ما يلزم لتحقيقها. وحتى تحقق الدولة آفاق أفضل في مختلف المجالات المادية وغير المادية لابد أن تتمتع مؤسساتها بالكفاءة والفاعلية. "إذ أن فعاليات المجتمع إنما تنتظم في نسق هذه الكيانات وبالتالي تشارك في عملية السياسة العامة بمختلف مراحلها[1]".

تلعب السلطة التنفيذية في الجزائر دورا محوريا في عمليتي رسم وتنفيذ السياسات السياحية. حيث قامت الحكومة بوضع استراتيجيات خاصة بالتنمية السياحية، بالإضافة إلى القوانين والمراسيم التي سنأتي على ذكرها لاحقا. كما قامت بإنشاء مؤسسات وآليات من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط.

شهد قطاع السياحة العديد من التغييرات منذ الاستقلال، حيث مر بعدة إدارات ودواوين في نشاطه والسهر عليه. إذ كان يتبع وزارة الشباب والرياضة في بداية إنشاءها سنة 1962، ثم وزارة الثقافة سنة 1985 لتعوض بعدها بكتابة الدولة للسياحة ONAT إلى غاية 1992 حيث استقلت وزارة السياحة مقرا وميزانية ونشاطا تحت اسم وزارة السياحة كما أدمج معها قطاع الصناعات التقليدية الذي كان تابعا لوزارة الصناعة منذ 1962 لتصبح وزارة السياحة والصناعات التقليدية، ثم فصل عنها لتسمى بوزارة السياحة ومقرها بالأبيار. بعدها أصبحت تابعة لوزارة البيئة والتهيئة العمرانية، وبعد سنة أعيد فصلها وارتبطت وزارة الصناعات التقليدية بوزارة السياحة أين أصبحت تسمى وزارة السياحة والصناعات التقليدية[2]. ويتمثل دورها في:

أ. في ميدان التخطيط[3]

- تحديد محاور تنمية القطاع السياحي في الأمدين المتوسط والطويل.
- توجيه الاستثمارات العمومية والخاصة في ميدان السياحة وتشجيعها بتدابير خاصة في إطار التشريع المعمول به.

---

1 الطيب حسن أبشر، مرجع سبق ذكره، ص 05.

2 منصري غزلان، ***واقع تقييم أداء الإطارات ضمن سياسة تسيير الموارد البشرية***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر02: كلية العلوم الإنسانية، 2011م)، ص 165.

3 دماد نوال، **الاستراتيجية الترويجية واسهاماتها في تسويق السياحة الداخلية-دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير والعلوم التجارية، 2010م)، ص147.

- إنجاز الدراسات العامة المتعلقة بتحديد مناطق التوسع السياحي في إطار مخطط التهيئة الإقليمية أو الأمر بإنجازها.
- القيام بأي بحث أو دراسة لفهم حركات السوق السياحية الداخلية والخارجية.
- المشاركة في التظاهرات الدولية السياحية، المناخية والحمامات العمومية.
- تمثيل الجزائر في اجتماعات المنظمات الجهوية أو الدولية المتخصصة.

ب: في ميدان ضبط المقاييس

- تحديد التقنين الذي تخضع له الأعمال الفندقية والسياحية والسهر على تطبيقه.
- تحديد المعايير التقنية والخاصة بالتسيير الفندقي والسياحي.
- ضبط قواعد المهن السياحية.
- تسليم الرخص والاعتمادات القانونية.

ثانيا: السلطة التشريعية

المشرعون هم الأعضاء الذين تتشكل من خلالهم المجالس التشريعية أو البرلمانية. وتبرز العلاقة بين السياسة العامة والسلطة التشريعية كون الأخيرة تقوم بوضع التشريعات والقوانين والخطط في رسم السياسة السياحية أو الموافقة عليها أو تعديلها أو رفضها في حالة اقتراح السلطة التنفيذية، إذ أن دورها يتعدى الرقابة على أعمال الحكومة.

أما في الجزائر فقد اقتصر دور السلطة التشريعية في هذا المجال في الموافقة على القوانين المقترحة من طرف السلطة التنفيذية التي تعتبر المسؤول الفعلي عن عملية صنع السياسة السياحية، وهذا يعني عدم وجود قنوات رقابة على عمل السلطة التنفيذية ويصبح هناك تداخل في الأدوار وفي عمل المؤسسات القانونية مما يقود إلى نوع من التخبط السياسي والإداري .

ثالثا: السلطة القضائية

تمثل مختلف الأجهزة والمؤسسات القضائية والقانونية، المعنية بوضع وصنع السياسات العامة القضائية فيما يتعلق بصياغة وتفسير النصوص القانونية والبحث في مدى مطابقة الأنظمة واللوائح

والقوانين مع الدستور، وإصدار الأحكام في المخالفات التي ترتكب بحق المواطنين من قبل الأجهزة الحكومية، بالإضافة إلى تقييم تنفيذ السياسات العامة.

تجدر الإشارة إلى أن الرقابة القضائية الفعالة على التصرفات التي تقوم بها الأجهزة الحكومية في رسم السياسات العامة أو تنفيذها، يعد صمام الأمان والضمانة الحقيقية إزاء التعسف الإداري، وذلك بإلغاء القرارات الإدارية المجحفة التي اتخذتها الجهات المعنية بحق المواطنين، أو التعويض عن الأضرار التي نجمت عنها[1]. كما يتمثل دورها في تطبيق مختلف العقوبات والغرامات والاحكام الجزائية في حالات مخالفة القوانين واللوائح المنظمة للقطاع السياحي في الجزائر.

المطلب الثاني: دور الفواعل غير الرسمية في صنع وتنفيذ السياسة السياحية

إن عملية رسم السياسة العامة لا تنحصر فقط في مشاركة الجهات والقوى الرسمية، بل هناك جهات اخرى تصنف على أنها حكومية (غير رسمية) تشارك هي الأخرى في التأثير على صانعي السياسات العامة ومنفذيها[2]، لما يحوزه من القوة مثل: الجماعات المصلحية، الأحزاب السياسية، والمواطن ويشكلون تأثيرا خارجيا هاما على طبيعة السياسات العامة، وإن كانوا لا يتمتعون بسلطات قانونية رسمية، تمنحهم الحق في صنع قرارات السياسة العامة الملزمة[3].

فالسياسة السياحية ليست مهمة النظام السياسي فقط بل حتى المؤسسات غير الرسمية في النظام السياسي تؤدي دور هام في عملية صنع السياسة العامة قد تكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة. يتمثل دورها بالضغط والرقابة على مؤسسات النظام السياسي الرسمية وبالتالي تحفيز تلك المؤسسات من أجل تحقيق أهدافها. إلا أن دورها في الجزائر مغيب وهامشي نوعا ما إلى حد الذي تكون فيه تلك المؤسسات ردود أفعال للنظام السياسي تعكس متطلباته وتعمل على تحقيقها وليس تحقيق مطالب وأهداف المجتمع.

1 جواد، عباس حسين، عباس عبد ارزوقي، صياغة السياسات العامة" إطار منهجي"، في الموقع الإلكتروني لجامعة أهل البيت، شوهد يوم 2016/04/18، على الرابط:
http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/New/html/research/research.php?ID=5

2 المرجع نفسه.

3 خليفة الفهداوي، فهمي، ص 221.

أولا: الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية عبارة عن هيئات منظمة تسعى للوصول إلى السلطة من أجل تطبيق برنامجها. ويعرفها (لاسير Lasser) بأنها: "تنظيمات مكونة من الفاعلين وأصحاب الوظائف والناشطين سياسيا والناخبين، الذين يعملون بشكل جماعي، في سبيل تأمين سياسة عامة، وترتكز على قاعدة واسعة لغرض دفعها للفوز بمنصب انتخابي وللسيطرة على المؤسسات الحكومية القائمة في المجتمع[1]". وبالتالي فإن دور الأحزاب السياسية في السياسة السياحية يتباين من حيث كونها في السلطة أو خارجها، فالأحزاب التي هي خارج السلطة لا تكاد تمارس دور إيجابي مؤثر في صنعها. حيث يعتبر التمثيل الحزبي في السلطة التشريعية أو الحكومات تحقيقا للمشاركة السياسية ورسم السياسات العامة وتنفيذها، والتي تعد أحد أشكال الممارسة السياسية الديمقراطية.

يتكون البرلمان من غرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وله قانونيا السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه[2] عبر مجموعة من المراحل. كما تتمتع السلطة التشريعية بسلطة وحق الرقابة على الحكومة التي ترمي إلى التحقق من مدى تنفيذ التشريعات والسياسات التي أقرتها، حيث يمكن لأعضاء البرلمان أن يوجهوا أي سؤال شفهي أو كتابي إلى أي عضو في الحكومة[3]. أما إذا كان الحزب السياسي يشكل الحكومة فإن السياسة العامة تتضمن برنامجه الذي قدمه في الانتخابات.

ثانيا: الجمعيات السياحة (المجتمع المدني)

إن الدور الذي تلعبه تنظيمات المجتمع المدني يتخذ شكل التأثير والضغط على صانعي القرار لبلورة السياسات السياحية، إلا أن دورها محدود خصوصا في ظل إهمال القطاع السياحي لعقود. حيث أن وجود قنوات اتصالية بينها وبين الجهات الرسمية، أي صانعي السياسات السياحية، يعد أمرا ضروريا من أجل إيصال مطالبهم وإدراجها ضمن مشاريع ولوائح السياسات السياحية.

تلعب هذه التنظيمات دورا مهما في تنشيط السياحة وفي التعريف بالموروث الثقافي والحضاري التي تتمتع به الجزائر. كما تقوم بعمليات تحسيسية حول السياحة والنشاطات المرتبطة بها كالبيئة

1 خليفة الفهداوي، فهمي، مرجع سابق، ص 224.
2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2008م، المادة 98.
3 المرجع نفسه، المادة 134.

والمحافظة عليها، حماية المواقع الأثرية والسياحية. كما نشير إلى وجود جمعيات وطنية تمثل القطاع الخاص لها تأثير على صنع وتنفيذ السياسة السياحية كالجمعية الوطنية لوكالات السياحة والسفر والجمعية الوطنية للفندقة والمطاعم اللتان تعتبران عضوتان في المجلس الإداري للديوان الوطني للسياحة.

ثالثا: القطاع الخاص

تركز خطط التنمية على إعطاء القطاع الخاص دورًا رائدًا في عملية التنمية من خلال برامج التخصيص والدعم المستمر. ويعتبر قطاع السياحة أحد أهم القطاعات التي يبرز فيها دور القطاع الخاص على المستوى العالمي والإقليمي، وبالتالي على المستوى الوطني الذي يتزايد فيه دور هذا القطاع بشكل مستمر. فمعرفة تأثير القطاع الخاص في تنفيذ السياسات السياحية في الجزائر يرتبط بعدة أمور نذكر منها:

1. عملية الخوصصة التي تبنتها الحكومة الجزائرية سنوات التسعينات.
2. تركيبة المؤسسات السياحية باختلاف أنماطها والأدوار التي تقوم بها كل مؤسسة.
3. الدور الأساسي الذي تلعبه الحكومة في عملية التنمية السياحية مما يترتب عليها تعقيد هيكلها التنظيمي والإداري والقيام بأعمال تنفيذية وكذا إنشاء مؤسسات لذات الغرض.
4. تأثر هذه المؤسسات بالحالة العامة التي تعيشها الدولة، إذ لا يمكنها أن تؤدي أدوارها على أكمل وجه في ظل إهمال الدولة لهذا القطاع وعدم توفر البنى والخدمات المرتبطة بالسياحة.

ومن المؤسسات الخاصة ذات العلاقة بقطاع السياحة نذكر:

1. وكالات السياحة والأسفار

تعتبر من مؤسسات الوساطة وتسويق المنتجات والخدمات. حيث عرفها المشرع الجزائري بأنها: "كل مؤسسة تجارية تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا يتمثل في بيع مباشرة أو غير مباشرة رحلات

وإقامات فردية أو جماعية وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها[1]". فهي تقوم بالوظيفة التجارية والتسويقية للمنتوج السياحي عن طريق[2]":

- تنظيم جولات وزيارات رفقة مرشدين داخل المدن والمواقع والآثار ذات الطابع السياحي والثقافي والتاريخي.
- تنظيم التظاهرات الفنية والثقافية والرياضية والمؤتمرات والملتقيات المكملة لنشاط الوكالة أو بطلب من منظميها.
- وضع خدمات المترجمين والمرشدين السياحيين تحت تصرف السياح.
- الإيواء أو حجز غرف في المؤسسات الفندقية وكذا تقديم الخدمات المرتبطة بها.
- النقل السياحي وبيع كل أنواع تذاكر النقل حسب الشروط والتنظيم المعمول بهما لدى مؤسسات النقل.
- بيع تذاكر أماكن الحفلات الترفيهية والتظاهرات ذات الطابع الثقافي أو الرياضي أو غير ذلك.
- استقبال السياح ومساعدتهم خلال مدة إقامتهم.
- تمثيل وكالات محلية أو أجنبية أخرى قصد تقديم مختلف الخدمات باسمها ومكانتها.
- كراء سيارات بسائق أو بدون سائق ونقل الأمتعة وكراء البيوت المنقولة وغيرها من معدات التخييم.

2. الفنادق:

تعتبر الفنادق من البنى الأساسية التي يجب توفرها لممارسة النشاط السياحي، إذ تساهم بذلك في تحقيق أهداف السياسة السياحية العامة. والفندق عبارة عن مبنى مستقل أو جزء من مبنى له مدخل مستقل، يحتوي على عدد معين من الغرف المجهزة للإقامة، وقد يلحق بها حمامات داخلية، وقد لا يلحق

1 قانون رقم 99-06 الصادر في 18 ذي الحجة عام1419 الموافق 04 أفريل 1999م. يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، المادة 03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 24.
2 المرجع نفسه، المادة 04.

بها. كما يزود ببعض الخدمات التي يحتاجها النزيل. كما يقدم الفندق للنزلاء الضيافة والطعام والراحة لفترات غير منتظمة من الوقت. أما تحديد الدرجة السياحية فيتم حسب مقدار ونوع الخدمات التي يوفرها الفندق للنزلاء.

غير أن معظم الفنادق الجزائرية لم ترقى إلى المستوى المطلوب، كما أن نسبة نموها ضعيفة جدا ولا يمكنها استيعاب السياح في حالة انتعاش السياحة في الجزائر. وتوجد عدة مؤسسات مصنفة ضمن السكن الفندقي كالتالي:

أ.الفنادق السياحية: تعرف حسب المرسوم التنفيذي رقم 2000-46 المؤرخ في 01 مارس 2000 بأنها كل مؤسسة تمارس نشاطا فندقيا ويعد نشاط فندقي كل استعمال بمقابل للهياكل الأساسية الموجهة أساسا للإيواء وتقدم الخدمات المرتبطة به. تتكون هذه الهياكل الأساسية من مؤسسات إيواء محددة في عدة أشكال حيث يستأجرها الزبون ليقيم بها من أسبوع واحد إلى شهر دون أن يتخذها سكنا له[1].

ب. الفندق الصغير خارج المدينة (Motel): عبارة عن مؤسسة واقعة على الطريق الرئيسي. تتمثل خدمته في توفير إقامة قصيرة المدى (24 او 48 ساعة). تصنف الفنادق الصغيرة حسب الدرجة الواحدة. تستوفي على الأقل الشروط التي توفرها فنادق من فئة نجمتين.

ج. الفنادق العائلية (البنسيونات)، فنادق الشقق.

د. مؤسسات السكن ما حول الفندقة: وتتمثل في المخيمات، بيوت الشباب، الشليهات والفيلات، المنازل الجبلية، مدن العطل، الكرافانات وسيارات النوم.

3. مؤسسات ذات العلاقة بالقطاع السياحي

وتتمثل في المطاعم، المقاهي، مؤسسات التموين، وكل الخدمات المتعلقة بنشاط السياحة. حيث تعتبر من الأسس الداعمة لتنفيذ السياسة السياحية من خلال تلبيتها لاحتياجات السياح المختلفة.

1 المرسوم التنفيذي رقم 200-46 الصادر في 25 ذي القعدة 1420 الموافق بتاريخ 01 مارس 2000 يحدد المؤسسة الفندقية ويحدد تنظيمها وسيرها وكذا كيفية استغلالها، المادة02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 10.

المطلب الثالث: الأجهزة الإدارية المنفذة للسياحة السياحية

أولا: المديريات الولائية

يمارس الجهاز الإداري كالمديريات الولائية للسياحة المتواجدة عبر كامل التراب الوطني مجموعات عدة من الوظائف تكون ذات طبيعة مرفقية وخدمية ووظائف إنتاجيه ووظائف محليه إقليمية. كما يشارك في رسم السياسة العامة عن طريق مختلف التقارير التي يرفعها إلى الإدارة العليا لتعيد النظر بشأن سياستها السياحية وما إذا كانت تؤدي الهدف المرجو منها أم لا، بالإضافة إلى المساهمة في تقييم سير مختلف البرامج وتحديد العراقيل التي تواجهها وكذا المرتكزات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في تصميم السياسة السياحية.

وتتمحور المهمة الأساسية للجهاز الإداري في الجزائر بمهام تتعلق بتنفيذ القوانين وتنفيذ القواعد والتعليمات التي تمثل السياسة السياحية الصادرة من الإدارة العليا. إذ أنها تقوم بدور حيوي وهام لا يستطيع أي نظام سياسي حديث الاستغناء عنه.

تعتبر المديريات السياحية بالولايات الممثل الأساسي للوزارة على مستوى محلي وهي المسئولة عن مراقبة النوعية، التهيئة الخاصة بالسياحة ومنح رخص الاستثمار، محاولة مراقبة ومتابعة هذه المشاريع وتطبيق العقوبات في حالة عدم احترام القانون. كما تعمل على تحسيس الجمعيات والدواوين السياحية للمشاركة في التظاهرات والمهرجات التي تقام بالولايات السياحية كما تنظم معارض خاصة للتعريف بالإمكانيات السياحية على مستوى الولاية. تقوم كذلك بعقد لقاءات مع المتعاملين قصد إنشاء المجلس الولائي للسياحة والذي يعتبر فضاء تشاوري من شأنه الإلمام بكل الاقتراحات والانشغالات التي تساهم في إنعاش القطاع أفضل، حيث تبدي آراءها حول إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياحي. بالإضافة إلى قيامها بتظاهرات فلكلورية لإبراز التقاليد والفنون الشعبية التي تمتاز بها المنطقة.

ثانيا: الديوان الوطني للسياحةONT

الديوان الوطني للسياحة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري موضوعي تحت وصاية وزارة السياحة والبيئة وتهيئة الإقليم، تعمل على خلق مكانة للقطاع السياحي الجزائري في الأسواق العالمية وتكوين صورة جيدة للسياحة الجزائرية من خلال مجموعة من الرامج والنشاطات الترقوية. تأسس بموجب المرسوم رقم 88-214 المؤرخ في 1988/10/31 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه غير أن

نشاطه لم يكن فعليا إلا في سنة 1990[1]. أما مهامه فقد حددها المرسوم رقم 92-409 الصادر بتاريخ 1992/10/31 في ترقية السياحة وإعداد البرامج الترقوية اللازمة. تتمثل مهامه في:

- تحقيق أو محاولة تحقيق كل دراسة عامة أو خاصة لها علاقة بالديوان.
- جمع، تحليل واستغلال المعلومات والاحصائيات المتعلقة بترقية السياحة وبصفة خاصة تقييم أداء ونتائج العمليات التي بادر بها الديوان.
- إجراء كل بحث أو دراسة من أجل ضبط الأساليب والتحولات في الأسواق السياحية الداخلية أو الخارجية.
- المشاركة في ترقية السياحة ومتابعة العمليات المعتمدة في هذا القطاع.
- المشاركة في التظاهرات الدولية المرتبطة بالسياحة والمناخ والحمامات المعدنية.
- تنشيط وتطوير التبادلات مع المؤسسات والهيئات الخارجية في ميدان الترقية السياحية

أما أهداف الديوان فتنقسم إلى[2]:

أ: الأهداف الخاصة على مستوى السياحة الوطنية

- رد الاعتبار للثروات السياحية والثقافية للجزائر.
- تسويق صورة سياحية جيدة عن الجزائر.
- تحقيق التوازن بين العرض والطلب على مستوى مختلف الأسواق.
- تطوير السياحة الخاصة بأصحاب الدخول المتوسطة والمرتفعة.
- تحسيس المواطن والمؤسسات بالنشاط السياحي.
- تطوير صياغة العطل بالتماشي مع نوعية الطلب.

ب: على مستوى السياحة الدولية

- تشكيل صورة جديدة للسياحة الجزائرية.
- الرفع من إيرادات القطاع السياحي.
- البحث عن أسواق جديدة.
- تطوير منتجات سياحية جديدة تستجيب لحاجيات الزبون الأجنبي.
- تكييف العرض مع الطلب الدولي.

1 دماد نوال، مرجع سبق ذكره، ص147.
2 المرجع نفسه، ص 150.

كما أسندت مهام الترقية للديوان الوطني للسياحة، والديوان الوطني للتنشيط والترقية والإعلام السياحي ONAT، مع تدعيم المؤسسات التكوينية الثلاث بمدارس جديدة في كل من تيبازة وعين تموشنت بالإضافة إلى سبعة مدارس تابعة لقطاع التكوين والتعليم المهنيين موزعة على أقطاب السياحة السبعة، دون نسيان التسهيلات الممنوحة في مجال التمويل البنكي للمشاريع لتسهيل إجراءات الحصول على القروض المالية المناسبة حسب كل مشروع.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير السياحة (ANDT)

أنشأت الوكالة بمرسوم تنفيذي رقم 70-98 المؤرخ في 21 فيفري 1998م، تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة ماليا، وتعد الأداة الرئيسية المتخصصة والمسؤولة عن التسيير، التنمية، الحفاظ والاستغلال العقلاني للعقار السياحي. وعليه فهي العامل الأساسي المكلف بتطبيق السياسة الوطنية للتنمية السياحية المستدامة[1].

مهام الوكالة:

- تسهر على الحماية والحفاظ على مناطق ومواقع التوسع السياحي.
- ترقية وترويج مناطق ومواقع التوسع السياحي.
- الحرص عل توفير وإنشاء المرافق العمومية.
- تطبيق حق الشفعة على كل عقار متواجد داخل مناطق ومواقع التوسع السياحي.
- تنجز كل العمليات المرتبطة بموضوعها سواء كانت مالية، تجارية أو صناعية والمتعلقة بالعقار.
- تطور التبادلات مع المؤسسات والمنظمات المرتبطة بمجال نشاطها.
- تنشئ ملحقات طبقا للتشريع الساري المفعول.
- مرافقة إدارة السياحة في تصور وإنجاز استراتيجية التنمية السياحية.
- الحرس على احترام القوانين المتعلقة بالسياحة ومخططات التهيئة السياحية والعمرانية داخل مناطق ومواقع التوسع السياحي بهدف حمايتها وتطويرها.
- إنشاء وتحيين ملف وطني للمنشآت القاعدية السياحية.

1 الوكالة الوطنية لتطوير السياحة، ***مهام الوكالة***، الموقع الإلكتروني الرسمي، على الرابط:
:http://www.andt-dz.org/ar/?action=formunik&type=menu&idformunik=45

- إنشاء وإدارة وتطوير بنك للمعلومات خاص بالعقار السياحي.
- وضع دفتر شروط خاص بكل مناطق ومواقع التوسع السياحية.
- تهيئة الأراضي المعتمدة والتي تخدم الاستثمار السياحي.
- تحديد مناطق ومواقع التوسع السياحية جديدة وإعطاءها المكانة التي تليق بها.

رابعا: مؤسسات التكوين

إن تحقيق مختلف الخطط السياحية يتطلب توفر اليد العاملة المؤهلة. حيث يرى المختصون من خبراء وإطارات في التكوين والسياحة "أن التكوين هو أساس تحسين الخدمات السياحية لاستقطاب السياح وجعل هذا القطاع يساهم في التنمية الاقتصادية خارج إطار المحروقات[1]". بمعنى الاهتمام بالعنصر البشري وتكوينه هو السبيل لتحقيق الجودة السياحية. فالمتخرجين من هذه المعاهد يساهمون في تنفيذ أهداف السياسة السياحية.

يعتمد قطاع السياحة في ذلك على مجموعة من الأجهزة التكوينية تتألف من المؤسسات التكوينية التابعة لقطاع السياحة وهي تتشكل من المدرسة الوطنية العليا للسياحة بالأوراسي، المعهد الوطني للسياحة والفندقة بتيزي وزو وكذا المعهد الوطني للفندقة والسياحة ببوسعادة. بالإضافة إلى مؤسسات أخرى تابعة لقطاع التكوين والتعليم المهنيين ومؤسسات التكوين الخاصة المعتمدة[2].

1. المدرسة الوطنية العليا للسياحة

تسير المدرسة الوطنية العليا للسياحة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-255 المؤرخ في 17 أوت سنة 1994م، يتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة، المعدل والمتمم. وتكلف المدرسة بالآتي:

- تقدم تكوينا أساسيا لطلبة البكالوريا للحصول على ليسانس في مختلف مواد السياحة والفندقة والحمامات المعدنية. كما تقوم بتحسين مستوى المستخدمين التقنيين في السياحة والفندقة

1 سلمى فتحي، "الجانب التطبيقي جانب مهم في التربص"، حوار مع مدير المعهد الوطني للفندقة والسياحة ببوسعادة: خيري العربي، في موقع **مجلة السياحي**، شوهد يوم: 2016/04/24، على الساعة 16:30، على الرابط:
http://assayahi.com/ar/?p=277

2 المرجع نفسه.

والحمامات المعدنية وتقوم بتكوينهم المستمر وتجدد معلوماتهم حسب الطلب وبدفع مبلغ من المال إلى المدرسة حسب ما يتفق عليه[1].

- تقوم بجميع الدراسات الاستكشافية من أجل الاستجابة للطلب الذي يعبر عنه المتعاملون مع التوفيق بين المهمة التربوية في اختيار مواضيع الرسائل والأشغال وبين الحاجيات في ميادين السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.
- تشارك في مختلف الدراسات التي تنجز بالاتصال مع مختلف المؤسسات الوطنية أو الدولية التي لها علاقة بتطوير السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.
- تبدي آرائها حول قطاع السياحة من أجل تطويره.
- تشارك في تطوير البحث العلمي والتقني في مجالات اختصاصاتها.

2. المعهد الوطني للفندقة والسياحة لتيزي وزو

يسير المعهد الوطني للفندقة والسياحة لتيزي وزو بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-210 مؤرخ في 17 جمادي الثاني عام 1433هـ الموافق لـ 09 ماي سنة 2012م، يحدد القانون الأساسي النموذجي للمعهد الوطني للفندقة والسياحة[2]. ويكلف المعهد بما يأتي:

- تكوين تقنيين سامين وتقنيين في مختلف مهن السياحة والفندقة.
- تحسين مستوى المستخدمين التابعين للقطاع وتجديد معلوماتهم وتكوينهم المتواصل.
- تعميم التقنيات الحديثة المرتبطة بالسياحة والفندقة والحمامات المعدنية.

3. المعهد الوطني للفندقة والسياحة لبوسعادة

يسير المعهد الوطني للفندقة والسياحة لبوسعادة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-210 المؤرخ في17 جمادى الثانية 1433هـ الموافق لـ 09 ماي سنة 2012م، يحدد القانون الأساسي النموذجي للمعهد الوطني للفندقة والسياحة[3]. ويكلف المعهد بما يأتي:

- تكوين تقنيين سامين وتقنيين في مختلف مهن السياحة والفندقة.
- تحسين مستوى المستخدمين التابعين للقطاع وتجديد معلوماتهم وتكوينهم المتواصل.
- تعميم التقنيات الحديثة المرتبطة بالسياحة والفندقة والحمامات المعدنية.

1 مقابلة مع السيد: د. عبد اللطيف، مدير المدرسة الوطنية العليا للسياحة، يوم: 2016/05/12م بمقر المدرسة في الأوراسي.
2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة المواطن، على الرابط: www.mta.gov.dz/mta/ar
3 المرجع نفسه.

المبحث الثالث: النظام القانوني والتشريعي المتعلق بالسياحة

تظهر السياسة السياحية للدولة في عدة أشكال، إما في شكل قرارات منفردة كالقرار المتعلق بتنظيم أحد المرافق العامة أو قرار الميزانية، وإما في قواعد قانونية أي نصوص عامة مجردة سواء صدرت عن الهيئة التشريعية كالقوانين التي تصنع البرامج الصحية أو ترسم السياسة الزراعية أو السياسة التعليمية، أو صدرت عن الهيئة التنفيذية باستعمالها للسلطة اللائحية كلوائح الضبط واللوائح التنظيمية.

إذ تطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة وجعلها واحدة من الأولويات القومية، وتحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى، وذلك من خلال تطبيق استراتيجية فعالة، ترتكز من جهة على التجارب الناجحة في البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط وفي البلدان الأخرى، ومن جهة أخرى ترتكز على الترتيبات الواردة في ميثاق السياحة المستدامة الصادر سنة 1995م، والذي يقضي بأنه ينبغي أن تكون السياحة المستدامة على المدى الطويل، غير مؤثرة في المجال البيئي وذات ديمومة من الناحية الاقتصادية[1]. حيث تتجسد هذه الاستراتيجية في مجموعة القوانين والخطط المتخذة في هذا الصدد.

المطلب الأول: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة: SDAT

تم إعداد المخطط التوجيهي للتنمية السياحية (SDAT) آفاق 2025 كإطار استراتيجي لهذا القطاع من أجل النهوض به وتدارك النقائص المسجلة، مع عقد الجلسات الجهوية والوطنية للسياحة. حيث تم تحديد التنمية السياحية على المدى القصير (2009) والمتوسط (2015) والطويل (2025). ويعتبر هذا المخطط السياسة المرجعية للسياسة السياحية في الجزائر والذي يهدف إلى جعل الجزائر بلد استقبال سياحي.

يتشكل التقرير العام للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 من ستة كتب:

- الكتاب 1: التشخيص: تحليل السياسة السياحية
- الكتاب 2: الحركيات الخمس وبرامج العمل السياحية ذات الأولوية: المخطط الاستراتيجي

1 عبد القادر شلالي، عبد القادر عوينان، "الواقع السياحي في الجزائر"، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني حول: السياحة في الجزائر: واقع وأفاق وآفاق النهوض به في مطلع 2025، يومي: 11 و12 ماي 2010، المركز الجامعي بالبويرة، معهد العلوم الاقتصادية.

- الكتاب 3: الأقطاب السياحية للامتياز (POT) والقوى السياحية للامتياز (VTE).
- الكتاب 4: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 "المخطط العملي"
- الكتاب 5: المشاريع السياحية ذات الأولوية
- الكتاب 6: الخلاصة العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 [1].

تم تمديد مدة سير المخطط إلى غاية سنة 2030 ويمثل إرادة الدولة في تمييز المواقع الطبيعية، الثقافية والتاريخية ووضعها كأداة للدفع بالقطاع السياحي. ويرتكز على خمس ديناميكيات وهي:

- **مخطط المقصد الجزائري:** الهدف منه رفع مستوى الاستقطاب والقدرة على المنافسة.
- **مخطط أقطاب وقرى الامتياز السياحية:** ويتعلق الأمر بوضع تصور لتطوير مختلف الأقطاب من خلال ترشيد الاستثمار.
- **مخطط جودة السياحة الجزائرية:** ويهدف إلى وضع خطة لتوطيد نوعية العرض السياحي الوطني الذي يشمل التدريب على الامتياز وتعلمه واللجوء إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالتوافق مع تطور المنتوج السياحي في العالم.
- **مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** بهدف ترقية بيئية والتناغم في العمل من خلال مفصلة السلسلة السياحية، وإقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص.
- **مخطط التمويل العملي:** يتعلق الأمر باتخاذ إجراءات تحفيزية لدعم الأنشطة السياحية وأصحاب المشاريع والمرقيين، وكذلك استقطاب كبار المستثمرين الوطنيين والدوليين.

الأقطاب السياحية المتميزة:

تم تحديد سبعة أقطاب سياحية رئيسية، والتي تعتبر بمثابة "واجهات رموز" حقيقية لبروز مقصد سياحي متميز ويتعلق الأمر بـ:

1. **القطب السياحي المتميز شمال شرق:** (سكيكدة، قالمة، عنابة، الطارف، سوق أهراس، تبسة)

1 الكتاب الخامس

يتميز بأكثر من 300 كلم من الساحل و874.000 هكتار من الغابات. كما يعتبر نقطة ارتكاز وبمثابة القاطرة للتنمية السياحية على المستوى الجهوي، يتوفر هذا القطب على إمكانيات كبيرة لتطوير السياحة في الجبال.

القطب السياحي المتميز شمال وسط: (الجزائر العاصمة، تيبازة، البليدة، بومرداس، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو وبجاية)

يتميز هذا القطب بموقعه في وسط البلاد وعلى واجهة البحر الأبيض المتوسط يمتد على مسافة 615 كلم، أي 51% من الشريط الساحلي الجزائري، وهذا يخدم البنية التحتية التي تمثل أساس التنمية، كما يضم وسائل الراحة الاستثنائية على المستوى الوطني والدولي يقدم خدمات متنوعة لأقطاب النشاطات الصناعية ولما له من إمكانيات تساعده على جذب السياح.

2. **القطب السياحي المتميز شمال غرب:** (وهران، عين تيموشنت، تلمسان، مستغانم، معسكر، سيدي بلعباس وغليزان)

يتميز بموقعه الجغرافي الاستراتيجي الهام الذي يقع على أقل من ساعتين من السوق الرئيسي لهواة السياحة لأوروبا (إسبانيا). هذا القطب صاحب مساحة 35.000 كلم² متنوع ببنية التحتية متطورة ويضم معدات معتبرة على المستوى الوطني والدولي، خدمات، صناعة ثقيلة، إمكانيات ثرية ومتنوعة مم يشجع جاذبية أكبر وشغور غير مدروس لبعض الفضاءات السياحية.

3. **القطب السياحي المتميز جنوب شرق (الواحة):** (غرداية، بسكرة والوادي)

يغطي مساحة تقدر ب 160.000 كلم ² وعدد سكان يقدر بحوالي 1.5 مليون نسمة. علاوة على ذلك، مع غرداية باعتبارها مركزا رئيسيا وبوابة للصحراء.

4. **القطب السياحي المتميز جنوب غرب:** (توات– فورارة)، (أدرار، بشار) يغطي مساحة تقدر ب 603000 كلم ² " توات – غورارة " هو قطب تراث ذو بعد عالمي مع فضاء جديد ديناميكي متين (المنطقة الحدودية).

5. قطب الامتياز السياحي – طاسيلي:

"الهقار" يقع أساسا في ولاية إليزي و يغطي مساحة تقدر بحوالي 284.618 كلم ². به ثروات طبيعية، ثقافية وآثار تمثل 03 أصول رئيسية تساهم في تنمية السياحة في المستقبل. المساحات الكبيرة في هذا القطب المتميز تشمل لوحات الكهوف تعبر عن قيمتها التاريخية العالية. هذا التراث الثقافي محمي من طرف الحظيرة الوطنية (الحظيرة الوطنية بالطاسيلي) وقد صنف كتراث عالمي من قبل اليونسكو عام 1981 م.

6. قطب الامتياز السياحي – الأهقار:

(الأهقار) يغطي مساحة تقدر بحوالي 456200 كلم² من التراب الوطني هذا القطب محاط بولاية تمنراست وهو إقليم واسع يزخر بالكثير من الثروات الطبيعية والثقافية. كما يمكن أن ينظر إليها على أنها قطب استراتيجي، وارتفاع القيمة في تنمية السياحة في المنطقة. التراث الأثري، الطبيعي والثقافي المتمثل في الهقار هو جدير بأن يستغل ليس فقط على الصعيد السياحي ولكن أيضا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثاني: القوانين والمراسيم المنظمة للسياسة السياحية

أولت الدولة خلال السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بقطاع السياحة نظرا لأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث لجأت إلى وضع جهاز تشريعي يحدد كيفيات التنمية المستدامة لهذا القطاع والقوانين الخاصة باستغلال الشواطئ وكذا مناطق التوسع السياحية[1].

أولا: نصوص قانونية تتعلق بالتنمية السياحية والمواقع السياحية

1. القانون رقم 01/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة

صادق المجلس الشعبي الوطني يوم 06 جانفي2003م على مشروعي القانونيين المتعلقين بالتنمية المستدامة للسياحة والمواقع السياحية، وتضمنت التعديلات المقترحة ضرورة الارتقاء بهذا القطاع

1 بربيش السعيد، شابي حليمة، "دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة"، مداخلة قدمت في ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة 15 -16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة.

إلى مصاف القطاعات المساهمة في زيادة الثروة ولذلك تسييره عقلانيا. وتمحورت حول ضرورة وضع حد لعدم الانسجام السائد في التنمية السياحية التي تعرفها المؤسسات السياحية الوطنية وذلك بتبني أسلوب جديد في التسيير يضمن الاستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة؛ توفير العرض السياحي وكذلك تطوير وبعث أشكال جديدة للأنشطة السياحية تلبي حاجات السواح.

يهدف هذا القانون إلى ترقية وتطوير الشراكة في المجال السياحي وادماج الجزائر في السوق الدولية للسياحة، من خلال تنويع الخدمات والعرض السياحيين، في إطار المحافظة على البيئة وتحسين إطار معيشة المواطنين، بالإضافة إلى تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية. كما يسعى إلى ترقية وتنمية الشغل في الميدان السياحي مع التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية[1].

2. القانون رقم02/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والمتعلق بالاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ:

ويهدف إلى حماية وتثمين الشواطئ، بالإضافة إلى توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة لها مع احترام قواعد النظافة والصحة والأمن والمحافظة على البيئة قصد استفادة المصطافين منها[2]. يعرف هذا القانون المفاهيم المتعلقة بالسياحة الشاطئية كالتهيئة السياحية، موسم الاصطياف، التهيئة السياحية.

3. القانون رقم 03/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والمتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية:

يهدف إلى الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية من أجل ضمان التنمية المستدامة للسياحة من خلال حماية مناطق التوسع السياحي من أي تشويه، حماية المقومات الطبيعية للسياحة والمحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية عبر استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية. كما يشير هذا القانون إلى ضرورة أن ينسجم العمران مع

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم03-01، المؤرخ في 16 ذي الحجة 1423ه الموافق 17 فبراير 2003م، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، المادة 02، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 2003/02/19.

2الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم02/03 المؤرخ في: 16 ذي الحجة 1423 الموافق 17 فيفري 2003 ، المتعلق بالاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، المادة02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 2003/02/19..

النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المميز[1]. فالسياح عادة ما يفضلون زيارة المناطق التي لا تزال تحافظ على تقاليدها.

ثانيا: القوانين المتعلقة بالفندقة

1. القانون رقم 99-01 مؤرخ في 19 رمضان عام 1419 الموافق 6 جانفي سنة 1999م

يحدد هذا القانون القواعد المتعلقة بالفندقة التي لها علاقة بحقوق وواجبات الفندقي والزبون وبناء واستغلال المؤسسات الفندقية[2].كما يهدف إلى[3]:

- حماية وتحديث وتطوير وترقية القطاع الفندقي.
- تحسين نوعية الخدمات الفندقية.
- وضع أخلاقيات مهنية وإرساء قواعد للنشاط الفندقي.

2. المرسوم التنفيذي رقم 2000-46 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1420 الموافق أول مارس سنة 2000 يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وسيرها، بالإضافة إلى كيفية استغلالها.

3. مرسوم تنفيذي رقم 200-130، الصادر في 8 ربيع الأول 1421هـ الموافق 11 جوان 2000م، يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك، الجريدة الرسمية، 15 ربيع الأول 1421 الموافق 18 يونيو 2000، العدد 35.

4. قرار مؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1425 الموافق 27 ديسمبر سنة 2004، يحدد مواصفات شارات تصنيف المؤسسات الفندقية وكذا البيانات المسجلة عليها, الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07، 13 ذو الحجة عام 1425هـ الموافق 23 يناير سنة 2005 م.

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم03/03 المؤرخ في: 16 ذي الحجة 1423 الموافق 17 فيفري 2003 والمتعلق بالاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، المادة01 ، العدد 11، الصادرة بتاريخ 2003/02/19..

2 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 99-01 مؤرخ في 23 رمضان عام 1419 الموافق 10 جانفي 1999م، المادة01، الجريدة الرسمية ، العدد 02.

3 المرجع نفسه، المادة 02.

ثالثا: القانون رقم 04/98 المتعلق بحماية التراث الثقافي

يعتبر من أهم القوانين في مجال حماية التراث الثقافي والسياحي في الجزائر فقد عرف التراث الثقافي وسن قواعد حمايته والمحافظة عليه وحدد شروط حمايته[1].

طبقا لأحكام هذا القانون يعد تراثا ثقافيا للأمة جميع الممتلكات الثقافية العقارية والعقارات بالتخصيص والمنقولة والموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية وفي داخلها المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقطاع الخاص والموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية والإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا.

وعموما تشمل الممتلكات الثقافية العقارية كالمعالم التاريخية والواقع الأثرية والممتلكات الثقافية المنقولة كالأشياء العتيقة مثل الأدوات والألبسة التقليدية واللوحات الزيتية والمخطوطات والممتلكات الثقافية غير المادية كالأغاني التقليدية والأناشيد وفنون الطبخ والأمثال والألعاب التقليدية، الخ.

يتضمن هذا القانون تدابير حماية الممتلكات الثقافية العقارية كالتسجيل في قائمة الجرد الإضافي، تصنيف الممتلكات الثقافية العقارية، الاستحداث في شكل قطاعات محفوظة، نزع الملكية للمنفعة العامة وحق الشفعة[2].

رابعا: القوانين المتعلقة بالوكالات السياحية

1. قانون رقم 99-06 مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أفريل سنة 1999، يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار. يهدف هذا القانون إلى: تنظيم وترقية النشاطات والأسفار السياحية، وضع أخلاقيات مهنية وإرساء قواعد ممارستها، دعم الاحترافية وتحسين نوعية الخدمات.
2. مرسوم تنفيذي رقم 2000-47 مؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1420 الموافق أول مارس سنة 2000، يحدد تنظيم اللجنة الوطنية لاعتماد وكالات السياحة والأسفار وسيرها. حيث تشير المادة الثانية إلى ان اللجنة تتولى مهمة دراسة طلبات إنشاء واستغلال وكالات السياحة والأسفار وفروعها التي يعرضها عليها الوزير المكلف بالسياحة، وإبداء رأيها فيها. وتتكفل اللجنة بـ:

1 كيحل محمد، الآليات القانونية لحماية التراث الثقافي والسياحي في الجزائر، في: مجموعة مؤلفين، **آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري- دراسة في واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون**، مرجع سبق ذكره، ص 96.
2 المرجع نفسه، صص 96-99.

- اقتراح توصيات تتعلق بالعقوبات الإدارية المحدد في التشريع المعمول به.
- إبداء الرأي في النصوص التي تحكم النشاطات التابعة لاختصاصها.
- دراسة كل مسألة خاصة، والحث على كل تدبير يتعلق بالإجراءات ووضع المنشآت والوسائل المرتبطة بوكالات السياحة والسفر.

1. مرسوم تنفيذي رقم 10 – 186مؤرخ في 2شعبان عام 1431الموافق 14يوليو سنة 2010 ويعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 2000 – 48المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1420الموافق أول مارس سنة 2000 الذي يحدد شروط وكيفيات إنشاء وكالات السياحة والأسفار واستغلالها.

المطلب الثالث: الجانب القانوني المتعلق بالاستثمار في القطاع السياحي في الجزائر

بعد فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والاجنبي في ظل استيراتيجية الخوصصة التي تبنتها الجزائر سنوات التسعينات تم فتح المجال للاستثمار في القطاع السياحي، وكذا الشروع في خوصصة قطاع السياحة، وبالتالي قامت الجزائر بوضع عدة قوانين لتشجيع الاستثمار، كالتسهيلات المالية والإعفاءات الجمركية والجبائية، وذلك حسب قانون الاستثمار الصادر في 05 أكتوبر 1993[1]،

وقد تضمن قانون الاستثمار لسنة 1993 عدة ضمانات داخلية ودولية، كمبدأ المعاملة العادلة بين المستثمرين المحليين والأجانب فيما بينهم، وعدم إمكانية اللجوء إلى تسخير من طرف العدالة إلا في الحالات التي ينص عليها التشريع المعمول به، وكذا ضمانات التحويل أو التنازل مرسوم تشريعي 12/23، الذي نص على إمكانية تحويل رأس المال المستثمر الناجم عنه.

استمرت الحكومة الجزائرية جهودها الترويجية لجلب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال إصدار قوانين جديدة من شأنها أن تعطي دفعا قويا للقطاع السياحي، فتم اصدار قانون تطوير الاستثمار سنة 2001[2] الذي بموجبه تم إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص خاص يوجه لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار، لا سيما المنشآت الضرورية لإنجاز

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة في 10 أكتوبر 1993م.
2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 47المؤرخ في جمادي الثاني عام 1422ه الموافق 22 أوت 2002م.

الاستثمار، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (**ANDI**،)بدلا من الوكالة الوطنية المكلفة بترقية ومتابعة الاستثمار(**APSI**) وللوكالة عدة مهام هي:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالتشكيلات التأسيسية للمؤسسات.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.

قدم قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 امتيازات إضافية للمستثمرين الوطنيين والأجانب نصنفها إلى نوعين وهما[1] :

أ. **النظام العام** :تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات، والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنشاء الاستثمارات، بالإضافة إلى الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

ب. النظام الاستثنائي :تخص هذه المزايا الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة الاقتصاد الوطني، لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتقضي إلى تنمية مستديمة، وتقسم المزايا في ظل هذا النظام إلى قسمين:

عند إنجاز الاستثمار، يستفيد الاستثمار من المزايا الآتية:

- لإعفاء من دفع حقوق نقل حقوق الملكية للمقتنيات العقارية التي في إطار الاستثمار
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2 ‰ فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

1 منى لخساف، دراسة مقارنة للتجربة السياحية في الجزائر مع بعض البلدان المتوسطية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003/2002م)، ص70.

خلاصة الفصل الثاني:

إن الاهتمام بقطاع السياحة يعد أمرا ملحا تفرضه مختلف الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. ولذلك سعت الدولة إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات التي شملت مختلف الأجهزة الإدارية المسؤولة عن هذا القطاع. كما قامت بتثمين وحماية مقوماتها السياحية الطبيعية والأثرية والبيئية عبر مجموعة من المخططات والقوانين والمراسيم، والتي تعمل أيضا على تنظيم النشاط السياحي في الجزائر.

فالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يعد نقلة نوعية في هذا القطاع نظرا للظروف التي كان يمر بها. حيث يهدف إلى تطوير وتنمية قطاع السياحة، وجعله أحد القطاعات المنتجة في إطار التنويع الاقتصادي الذي يدفع بعجلة التنمية إلى الأمام. كما حدد مجموعة من الأولويات التي يجب التركيز عليها، والتي من بينها الاهتمام بالطاقة الفندقية، ثم تأتي بقية النشاطات السياحية كوسائل الترفيه وكل ما من شأنه أن يجذب السائح.

الفصل الثالث

تقييم السياسة السياحية في الجزائر

الفصل الثالث: تقييم السياسة السياحية في الجزائر

تتطلب الدراسة التشخيصية، بالإضافة إلى ما سبق، تقييم السياسة السياحية باستعمال المنهج الكمي المتمثل في المنهج الإحصائي من أجل معرفة وتحليل إنجازات القطاع السياحي. وهذا لما يتميز به من الوصف الدقيق لمختلف البيانات والتعبير عنها في صورة أرقام ورسومات بيانية من أجل توضيحها ومتابعة تطورها، وبالتالي سهولة تحليلها وتفسيرها. بالإضافة إلى استعمال أسلوب الملاحظة والمقابلة من أجل الوقوف على مختلف المشاكل والعوائق التي يواجهها قطاع السياحة في الجزائر.

وعليه فإن هذا الفصل يتناول المباحث التالية:

- **المبحث الأول: طاقة الإيواء السياحي**
- **المبحث الثاني: المساهم الاقتصادية والاجتماعية لقطاع السياحة**
- **المبحث الثالث: مشاكل السياحة في الجزائر**

المبحث الأول: طاقة الإيواء السياحي

تعتبر الفنادق من البنى الأساسية التي يستند عليها القطاع السياحي، حيث تمثل الطاقة الفندقية والمؤسسات التابعة لها قدرة استيعابها لأعداد السياح. فهي أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم وتطور هذا البلد في مجال السياحة.

المطلب الأول: توزيع الفنادق والمؤسسات التابعة لها حسب الفئة (1999-2013م)

جدول(04): توزيع الفنادق والمؤسسات التابعة لها حسب الفئة (1999 -2013م).

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى معطيات الديوان الوطني للإحصاء

السنوات / الفئات		5 نجوم *****	4 نجوم ****	3 نجوم ***	نجمتين **	نجمة واحدة*	بدون نجوم	المؤسسات المشابهة	في طور التصنيف	المجموع
1999		11	34	107	90	72	486	/	/	800
2000		11	34	110	93	72	507	/	/	827
2001		11	20	67	62	43	724	/	/	927
2002		12	20	69	58	47	729	/	/	935
2003		13	34	74	68	53	800	/	/	1042
2004		13	22	67	62	42	851	/	/	1057
2005	ع/ الفنادق	13	23	76	69	57	867	/	/	1105
	ع/ الأسرة	4590	3383	14807	5800	2315	53000	/	/	83000
2006	ع/ الفنادق	13	54	145	155	97	670	/	/	1134
	ع/ الأسرة	5455	3743	11225	5843	2378	56225	/	/	84869
2007	ع/ الفنادق	13	54	145	157	97	674	/	/	1140
	ع/ الأسرة	5455	3743	11225	5843	2378	56356	/	/	85000
2008	ع/ الفنادق	13	53	142	160	99	680	/	/	1147
	ع/ الأسرة	5455	3743	11601	5843	2378	56856	/	/	85876
2009	ع/ الفنادق	13	57	152	148	101	680	/	/	1151
	ع/ الأسرة	5455	3950	11700	6044	2378	56856	/	/	86383
2010	ع/ الفنادق	13	39	77	72	58	893	/	/	1152
	ع/ الأسرة	4948	3560	13090	8070	3804	58905	/	/	92377

السنوات	الفئات	5 نجوم *****	4 نجوم ****	3 نجوم ***	نجمتين **	نجمة واحدة*	بدون نجوم	المؤسسات المشابهة	في طور التصنيف	المجموع
2011	ع/ الفنادق	13	64	60	74	58	915	/	/	1184
	ع/ الأسرة	4948	3750	13180	8070	3804	58985	/	/	92737
2012	ع/ الفنادق	08	05	38	46	116	127	157	658	1155
	ع/ الأسرة	4242	1600	5775	4605	8407	6250	7896	58483	96898
2013	ع/ الفنادق	08	05	38	46	149	156	255	549	1176
	ع/ الأسرة	4242	1600	5775	4605	10639	8046	11284	52613	98804

سجلت طاقة الإيواء في الجزائر ارتفاعا في الفترة ما بين 1999م و2006م أي من 800 إلى 1134 وحدة سنة 2006م، أي بزيادة قدرها 334 وحدة. أما في سنة 2013م بلغ عددها 1176 وحدة، أي بزيادة قدرها 42 وحدة خلال سبع سنوات.

حيث يوضح الجدول رقم (04) أن عدد الفنادق ارتفع بنسب ضئيلة وفي بعض السنوات بقي ثابتا، مثل فنادق الدرجة الأولى الذي بقي عددها 13 من 2007م إلى غاية 2011م. حتى أنها سجلت تناقص في عدد الأسرة، فبينما كان عددها 5455 سرير في سنوات 2007م،2008م، 2009م، أصبح عددها 4948م في سنة 2010 وما بعدها. وهو نفس الأمر الملاحظ بالنسبة لبقية الفنادق من مختلف الدرجات حيث تراوحت بين الزيادة والنقصان في عدد الفنادق وكذا عدد الأسرة. ففي مدة خمس سنوات (2007م إلى غاية 2011م) ارتفع عدد فنادق الدرجة الثانية بـ 10 فنادق بينما عدد الأسرة زاد بـ 07 أسرة، وبالمقارنة مع سنة 2010م نجد أن عدد الفنادق زاد بـ 25 فندق، بينما ارتفع عدد الأسرة بـ 190 سرير. حيث أنه تم تسجيل نقص في عددها سنة 2010م بالمقارنة مع سنة 2007م بـ 183 سرير.

أما فنادق الدرجة الثالثة فتناقص عددها من 145 إلى 60 فندق بينما ارتفع عدد الأسرة بـ 1955 سرير، إذ يمكن تفسيره بأن بعض الفنادق قامت بتوسعة لزيادة عدد الأسرة. ونفس الأمر بالنسبة لفنادق الدرجة الرابعة التي نقصت بـ 83 فندق بينما ارتفع عدد الأسرة إلى 2227 سرير.

كما تناقصت فنادق الدرجة الخامسة بـ 39 فندق بينما زاد عدد الأسرة بـ 1426 سرير. في حين أن فنادق الدرجة السادسة زادت بـ 241 فندق، أما عدد الأسرة فارتفع بـ 2629 سرير. فلو جمعنا عدد

الفنادق جميعها نجد أنها ارتفعت بعدد قدره 44 فندق و 7737 سرير خلال الخمس سنوات نتيجة للتذبذب الملاحظ من خلال البيانات الإحصائية. والرسم البياني التالي يوضح ذلك:

شكل(02): توزيع الفنادق في الجزائر حسب الفئة (1999-2013م)

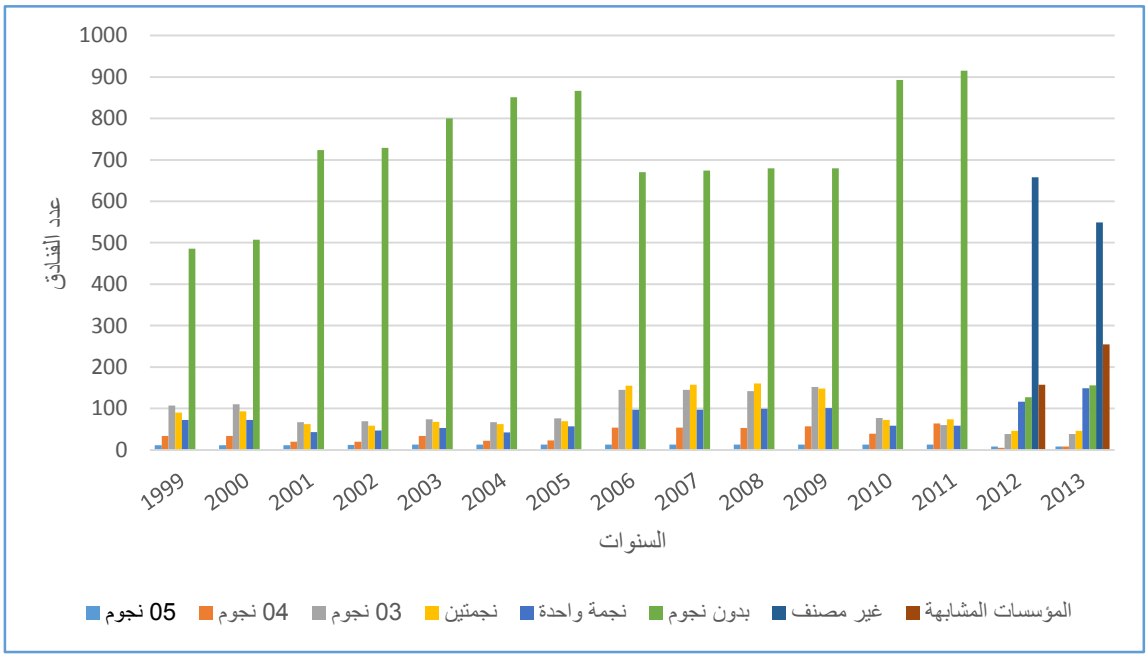

المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (04)

من خلال الشكل رقم (02) يظهر جليا مستوى الزيادة في عدد الفنادق والذي يعتبر ضعيفا، بالمقارنة مع ما تصبو إليه الجزائر من جعل قطاع السياحة إنتاجيا. إذ نلاحظ تذبذبات طفيفة تمثل الزيادة تارة، والنقصان تارة أخرى. في حين أن النقص المسجل في بعض الفئات خلال سنتي 2012 و2013م مرده إلى قيام الهيئات الوصية على قطاع السياحة بإعادة تصنيف عدد من الفنادق والتي قدر عددها سنة 2012م بـ 658 فندق، لتنخفض إلى 549 فندق سنة 2013م. بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الفنادق والتي صنفت ضمن خانة المؤسسات المشابهة بـ 157 مؤسسة سنة 2012م و 255 مؤسسة سنة 2013م.

هذا النمو الضعيف لعدد الفنادق يرجع أساسا إلى نقص الاستثمارات وكذا عدم إعطاء هذا القطاع الجدية اللازمة من أجل تطويره وبالتالي استغلاله.

المطلب الثاني: توزيع سعة الفنادق والمؤسسات المماثلة لها حسب النوع

جدول(05): توزيع سعة الفنادق والمؤسسات المماثلة لها حسب النوع (1999-2013م)

		حضري	شاطئي	صحراوي	حمام معدني	مناخي	المجموع
1999	عدد الأسرة	32300	24255	9150	7500	2300	**75505**
2000	عدد الأسرة	33000	25442	9000	8500	1300	**77242**
2001	عدد الأسرة	33495	23485	7723	6536	1246	**72485**
2002	عدد الأسرة	35126	23624	7197	6504	1097	**73548**
2003	عدد الأسرة	35126	26034	8105	6905	1225	**77473**
2004	عدد الأسرة	48680	21710	4431	5742	1411	**82034**
2005	عدد الأسرة	50311	22000	4431	5742	1411	**83895**
2006	عدد الفنادق	749	173	161	34	17	**1134**
	عدد الأسرة	44561	23148	11639	4608	913	**84869**
2007	عدد الفنادق	754	174	161	34	17	**1140**
	عدد الأسرة	44592	23248	11639	4608	913	**85000**
2008	عدد الفنادق	758	177	161	34	17	**1147**
	عدد الأسرة	44700	23500	11639	4918	1119	**85876**
2009	عدد الفنادق	801	141	157	35	17	**1151**
	عدد الأسرة	44905	23804	11649	4906	1119	**86383**
2010	عدد الفنادق	784	252	57	45	14	**1152**
	عدد الأسرة	52085	31322	3770	4111	1089	**92377**
2011	عدد الفنادق	784	284	57	45	14	**1184**
	عدد الأسرة	52445	31322	3770	4111	1089	**92737**
2012	عدد الفنادق	778	219	93	46	19	**1155**
	عدد الأسرة	54186	29886	5954	5467	1405	**96898**
2013	عدد الفنادق	798	219	94	46	19	**1176**
	عدد الأسرة	55988	29886	6058	5467	1405	**98804**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول والتي تمثل السعة الإيوائية للمؤسسات الفندقية للجزائر والموزعة على مختلف المنتجات السياحية للفترة 1999م إلى سنة 2013م، فإن الملاحظ هو تزايد

وتتناقص من هذه السعة سنة إلى أخرى. وذلك حسب نوع المنتوج، إذ يرجع السبب إلى عملية إعادة تصنيفها، أو عملية التوسيع والتقليص الذي تقوم به الفنادق طبقا لإمكانياتها واحتياجاتها. فنجد أن المنتوج الحضري في هذا التوزيع يمثل أكثر نسبة فانتقل من 32300 سرير إلى 55988 سرير سنة 2013م بالرغم من انخفاض عدد الأسرة في بعض السنوات مثل 2007م إلى غاية 2009م. ولكن هناك أنواع أخرى من المنتوج السياحي كانت نسبته تقريبا ثابتة.

أما المنتوج الشاطئي فكان في حدود متوسط 23000 سرير خلال عشر سنوات، أي من سنة 1999م إلى غاية 2009م، لترتفع النسبة بعدها إلى 29886 سرير سنة 2013م. إلا أنه يعاني عجزا من قدرات الاستقبال وكذلك نوعية الخدمات المقدمة فهو لا يتماشى مع مستوى الطلب. في حين أن النمط الصحراوي تراوح ما بين 8000 و 4000 سرير في سنوات 1999م إلى غاية 2007م ليرتفع في سنتي 2008م و 2009م إلى 11649 سرير ثم انخفض بعدها إلى 6258 سرير سنة 2013. يفسر الارتفاع القياسي في سنتي 2008م و 2009م بعدم قيام السلطات المعنية بمراقبة نوعية وخدمات هذه الفنادق في هذه الفترة واستنادها على تقارير الفنادق وهو ما يفسر الانخفاض القياسي الذي سجلته بعدها. كما نشير إلى أن هناك طلب متزايد على هذا النمط، في مقابل نقص الهياكل الكافية التي تغطي العجز الموجود، بالرغم من أن هناك اهتمام كبير بهذا النوع من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (م.ت.ت.س SDAT 2025).

شكل(03): توزيع سعة الفنادق والمؤسسات المماثلة لها حسب النوع (2006-2013م)

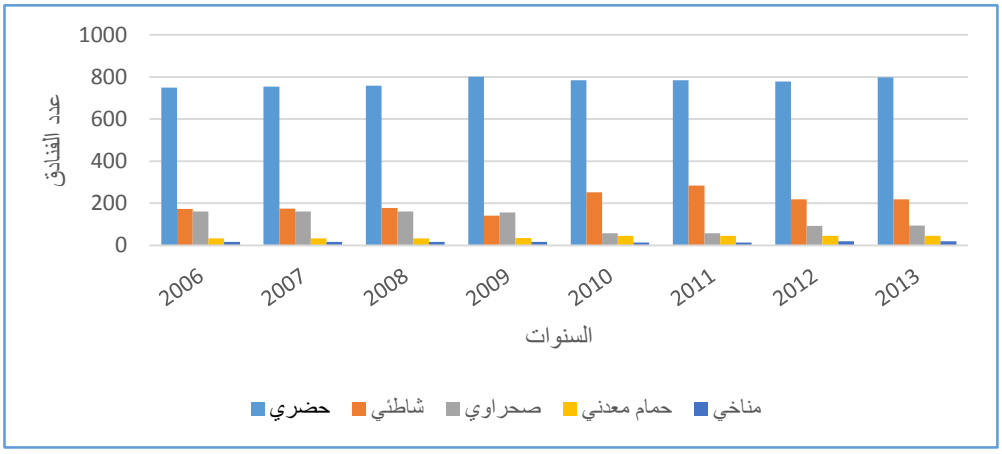

المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (05)

إن عدد الفنادق باختلاف أنواعها قليل جدا، بالمقارنة مع المناطق السياحية، فحتى الفنادق الحضرية التي تمثل أكبر نسبة، قد لا تساعد السياح الراغبين في زيارة المناطق البعيدة عن المدينة. والشكل رقم (04) يبرز لنا المعطيات السابقة بصورة أوضح.

المطلب الثالث: نسبة استعمال الأسرة

بالنسبة إلى نسبة استعمال الأسرة خلال الفترة الممتدة من سنة 1999م إلى غاية سنة 2013م سنوضحها من خلال الجدول التالي:

جدول(06): نسبة استعمال الأسرة(1999-2013م)

المؤسسات / السنوات	الفنادق والمؤسسات التابعة لها	عدد الأسرة	نسبة استعمال الأسرة%
1999	800	76000	38.0
2000	827	77000	40.1
2001	927	77000	41.0
2002	935	74000	42.0
2003	1042	77473	58.4
2004	1092	82034	67.5
2005	1105	83895	67.3
2006	1134	84869	68.2
2007	1140	85000	67.0
2008	1147	85876	68.0
2009	1151	86383	69.2
2010	1152	92377	70.2
2011	1184	92737	82.2
2012	1155	96898	غير متوفرة
2013	1176	98804	غير متوفرة

المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد إلى معطيات الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاستغلال شهدت ارتفاعا متتاليا خلال سنوات 1999إلى غاية سنة 2004م. لتبقى ثابتة تقريبا من سنة 2004 إلى غاية 2007م بنسبة تقدر بالمتوسط 67.5%،

إلى غاية سنة 2010م و2011م حيث شهدت ارتفاعا محسوسا وصل على التوالي إلى 70.2% و80.2%. يرجع هذا إلى المشاكل الأمنية التي عانت بعض الدول العربية والتي أدت إلى تغيير بعض السياح لوجهتهم وخاصة الذين اعتادوا على السياحة في تونس، كما فضل العديد من الجزائريين قضاء عطلتهم داخل الوطن. ونشير في هذا الصدد إلى أن طاقات الإيواء السياحي تعتبر غير كافية في حالة إذا ما انتعش القطاع السياحي واستقطبت الجزائر مزيدا من السياح المواطنين المقيمين وغير المقيمين، بالإضافة إلى الأجانب.

المطلب الرابع: التدفقات السياحية

جدول(07): تطور عدد السياح والليالي السياحة (1999-2013م)

السنوات	عدد السياح	عدد الليالي
1999	748 537	3 438 928
2000	865 984	3 748 135
2001	901 416	4 028 280
2002	988 060	4 081 007
2003	1 166 287	/
2004	1 233 719	/
2005	1 443 090	4 705 637
2006	1 637 582	4 905 216
2007	1 743 084	5 119 940
2008	1 771 749	5 346 543
2009	1 911 506	5 645 828
2010	2 070 496	5 939 334
2011	2 394 887	6 329 472
2012	2 634 056	6 640 181
2013	2 732 731	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

يبين الجدول رقم (07) تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (1999-2013م)، حيث أن عددهم كان في تزايد مطرد، منذ سنة 1999م إلى غاية سنة 2009م. ويعود ذلك إلى استتباب الاستقرار السياسي وعودة الأمن، خاصة بعد ميثاق السلم والمصالحة الوطنية. حيث شهد زيادة قدرها 969 162 1 سائح. أما في سنة 2010م شهدت الجزائر انخفاضا في عدد السياح يقدر بـ 130 397 سائح مقارنة بالسنة السابقة ويعود ذلك إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية التي أثرت على توجه السياح بالإضافة إلى التخوف من انتشار موجة الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها المنطقة في تلك الفترة. أما في سنة 2011م فقد عرفت ارتفاعا في عدد السياح بالمقارنة مع السنة السابقة، حيث سجلت أكبر عدد للسياح بلغ 000 400 2 سائح. ويعود ذلك إلى الاستقرار السياسي والأمني وإلى جهود الدولة للنهوض بقطاع السياحة. بالإضافة إلى حالة اللااستقرار التي شهدتها بعض الدول العربية.

أما عدد الليالي السياحية فيعد هو الآخر مؤشرا على مدى نمو القطاع السياسي في أي دولة. ولذلك يعد عامل مهم لمعرفة واقع السياحة في الجزائر. حيث شهد هو الآخر تزايدا بالموازاة مع تزايد عدد السياح الوافدين. ويمكن توضيح هذه الأخير في الشكل رقم (05).

شكل(04): تطور عدد السياح والليالي السياحة (1999-2013م)

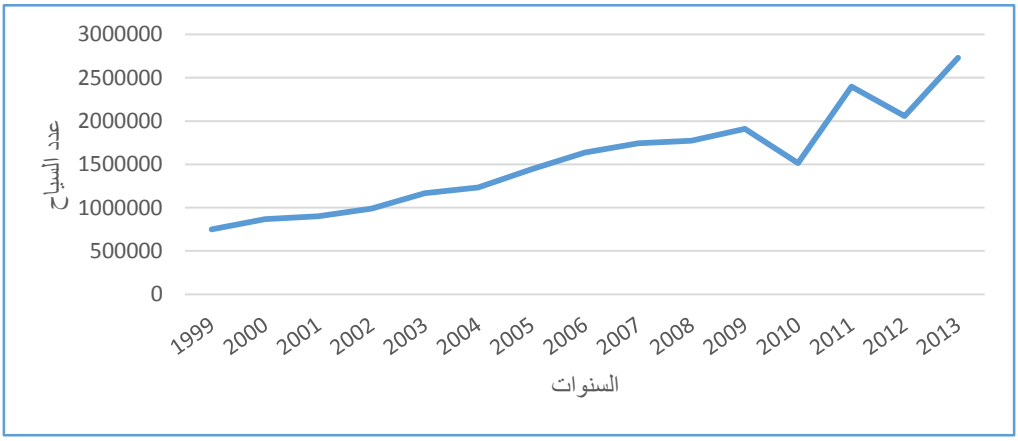

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (07)

هذا النمو الملاحظ في تزايد عدد السياح، وإن كان بطيء مقارنة مع دول أخرى، إلا أنه مؤشر على تحسن السياحة في الجزائر من جهة، ومؤشر على ارتباط السياحة بالأمن والاستقرار من جهة ثانية.

المبحث الثاني: المساهمة الاقتصادية والاجتماعية لقطاع السياحة

تمثل السياحة قطاعا اقتصاديا رئيسيا لضخ العملات الصعبة، كما توفر أعدادا لا يستهان بها من فرص العمل، وعليه سيتناول هذا المبحث مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات، القيمة المضافة وعملية التشغيل.

المطلب الأول: مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات والقيمة المضافة

تشكل السياحة إحدى القطاعات الأساسية لتصدير الخدمات. كما تعمل على تحسين ميزان المدفوعات بالنسبة للدول المستقبلة للسياح من خلال ما تضخه من عائدات سواء على شكل استثمارات أو ضرائب أو رسوم، فعندما تكون مداخيل العملة الصعبة أكبر من أو تساوي نسبة خروج العملات الأجنبية، فإن رصيد هذا الميزان يكون عاملا لتوازن ميزان المدفوعات على مستوى الاقتصاد الوطني وتكون له مساهمة فعالة في الدخل الوطني[1]، إضافة إلى أن جميع المنافع السابقة الذكر تؤدي إلى تحقيق زيادة ملموسة في القيمة المضافة، والتي بدورها تؤدي لزيادة في الناتج الوطني للدولة[2].

فالناتج السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي إلى أعداد السائحين والذين هم في حالات كثيرة من غير المقيمين والذين يدفعون بالعملة الصعبة نظير إشباع رغباتهم السياحية، لذا فإن السياحة تعتبر مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس أهميتها الاقتصادية بحجم تأثيرها على ميزان المدفوعات، ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء أكانت سلبية أم إيجابية. فإذا كانت النتيجة للميزان التجاري سلبية وكانت النتيجة الصافية للميزان السياحي إيجابية فإنه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض أو يخفف منه على الأقل، أما إذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري إيجابية وكانت النتيجة الصافية للميزان السياحي إيجابية أيضا فإنها ستعزز النتيجة الإيجابية المحققة في الميزان التجاري[3]، والجدول التالي يمثل الإيرادات والنفقات المالية التي حققتها الجزائر من السياحة الدولية:

1 منى لخساف: مرجع سابق، ص13.
2 سميرة عميش، عميش سميرة، أثر التنمية السياحية المستدامة على مواجهة ظاهرة البطالة -دراسة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، الجزائر: جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011م.
3 يحي سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

جدول(08): وضعية الميزان السياحي في الجزائر(1999-2013م)

الوحدة: 01 مليون دولار أمريكي

السنوات	المداخيل(الإيرادات)	المصاريف(النفقات)	الرصيد
1999	80	250.9	-171
2000	95.7	192.5	-96.8
2001	99.5	193.9	-94.4
2002	99.6	247.7	-148.1
2003	112	255	-143
2004	178.5	340.9	-162.4
2005	184.3	370	-185.7
2006	241.2	349.2	-108
2007	218.9	376.7	-157.8
2008	324.5	468.6	-144.1
2009	266.4	456.6	-190.2
2010	219.1	574.3	-355.2
2011	208.3	501.7	-293.4
2012	196.4	427.8	-231.4
2013	230.3	410.2	-179.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

يتجلى لنا من خلال الجدول أن الإيرادات السياحية شهدت تطورا مستمرا من سنة إلى أخرى حيث ارتفعت من 80 مليون دولار سنة 1999م إلى 230.3 مليون دولار سنة 2013م. ونفس الأمر بالنسبة للمصاريف السياحية حيث ارتفعت من 250.9 مليون دولار سنة 1999م إلى 410.2 مليون دولار سنة 2013م. وبالتالي فإن ميزان المدفوعات ظل سالبا خلال كل السنوات مما يدل على أن الجزائر تستورد الخدمات السياحية أكثر مما تصدرها. بمعنى أن نفقات السياح الوافدين إلى الجزائر أقل من نفقات المواطنين الجزائريين على الخدمات السياحية في الخارج. بالإضافة إلى أن هذه الأخيرة تفوق المبالغ الواردة في هذا الجدول التي تعبر عن عمليات الصرف الرسمية فقط، أي التي تمت لدى البنوك

الجزائرية. فالعديد من الجزائريين المتوجهين إلى الخارج يقومون بصرف العملة من السوق السوداء في ظل غياب مراكز صرف قانونية وكذا لنقص المبلغ المصرف المسموح به قانونا لدى البنوك. ونفس الأمر ينطبق على بعض السياح والجزائريين المقيمين في الخارج الذين يلجئون إلى تصريف عملاتهم الأجنبية في السوق السوداء عند دخولهم إلى الجزائر. ومثل هذه العمليات التي لا تظهر في ميزان المدفوعات تؤثر سلبا على تحصيل العملة الصعبة.

بالرغم مما سبق ذكره تسجل المداخيل السياحية نسبة معتبرة في الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات. فعلى سبيل المثال، حققت السياحة سنة 2004 إيرادات مالية بالعملة الصعبة قدرها 178.5 مليون دولار أمريكي، أي 22 % من مجموع قيمة الصادرات خارج المحروقات التي بلغت، خلال نفس السنة، 788 مليون دولار أمريكي. إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بالإمكانات التي تتمتع بها الجزائر. كما أن المحروقات تظل تهيمن على مجموع قيمة الصادرات بأكثر من 93.% في العادة، حيث "بلغت سنة 2015م 94.54 % من الإجمالي العام للصادرات، مع انخفاض قدره 40.76 % مقارنة مع 2014م"[1].

شكل(05): نمو الإيرادات والانفاقات السياحية في الجزائر (1999-2013م)

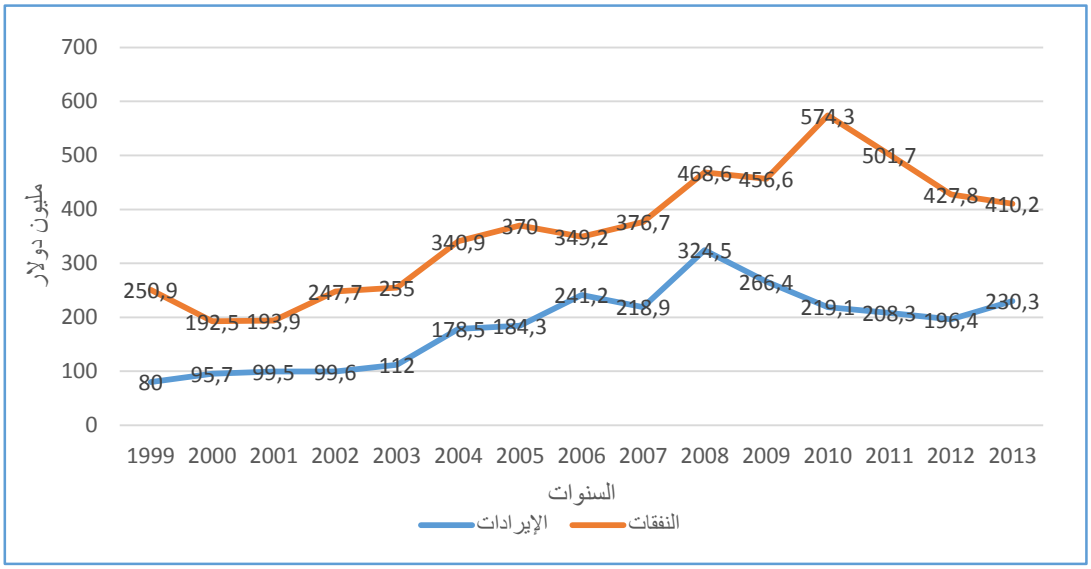

المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (07)

1 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ***حصيلة التجارة الخارجية***، في الموقع الإلكتروني، شوهد يوم: السبت 7 ماي 2016 -11:06، على الرابط:
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

أما فيما يخص معدل إنتاج القيمة المضافة المحققة في قطاع السياحة خلال الفترة المشار إليها يفوق المعدل الوسطي الإجمالي لإنتاج القيمة المضافة على المستوى الوطني. أي يوجد نمو وذلك مقارنة بأرقام الأعمال من فرع الفندقة والمقاهي والمطاعم وهذا يعبر عن أهمية السياحة كقطاع اقتصادي في خلق الثروة. كما أنه مؤشر جيد لأنه متزايد من سنة إلى أخرى. والجدول التالي يبين ذلك في الفترة الممتدة بين سنة 1999م و2005م.

جدول(09): تطور القيمة المضافة (1999 – 2005م)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
% من الرسم على القيمة المضافة مقارنة برقم الأعمال	70,42	71,43	72,33	72,75	73,15	74,22	75,69

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة

ومن جهة أخرى فإن مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني تبقى ضعيفة، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (08) الذي يوضح تطور نسبة مساهمة القطاع لسياحي الجزائري في الفترة 1999-2010م في الناتج المحلي الخام الناتج المحلي الخام، خارج قطاع المحروقات.

شكل(06): تطور نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات (1999-2010م)

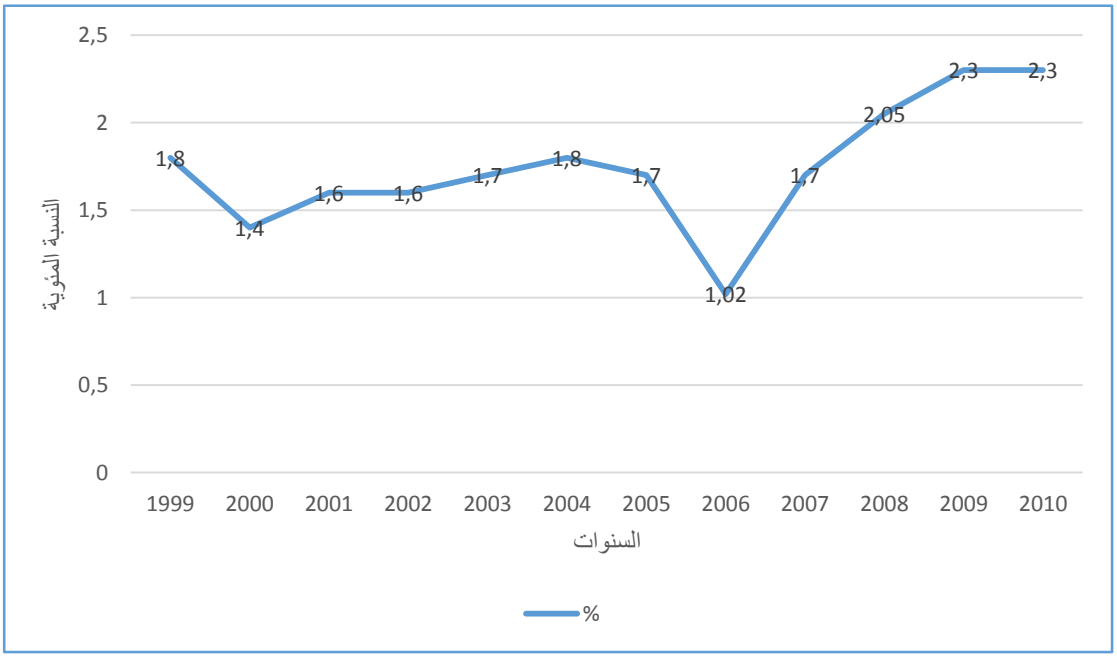

المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

المطلب الثاني: مساهمة القطاع السياحي في التشغيل

يمثل قطاع السياحة أحد أهم مصادر التوظيف على المستوى العالمي وبالتالي فإن التوسع في صناعة السياحة والمشروعات المرتبطة بها يساهم في توفير فرص عمل جديدة مما يخفض من البطالة. إذ من المتوقع أن يكون كذلك على المستوى المحلي في الأجلين المتوسط والطويل سواء فيما يتعلق بالعمالة المباشرة في القطاع السياحي أو العمالة غير المباشرة في القطاعات الأخرى ذات العلاقة. فطبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة OMT المتعلقة بالشغل، فإن إنجاز سريرين (02) يؤدي إلى خلق (01) منصب شغل واحد مباشر وثلاثة (03) مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة[1] كالتالي:

أ- **مناصب الشغل المباشرة:** ويقصد بها مناصب الشغل التي ينشئها النشاط السياحي بصفة مباشرة مثل العمال الذين يشتغلون في هياكل الإيواء السياحي والمطاعم والترفيه السياحي ووكالات السفر، الخ.

ب- **مناصب الشغل الغير مباشرة:** ويقصد بها مناصب الشغل المستحدثة بصفة غير مباشرة في أنشطة لها علاقات أمامية وخلفية مع النشاط السياحي مثل النقل بمختلف أشكاله، قطاع البناء، الصناعات التقليدية والتذكارية، صناعات التأثيث والتجهيزات الفندقية.

ج- **مناصب الشغل المنجذبة (الملحقة):** ويقصد بها مناصب الشغل الناجمة عن أنشطة ليست لها علاقة مباشرة بالسياحة ولكنها ضرورية لها مثل الزراعة، الإدارة، الصحة البنى التحتية، الخ.

وبالنسبة للجزائر[2] فإنه من المتوقع الوصول إلى طاقة استيعابية إضافية تقدر بـ 115.000 سرير، أي أن المناصب المحتمل خلقها تقدر بما يلي:

$$115.000 \times \begin{cases} \frac{1}{2} \longrightarrow 57.500 \text{ منصب مباشر.} \\ 3 \times \frac{1}{2} \longrightarrow 172.500 \text{ منصب غير مباشر.} \end{cases}$$

أي بمجموع يقدر بـ 230.000 (57.500 + 172.500) منصب شغل جديد في آفاق 2013.

1 عميش سميرة، مرجع سبق ذكره.

2 - Ministère du tourisme: **plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie**, 2013، p.4.

لقد أوضحت النتائج التي حققها مخطط 2003-2010 السياحي في مجال التشغيل والإنتاج بلوغ عدد المسجلين في جوان 2002 نحو 63500 نشاط مسجل و133500 وظيفة جديدة بنسبة 1.55% من اليد العاملة الناشطة، بينما وصل عدد العاملين في مجال السياحة العام 2010 إلى حوالي 390ألفا أي ما يمثل 3.2% من اليد العاملة الناشطة، كما وصل حجم الإنتاج القطاعي الخام إلى 140 مليار دينار (حوالي 1.7 مليار دولار).

ومنه فإن إنشاء المشاريع السياحية المباشرة أو المساعدة لها بمختلف أنواعها، أو التوسع في إنشائها رأسيا أو أفقيا تعمل على خلق فرص عمل جديدة، سواء كان تمويل هذه المشاريع برأسمال أجنبي أو وطني، مما يؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة في كثير من الأحيان، ويعمل ولو ببطء على تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية إضافة إلى[1]:

- توفير فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة المداخيل الفردية.
- تنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة، وتوفير فرص عمل في مجالات ذات علاقة بالسياحة.

كما أن اتجاهات وتوقعات التنمية للقطاع السياحي في الجزائر، تؤكد بالنسبة لمؤشر التشغيل أن هناك ارتفاع في مناصب العمل الناتجة عن الأنشطة السياحية وكذلك عدد الأسرة الموضوعة تحت الاستغلال. حيث أن طاقة الاستيعاب في الفنادق ستضيف ما يقارب 115.000 سرير، وبالتالي عدد المناصب المباشرة وغير المباشرة ستصل إلى حوالي 57.500 و 172.500 على الترتيب، أي بمجموع 230.000 منصب عمل.

فمن خلال الاحصائيات المتوفرة نجد أن مناصب الشغل في القطاع السياحي شهدت تزايدا من مطردا منذ سنة 2000م حيث بلغ عدد العاملين 82.000 عمال، ليصل إلى 344.000 سنة 2011م. تشمل هذه الأرقام الفنادق والمطاعم والمقاهي، كما يبينه الجدول التالي[2]:

1- Ministère du Tourisme: op-cit , horizon 2010, p.4.

2 عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013/2012م)، ص 91.

جدول(10): تطور نسبة العمالة في القطاع السياحي(2000-2011م)

الوحدة: ألف عامل

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2010/2009	2011
عدد العمال	82	95	غير متوفرة	103	165	172	193.9	204.4	320	غير متوفرة	344

وحسب تقرير[1] أعدته الوزارة المكلفة بالسياحة في سنة 2003 يساهم القطاع الفندقي لوحده في مجال التشغيل بحوالي 27.000 منصب عمل دائم ومباشر يعود 12.000 منها للقطاع العمومي والباقي، أي 15.000 منصب شغل، تابعة للقطاع الخاص. يوجد ذلك حوالي 125.000 فرد يشتغلون بصفة دائمة في القطاع الشبه سياحي المشكل من شبكة المقاهي والمطاعم المصنفة وغير المصنفة وبالتالي يبلغ التشغيل الإجمالي في القطاعين السياحي والشبه السياحي حوالي 152.000 منصب شغل مباشر ودائم.

إضافة إلى هذا العدد، يساهم القطاع السياحي في خلق ما يقارب 15.000 منصب شغل مؤقت (موسمي) يتم استحداثها سنويا لاسيما خلال الموسم الاصطيافي.

إن تحليل هذه الأرقام يجعلنا نستنتج أن التشغيل في القطاع الفندقي يبقى ضعيفا نسبيا ولا يصل حاليا إلى مستوى المعايير الدولية التي تشير إلى أن كل سريرين مستغلين يقابلهما منصب شغل واحد(01). انطلاقا من سعة الإيواء السياحي الإجمالية والتي تفوق 82.000 سرير كان من المفروض أن يصل التشغيل في القطاع الفندقي على الأقل إلى 41.000 منصب شغل دائم ومباشر في حين نجده في حدود 27.000 منصب فقط.

ويعود الضعف في التشغيل إلى عدة عوامل نذكر منها ما يلي:

- العجز في هياكل الإيواء السياحي وغياب المنافسة ترك المسيرين سواء في القطاع العمومي أو الخاص لا يقومون ببدل قصارى جهدهم من اجل استغلال كل المتاحات والطاقات المتوفرة على مستوى مؤسساتهم.
- تفتقر كل المؤسسات الفندقية إلى وظيفة التنشيط الترفيهي والتي تعتمد كثيرا على العنصر البشري.
- اللجوء إلى التشغيل الغير مصرح به لاسيما على مستوى القطاع الخاص

1 Ministère du Tourisme : **Note sur les effets économiques et sociaux du tourisme,** 2003, P 20 - 21.

المبحث الثالث: مشاكل السياحة في الجزائر

يواجه القطاع السياحي في الجزائر جملة من التحديات التي تؤثر في تطوره وتقلص من نسبة مساهمته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الخ.

المطلب الأول: ضعف الثقافة السياحية

يرتبط النشاط السياحي بالعنصر البشري أكثر من أي قطاع آخر، "إذ يعتبر التعامل الجيد مع الزبائن من أساسيات العمل السياحي[1]". بما في ذلك من الترحاب والصدق والأدب من أجل إعطاء السائح انطباعا حسنا يدفعه إلى الرجوع ثانية أو ترويج المنتج السياحي بصفة غير مباشرة عند حديثه مع أهله وأصدقائه عما شهده في البلد المضيف. هذا ما يؤدي إلى تكوين فرص الاستفادة من التعارف الثقافي ما بين الشعوب والاقتباس من ثقافة السياح وحتى مظاهرهم وسلوكياتهم، مع التعامل بنوع من الحذر وبخطط حكيمة لحماية البلدان والشعوب من المظاهر المسيئة ثقافيا وعقائديا، وحتى يتوفر كل هذا كان لا بد من توفر نوع من الثقافة السياحية لدى المجتمع المحلي المستقبل للسياح.

أولا :الثقافة السياحية والمؤسسات القائمة عليها.

الثقافة السياحية هي ما يمتلكه الفرد من القيم والمبادئ والمعلومات والمهارات والتي تمكنه من التعامل بإيجابية مع السياحة كنشاط وما يرتبط بها. وعلى هذا الأساس هناك من عرفها على أنها: "القيم والاتجاهات والعادات وأشكال السلوك المشتركة بين أعضاء المجتمع والتي تنتقل من جيل لآخر"، كما تعرف على أنها: "الإبداع الروحاني والفني الذي يبتدعه الإنسان لكي يحقق أهدافه التي ترمي إلى الكمال وإبراز كيان العالم الذي يعيش فيه[2]". حيث أن الإنسان بطبعه يحب الاستكشاف ومعرفة الأماكن الجديدة والتي تلبي احتياجاته.

وهي أيضا: "امتلاك الفرد لقدر من المعارف والمعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات والقيم، التي تشكل في مجملها خلفية مناسبة لكي يسلك سلوكا سياحيا رشيدا نحو كل المشتملات والمظاهر السياحية، وكذلك العمليات اللازمة للتخطيط والتنظيم والتعامل مع المؤسسات والأماكن السياحية

1 مقابلة مع السيد: د. عبد اللطيف، مدير المدرسة الوطنية العليا للسياحة، يوم: 2016/05/12م بمقر المدرسة في الأوراسي.
2مثنى طه الحوري، اسماعيل محمد علي الدباغ،(***مبادئ السياحة والسفر***، الأردن: مؤسسة الوراق، ط1، 2001م)، ص 113.

والسياح[1] ". ومنه فالثقافة السياحية هي جزء من الثقافة التي اكتسبها الإنسان، والتي تعبر عن مجموعة خبراته، كما تساهم في زيادة طلب الفرد على السياحة، فالعلاقة بين المستوى الثقافي للفرد والسياحة علاقة طردية.

تتنوع وتختلف أطراف نشر الثقافة السياحية حيث تلعب الأسرة دورا كبيرا في نشرها باعتبارها هي النواة الأولى لتشكيل الناشئين، وغرس القيم الايجابية عن السياحة لدى الأطفال والشباب وكيفية التعامل مع السياح وحسن استقبالهم، وعدم التأثر والاندماج في ثقافتهم، وتقوم المؤسسات التربوية والجامعية كذلك بتزويد المتمدرسين والطلبة بالمعلومات والمهارات السياحية من خلال إدراجها في المناهج التربوية، كما تقوم وسائل الإعلام والاتصال بدور مهم في نشر الثقافة السياحية من خلال تعريف السياح بالمواقع السياحية، كما تقوم بعرض البرامج الثقافية عن المواقع السياحية وإبراز المغريات السياحية من تسهيلات سياحية ووسائل النقل و الراحة.

ثانيا: أسباب تراجع الثقافة السياحية في الجزائر

إن تراجع القطاع السياحي في الجزائر يعود بنسبة معينة إلى مشكلة الذهنيات والثقافة. وبالنظر إلى معتقدات المجتمع الجزائري وقيمه نجد أنه ينظر إلى بعض المهن على أنها أقل قيمة، كتلك التي تعتمد على المجاملات التي هي أساس الخدمات السياحية، وخاصة ما يتعلق منها بخدمات الضيافة (الاستقبال والضيافة)، أو تلك المرتبطة بالصناعات التقليدية والحرفية، "ونقص الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري يجعله أيضا لا يفرق بين السائح والضيف، فمنهم من ينظر إلى السائح على أساس أنه ضيف مما يستدعي التكفل به من حيث مصاريف تحركاته وتنقلاته واستهلاكه، فعوض أن تستفيد السياحة الجزائرية من مداخيل بالعملة الصعبة من السياح الأجانب، فتكون مداخيلها من الاستهلاكات المحلية وبالعملة الوطنية[2]."

1هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2006م)، ص 48.

2حبة نجوى، حبة وديعة، "الثقافة السياحية كأداة للنهوض بالاقتصاد السياحي الجزائري"، مداخلة قدمت إلى الملتقى الدولي حول "اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستديمة، ص 15.

هناك مجموعة من الأسباب تسببت في إنتاج ثقافة وطنية سلبية بالنسبة لممارسة الأنشطة السياحية في الجزائر ومن أهمها ما يلي[1]:

- غياب دراسة واضحة عن الأجهزة المسؤولة عن النوعية السياحية في كل منطقة من قبل وزارة السياحة باعتبارها صاحبة الاختصاص في القطاع السياحي، سواء كان ذلك على مستوى الجماعات المحلية أو الهيئات الجهوية.
- عدم التركيز على وضع خطة عمل مشتركة بين الأجهزة الخاصة بنشر الثقافة السياحية والأجهزة الأخرى المعينة لها من وسائل الإعلام المختلفة، سواء المسموعة أو المرئية أو المكتوبة.
- غياب التنسيق بين القطاعات الإنتاجية والخدمية والتي تتداخل أعمالها مع النشاط السياحي.
- ضعف غرس الإحساس والإدراك السياحي لدى الأفراد منذ نشأتهم في مختلف الأطوار التعليمية المختلفة.
- غياب برامج لتنظيم الرحلات بهدف زيارة المعالم السياحية داخل الوطن.
- قلة المدارس والمعاهد والجامعات التي تهتم بتعليم أصول صناعة السياحة وفقا لبرامج تتماشى مع التطورات الحديثة لصناعة السياحة في العالم.
- صعوبة التعامل مع السياح الأجانب من قبل المحليين نظرا لاختلاف اللغات بينهم.
- غياب دور المجتمع المدني كالجمعيات والمنظمات السياحية في لعب دورها في نشر الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري وتعريفه بالمناطق والمواقع السياحية في بلاده.
- تراجع كبير في الصناعات التقليدية من حيث تنوعها وكميتها ودرجة إتقانها، إذ أصبحت تباع في السوق السياحية الجزائري الأواني الفخارية التونسية والحلي المصرية والتركية والألبسة التقليدية المغربية والسورية.

1شبايكي سعدان وحفيظ مليكة، "لماذا لا تلعب السياحة دورا في التنمية في الجزائر؟"، مداخلة قدمت في الملتقى العلمي الدولي الثامن، تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر، وفي بعض الدول العربية الاسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر يومي 20/19 ديسمبر 2009م، ص10.

المطلب الثاني: التحدي الأمني وتراجع السياحة الجزائرية

يعتبر قطاع السياحة أحد أهم القطاعات حساسية بالأوضاع الأمنية والسياسية السائدة في المنطقة. فالوضع الأمني السائد يعد الركيزة الأساسية في تنشيط الحركة السياحية لأي دولة. حيث نلاحظ تراجعا في مستوى حركة السياح في العديد من الدول التي شهدت تدهورا في الوضع الأمني والسياسي.

أولا :أهمية الأمن السياحي في تنشيط الحركة السياحية.

إن تحقيق سلامة السياح تعد من الأسس التي ترتكز عليها أي صناعة سياحية ناجحة، ولهذا وجب أن تكون أحد الأهداف الأساسية التي يتعين على الخطط والقوانين السياحية أن تسعى إلى تحقيقها، حيث أن: "المشاكل المتعلقة بسلامة وأمن السياح سواء كانت حقيقية أو متوقعة تؤثر تأثيرا سلبيا على سمعة وصورة البلد المستقبل للسياح[1]". ولهذا تعمل الدول حاليا على توفير الظروف الأمنية الملائمة خلال مدة إقامة السياح، مما يسهل فترة سياحتهم ويجعلها مريحة وآمنة، بما يوفر لهم المتطلبات الضرورية الكافية، والترفيهية قصد إشباعهم من رحلتهم السياحية[2].

إن تحقيق الأمن بمفهومه الشامل عملية مرتبطة بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، الخ، والتي تساهم مجتمعة في دعم استقرار البلد. حيث تقوم الدولة بتنمية تلك العوامل ودعم أنشطتها بالإضافة إلى دفع أي تهديد أو عائق أو إضرار بتلك الأنشطة بصفة دورية. أما أمن السائح فيقصد به: "توفير عنصر الأمن والطمأنينة له منذ وصوله إلى البلاد وحتى مغادرته لها، وذلك في نفسه وماله وعرضه وكل متعلقاته وأمتعته، وحمايته من أية مضايقات أو جرائم قد تقع عليه، بمعنى جميع احتياجاته[3]". بمعنى توفير البيئة الأمنية المستقرة والظروف الملائمة التي تسمح للسياح بالاستمتاع بقضاء وقتهم في أمن واطمئنان. وهذا ما يدل على أن هناك علاقة وطيدة بين السياحة والأمن، فلا يمكن تصور سياحة بدون أمن.

1دبوز نبيل،" مشاكل وافاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي، مع الاشارة خاصة الى السياحة البيئية"، **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية**، 2004م، ص 15.

2 الجمعان الغامدي محمد بن إبراهيم، ***اتجاهات السياح نحو اجراءات الامن السياحي –دراسة ميدانية على المنطقة الباحة***، رسالة ماجستير (السعودية: كلية الدراسات العليا في جامعة نايف للعلوم الانسانية، 2005م)، ص 34. متوفرة على الرابط: http://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/51029

3 مصطفى، يوسف كافي، مرجع سابق، ص 164.

ثانيا: تأثير الأوضاع الأمنية على قطاع السياحة في الجزائر

مرت الجزائر بأزمة سياسية وأمنية صعبة لعدة سنوات خلال فترة التسعينات، مما كرس ثقافة الرفض عند شرائح اجتماعية واسعة لأنواع محددة من الأنشطة السياحية في الجزائر، بسبب الخوف من الاعتداءات الجسدية والسرقة وغيرهما، حيث أصبحت هذه الانحرافات تشكل خطرا كبيرا على المجتمع، وبالتالي تهدد القطاع السياحي، كما تساهم في تراجع السياح الوافدين للبلد إذا ما أحسوا بانعدام الأمن لممتلكاتهم وأنفسهم. أدت الظروف السابقة الذكر بدفع جهود واصلاح قطاع السياحة إلى الهاوية[1].

مما لا شك فيه أن تناقص توافد السياح اتجاه الجزائر خلال فترة التسعينات راجع، أساسا إلى تدهور الأوضاع الأمنية، إذ أن العامل الأمني شديد التأثير على الطلب السياحي[2]، وكمثال على ذلك أيضا، تراجع السياحة الصحراوية في الجزائر مند سنة 2012 بسبب الإجراءات المشددة التي اتخذتها السلطات الجزائرية، نظرا لتدهور الوضع الأمني في الحدود الجزائرية مع مالي.

انطلاقا مما سبق، فإن أمن السياحة يتعلق بثلاثة عناصر رئيسية هي :الأمن، السائح وموضوع السياحة. فموضوع السياحة يعني أمن المشتملات السياحية والمواقع الأثرية والدينية والتاريخية، بالإضافة إلى المشاهد الطبيعية (كالجبال والأشجار والحيوانات والطيور)، وكذلك فقد تتعرض الموروثات الحضارية والأثرية إلى النهب أو السلب أو التزييف أو بيعها في المتاحف العالمية، أو لدى سماسرة الآثار، أو تتعرض إلى إساءة الاستعمال أو التعدي أو التخريب. "ففي أثر مهرجان السياحة الصحراوي الأول المنعقد في مدينة تمنراست (عاصمة الهقار)، تم القبض على خمسة سياح ألمان في متحف الطاسيلي الوطني، استطاعوا سرقة أكثر من مئة قطعة أثرية تعود إلى الإنسان الأول[3]".

وتجدر الإشارة إلى أنه توجد على مستوى مصالح الدرك الوطني خلية خاصة بحماية الممتلكات والتراث الثقافي، كما توجد من الناحية العملية على مستوى مصالح الأمن الوطني التنسيقية العملياتية للأمن السياحي والتي أنشأت سنة 2007م بناءا على توصيات قادة الشرطة العرب المنعقد بتونس سنة 2006م المتعلقة بالأمن السياحي. بالإضافة إلى جهود مصالح الجمارك في قطاع السياحة.

1 خليف مصطفى غرايبة، مرجع سبق ذكره، ص 182.
2 هواري معراج ومحمد سليمان جردات، "السياحة وأثرها على التنمية الاقتصادية العالمية"، حالة الاقتصاد الجزائري، **مجلة الباحث**، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، العدد 03، ورقلة، 2007، ص24.
3 خليف مصطفة غرايبة، مرجع سبق ذكره، ص 183.

المطلب الثالث: ضعف السياحة الجزائرية نظرا لتغيير الوجهة السياحية.

في الكثير من الأحيان قد لا يجد السائح المحلي راحته في بلده نظرا لعدة أسباب قد تكون ضعف الخدمات السياحية المقدمة و/أو ارتفاع أسعارها، وعدم موافقتها مع تطلعاته. كل هذه الأسباب كافية بأن تغير وجهة السائح المحلي إلى وجهة سياحية أخرى التي يراها مناسبة له وتتماشى وفقا لإمكانياته، وهذا ما حصل مع السياحة الجزائرية، عندما أصبح السياح يغيرون الوجهة السياحية إلى دول أخرى، وفي معظم الأحيان إلى بلدان مجاورة.

أولا: نقص في السياحة الوطنية واتجاه الجزائريين أكثر إلى الخارج

يضطر الجزائريين إلى تغيير الوجهة السياحية بحثا عن السعر والجودة نظرا لغياب هذه الثنائية في السياحة الجزائرية، ودليل ذلك توجه 1.5 مليون جزائري إلى تونس بسبب الأسعار المعقولة وتماشيها مع دخول العائلات الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بالإيواء والخدمات ونوعية الهياكل والمنشآت. حيث ينفق السائح الجزائري ما بين 400 إلى 2000 أورو مع احتساب كافة النفقات، حيث حققت تونس من السياح الجزائريين270 مليون دولار سنة 2007 و300 مليون دولار سنة 2008م.

إذ تظهر الإحصائيات أن عدد الجزائريين المتجهين للخارج أكثر من الأجانب الذين يدخلون إلى الجزائر، وأهم الوجهات المفضلة للجزائريين كانت تونس في المرتبة الأولى وذلك لغياب التأشيرة والقرب الجغرافي وعرض متنوع من المنتجات السياحية، حيث زار تونس أكثر من 780.079سائح جزائري سنة2008م ، وهو ما يعادل % 50.67 حجم تدفقات العكسية، ثم تليها فرنسا في المرتبة الثانية بسبب الإجراءات الإدارية وصعوبة الحصول على التأشيرة فكان العدد 337.756سائح أي ما يعادل 21.94 % من إجمالي السياح المتجهين إلى الخارج، ثم تليها المملكة العربية السعودية بأكثر من 119.942 سائح بنسبة 7.27 % كسياحة دينية من عمرة وحج، ثم اسبانيا ب 60.878 سائح بنسبة 33.95%، والمغرب بـ 35.246 سائح، وأخيرا تركيا بـ 37.382 سائح جزائري، لكن خلال سنتي2007 و2008م نلاحظ أن الجزائر أصبحت بلدا مستقبلا للسياح أكثر منه مستوردا أي الذين دخلوا الجزائر أكثر من الجزائريين المتجهين للخارج وترجع أسباب تغيير الوجهة السياحية إلى النقائص التي تشوب الخدمات والمنتجات السياحية التي تشكل العرض السياحي في الجزائر.

ثانيا: ضعف دور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال (TIC)

تضم تكنولوجيا المعلومات والاتصال مجموعة الطرق والتقنيات الحديثة المستخدمة بغرض تبسيط نشاط معين ورفع أداءه، وهي تجمع مجموعة الأجهزة الضرورية لمعالجة المعلومات وتداولها من حواسيب وبرامج وحفظ واسترجاع ونقل الكرتوني سلكي ولاسلكي عبر وسائل الاتصال بكل أشكالها وعلى اختلاف أنواعها[1]، إن جودة الخدمات السياحية لن تتم إلا بإتاحة واستخدام التكنولوجيا في مختلف المجالات السياحية والفندقية، وهذا ما أكدت عليه المنظمة العالمية للسياحة للحكومات والهيئات والمؤسسات على ضرورة استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، باعتبارها أصبحت مطلبا أساسيا للتنمية السياحية تفرضها الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

أما فيما يتعلق بدور تكنولوجيا الإعلام والاتصال وعلاقتها بالسياحة الجزائرية فهي لا تزال ضعيفة ودون المستوى المطلوب ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها ما يلي:

- صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في قطاع السياحة.
- ضعف البنية التحتية التكنولوجية للاتصالات.
- ضعف البنية القانونية والتشريعية المواتية لتطور وسائل الإعلام والاتصال، بغية تنظيم المعاملات الالكترونية.

وحاليا تسعى الجزائر إلى تطوير برنامج الحكومة الالكترونية، إذ تم وضع شبكة حكومية داخلية، كما تم إدخال تكنولوجيا بطاقات السحب والدفع الالكتروني، ولكن تبقى هذه الجهود متواضعة ولا تفي بالغرض لإقامة سياحة الكترونية يعول عليها في تأطير القطاع السياحي بصفة عامة. وفي مجال السياحة الالكترونية نجد هناك عدة مواقع واب تنشط في إطار تنشيط السياحة بالجزائر ومن أهمها نجد:

- موقع "الجزائر سياحة" (http// :www.algeriantourism.com): حيث يعمل هذا الموقع على تأمين الاتصال والحجز مع مختلف وكالات السفر والخطوط الجوية والفنادق السياحية، كما يعرض هذا الموقع كافة المعلومات المتعلقة بالرحلات السياحية التي تنظم إلى الأماكن السياحية بالجزائر خصوصا منها الصحراوية.

1 بختي إبراهيم، شعوبي محمد فوزي، "تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة"، **مجلة الباحث**، العدد 07، 2010م، ص 275.

- الموقع الالكتروني للديوان الوطني للسياحة (http//:www.ont.dz): ويعمل هذا الموقع على توفير معلومات سياحية حول الأماكن السياحية المصنفة من طرف اليونيسكو، وعناوين الوكالات السياحية الوطنية ومطاعم وفنادق ومحميات ومتاحف وصور ومقاطع فيديو من الجزائر، وكذا عرض معلومات عن مديريات السياحة لولايات الوطن.
- موقع الديوان الوطني الجزائري للسياحة (http// :www.onat-dz.com): وهذا الموقع ل يختلف كثيرا عن المواقع الأخرى من حيث المعلومات المتوفرة فيه.

أما فيما يخص مكانة السياحة الجزائرية ضمن معطيات التكنولوجية لمؤشر الجاهزية الشبكية (NRI) الذي يشير إلى ضعف الجزائر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهو ما يؤكد على ضعف الاستثمار الجزائري في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، في المقابل نجد التجربة المصرية ناجحة، حيث تقوم بتطبيق السياحة الالكترونية في جل خدماتها السياحية، من خلال إتاحة خدمات الحجز والدفع الالكتروني، كما أدخلت مصر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على عمل شركات الطيران، من خلال إتاحة للسائح إمكانية تتبع البيانات التي يحتاج إليها عن رحلات الشركة وأسعارها ومواعيدها.

ثالثا: تراكم المشاكل البيئية

تعددت الآثار السلبية الناجمة عن مختلف مظاهر التلوث البيئي في الجزائر وذلك باختلاف العوامل المؤدية إلى هذا التلوث إلى تدهور البيئة بكل أنواعها، واهمال العديد من المعالم التاريخية والأثرية[1]، وتعد الآثار السلبية الناجمة عن التلوث الصناعي والنفايات والآثار الاجتماعية من أهم الآثار التي تتركها هذه الأنواع من التلوث.

أ: الآثار الناجمة عن النفايات

حظيت عملية تسيير النفايات الصلبة الحضرية باهتمام قليل، حيث أن المواقع المخصصة لرمي النفايات والمساحات المرصودة لتوسيعها ما تزال قليلة، وهذا ما أدى إلى انتشار أماكن غير مراقبة

1 عوينان، عبد القادر، السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات (2000-2025م) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، 2013/2012)، ص 221-222.

لرمي النفايات[1]، وقد أدى الرمي العشوائي للنفايات إلى تشكيل مظاهر غير لائقة بالبيئة، وبالتالي تشويه البيئة السياحية، وهذا نظرا لنقص الوعي الحضاري فيما يخص تسيير النفايات الحضرية الصلبة لدى الجماعات المحلية والتسيير العشوائي لها، بالإضافة إلى إحداث أماكن لرمي النفايات خارجة عن القانون ولا تخضع لأي مراقبة ولا تحرم الشروط البيئية، حيث أصبحت أماكن تفريغ النفايات المرخص لها تتلقى النفايات المنتجة في المنطقة دون أي حيث أصبحت أماكن تفريغ النفايات المرخص لها تتلقى النفايات المنتجة في المنطقة دون أي اعتبار لطبيعتها أو منشئها أو درجة خطورتها، بالإضافة إلى ذلك ترمى هذه النفايات دون أي احتياط تقني أو صحي، إلا أنه توجد بعض الأماكن القليلة لرمي النفايات اتخذت تدابير تحفظية، منها مكان لرمي النفايات بوادي السمار بالجزائر العاصمة، وتفتقر معظم الولايات الأخرى إلى مشاريع في مجال تسيير النفايات الحضرية الصلبة [2]، بالإضافة إلى ذلك هناك غياب لجمع النفايات القابلة للتحويل والقيام برسكلتها مثل الورق، الزجاج والبلاستيك، وغيرها من المواد الأولية التي من شأنها أن تحدث تأثيرات ايجابية في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعي[3].

وتعد النفايات الاستشفائية من أخطر النفايات التي تهدد الصحة العمومية في الجزائر نظرا لما تحتويه من بقايا ومواد غالبا ما يتم التخلص منها بطرق غير سليمة، إذ قدرت النفايات الاستشفائية بـ 30%، أما النفايات الناجمة عن الأنشطة الإدارية والفندقية قدرت بـ 70% [4].

تواجه البيئة السياحية في الجزائر كذلك خطر النفايات الكيماوية وبقدر زيادة مخاطر هذه النفايات بقدر ما تؤدي إلى كوارث بيئية كبيرة، حيث أن صناعات البترول والغاز والأدوية والمبيدات والبلاستيك والميكانيك موجودة في الجزائر، وتنبؤ بمخاطر نظرا لتنقل هذه النفايات من مكان لمكان آخر برا وبحرا وما قد ينجم عن ذلك من مخاطر[5] ، وقد شهدت الجزائر حالات تلوث البيئة من خلال النفايات الكيميائية من أهمها تسرب مادة الأمونياك من منشأة الأسمدة التابعة لمنشأة أسميدال، وتسرب

17 تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر،2000 م، مرجع سبق ذكره، ص 154

2 فاطمة الزهراء زرواط، **إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الاقتصادي والبيئي – دراسة حالة الجزائر، أطروحة** دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2005م)، ص169 .

3وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**،2003 ، ص120 .

4 وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **البرنامج الوطني لتسيير النفايات**، 2002-2004، ص 15.

5 فاطمة الزهراء زرواط، مرجع سبق ذكره، ص184.

الغاز المميع من مصنع أرزيو بوهران، بالإضافة إلى غرق سفينة في ميناء الجزائر وهي مشحونة بحمولة من الزئبق[1].

ب: أثار التلوث الصناعي.

تواجه البيئة في الجزائر خطرا أخر وهو خطر النفايات الصناعية وما ينجم عنها من آثار سلبية على البيئة من جهة وعلى السياحة من جهة أخرى ، وتعود أسباب التلوث الصناعي إلى انتشار العديد من المصانع المنتشرة والمركزة معظمها في السواحل والسهول الداخلية ، ويعد مصنع الاسمنت بالحجار ومركب الزئبق بعزابة الذي تم غلقه سنة 2004 ، ومركب تكرير البترول ومركب المواد البلاستكية، ومركب تمييع الغاز بالمنطقة الصناعية لسكيكدة من بين أهم المصانع المساهمة في التلوث بنسبة عالية، نظرا لما خلفته من آثار كبيرة على البيئة ، ومن بين الحوداث التي خلفتها هذه المصانع نجد حادث انفجار الباخرة البترولية "سوتر كروس "سنة 1986 والتي تسرب منها كمية كبيرة من البترول داخل الميناء، وغرق السفينة " مالويس" المحملة ب 50 متر مكعب من الصودا، كما قامت وحدة التزفيت التابعة لمصنع "سوناترول سابقا برمي كميات كبيرة من مادة المازوت في إحدى الأودية تسببت في إهلاك الثروة السمكية المتواجدة به[2].

ج :الآثار الاجتماعية والصحية.

تعاني الجزائر من عدة مشاكل مرتبطة بتلوث البيئة السياحية منها[3]:

- تناقص المساحات والفضاءات الخضراء.
- ازدحام الشوارع الرئيسية بكل من السيارات والحافلات.
- الاعتداء الدائم على الطبيعة بحرق الغابات، الأمر الذي جعل الجزائر تفقد نسبة معتبرة من غاباتها خلال السنوات السابقة [4].

1 عوينان عبد القادر، ***تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة البليدة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2008 م)، ص111 .

2 سالمي رشيد، ***أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر***، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2006م)، ص 197.

3 محمد خميسي الزوكة، (***صياغة السياحة من منظور الجغرافي***، دار المعرفة الجامعية، 1996م)، ص 08.

4 قرين بوزيد وحميدي عبد الرزاق، "فرص وتحديات السياحة في الجزائر– حالة ولاية البويرة"، مداخلة قدمت إلى الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق ، مرجع سبق ذكره، ص14 .

ويمكن تلخيص أهم معيقات تطور القطاع السياحي في الجزائر في الآتي:

- ضعف الهياكل القاعدية، بحيث تدني جودة الخدمات السياحية وضعف قدرات الإيواء والإطعام السياحي، بالإضافة إلى ضخامة القدرات الفندقية الغير مصنفة (حوالي 50 فندق غير مصنف سنة 2000)، والتي تمتاز برداءة نوعية خدماتها مما ينعكس سلبا على صورة العرض السياحي الجزائري. إلى جانب غياب نظام متكامل وقابل للتنافس للنقل بشتى أنواعه وضعف تأهيل الموارد البشرية، وقلة احترافية عمال ومستخدمي القطاع السياحي[1].
- عائق العقار السياحي كأهم العراقيل التي تقف أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، نظرا لتفقد اجراءات الحصول على مثل هذه العقارات من جهة، وارتفاع أسعارها من جهة أخرى. مع تسجيل انتشار للبناءات الفوضوية وغير الشرعية بالمناطق السياحية.
- طول المراحل التي يمر عليها المستثمر السياحي من أجل الوصول إلى انشاء مؤسسته، بحيث يضطر لأداء 14 مرحلة كاملة مقارنة بالمغرب وتونس التي يمر فيها بين 5 إلى 9 مراحل إدارية.
- الفساد الإداري وغياب الشفافية، بحيث تعقد الاجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية تؤدي إلى لجوء المستثمر إلى الطرق الغير قانونية كالرشوة والمحسوبية والوساطة لتسهيل الاجراءات والحصول على الخدمة مما يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادلة.[2]

1 عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص ص 221-222.
2 بعلوج، بولعيد، "معوقات الاستثمار في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد الرابع، جوان 2006، ص 71-92.

خلاصة الفصل الثالث:

لم يتوصل القطاع السياحي في الجزائر إلى لعب دور هام في الاقتصاد الوطني حيث لم تتجاوز 03% بسبب نقص طاقات الإيواء والمرافق السياحية التي تبقى ضعيفة جدا ولا تتمكن من تلبية حاجات المواطنين المحليين الذين يلجئون في الكثير من الأحيان إلى قضاء عطلهم في الخارج، كما لا تشجع على استقطاب السياح الأجانب. وبالتالي تدني الطلب السياحي الخارجي. أما من ناحية خلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة فلا تزال مشاركة القطاع السياحي ضعيفة.

ومن التحديات التي تواجهها السياحة في الجزائر ذكرنا تحدي الثقافة السياحية، التحدي الأمني، التحدي البيئي، التحدي التقني وتحدي المنافسة الخارجية. أدت هذه العوامل إلى ضعف الأداء السياحي وعدم قدرته على تلبية احتياجات السياح.

الخاتمة

الخاتمة:

أعطت السياسة العامة للدولة بعض الاهتمام للنشاط السياحي من خلال إصدار عدة قرارات وقوانين تنظم قطاع السياحة وتشجع الاستثمار المحلي والأجنبي والتقليص من ظاهرة انتشار البيروقراطية التي تعد من المعوقات الأساسية للنمو الاقتصادي. كما عملت على تطوير وتحسين البنى التحتية وإن كانت بمستويات ونسب متفاوتة. حيث تباينت مستويات التنمية بين مختلف المناطق نظرا لافتقار العديد من المشروعات لمعايير الجودة وعدم وجود رقابة حقيقية تتابع سير المشاريع. كما أن مسألة ترقية وتطوير قطاع السياحة وجب أن تكون محل اهتمام من قبل جميع الأطراف في الدولة، سواء الحكومة أو القطاع الخاص أو المجتمع.

إن اللاإستقرار الذي عرفته الإدارة المركزية المكلفة بتأطير الأنشطة السياحية بسبب دمجها أحيانا في وزارات مختلفة وتغييبها أحيانا أخرى عن الجهاز الحكومي انعكس سلبا على مستوى تنفيذ مختلف السياسات التنموية التي رسمت من أجل ترقية وتطوير هذا القطاع. كما أن ضعف الاستثمار السياحي أخر من تحقيق الأهداف المتوقعة من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. فالنشاط السياحي لا يزال ضعيف إذا ما تم مقارنته ببقية القطاعات الإقتصادية الأخرى وكذلك مع دول أخرى من نفس القارة التي لا تحظى بنفس الإمكانات السياحية التي تتميز بها الجزائر. حيث يصطدم القطاع السياحي بعوائق عديدة تحول دون تفعيله والاستفادة منه.

صحيح أن قطاع السياحة مورد ريعي مثله مثل البترول ويمكن أن ينهار وتتناقص مداخيله في حالة عدم الاستقرار. إلا أن هذا لا يعني عدم استغلاله والاستفادة منه، خصوصا بعد تزايد الطلب عليه محليا ودوليا في ظل تطور وسائل الاتصال والمواصلات، والتي جعلت من العالم قرية صغيرة. مع الأخذ بعين الاعتبار قيم المحافظة على الهوية الثقافية والدينية، والخصوصية المحلية.

ونستنتج مما سبق أن:

- ضعف الإدارة في السياحة والتنسيق مع القطاعات الأخرى ساهم في تأخر هذا القطاع.
- توفر الأمن والاستقرار السياسي يساهم في تنشيط الحركة السياحية وزيادة الاستثمارات.

- المنتج السياحي عبارة عن تكامل مجموعة من العوامل وهي المنشآت السياحية، الأمن، وتوفر البنى التحتية.

وعليه فإننا نقترح الآتي:

- المحافظة على المقومات الطبيعية والتاريخية والأثرية التي تتمتع بها الجزائر وحمايتها من مختلف الأضرار التي قد تلحق بها باعتبارها تمثل ميزة نسبية. في حين يجب كذلك تطوير مختلف البنى الداعمة للقطاع السياحي وهذا من أجل خلق ميزة تنافسية تجعل من الجزائر وجهة مفضلة للسياح.
- العمل على تشجيع السياحة الداخلية من أجل التقليل من عدد الجزائريين المتوجهين للخارج عبر تلبية احتياجاتهم بالإضافة إلى مراجعة الأسعار المطبقة للخدمات السياحية لكي تراعي القدرة الشرائية للجزائريين. ومن أهمها الأسعار المطبقة في الفنادق وأسعار النقل خاصة فيما يتعلق بالنقل الجوي والبحري.
- عصرنة القطاع السياحي بإدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في الترويج للمنتوج السياحي بالإضافة إلى تعزيزه بتكنولوجيا الاتصالات (TIC).
- نشر الوعي الثقافي والسياحي في أوساط المواطنين من ضروريات تنمية السياحة، بالإضافة إلى اعطاء التدريب والتكوين السياحي أهميته اللازمة.
- تفعيل مشروع الشرطة السياحية، والذي من شأنه أن يعطي انطباعا جيدا للسائحين.
- ضرورة التنسيق بين مختلف المديريات والقطاعات العمومية والخاصة ذات العلاقة بالسياحة. وكذا تشجيع جمعيات المجتمع المدني على المساهمة في تطوير القطاع السياحي، من خلال القيام بنشاطات توعوية تحسيسية بهدف غرس ثقافة السياحة لدى المواطن.
- إنشاء مكاتب صرف دائمة بالتنسيق مع مختلف البنوك في مختلف مناطق استقطاب السياح.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الوثائق االرسمية

أ. الوثائق الرسمية باللغة العربية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 99-01 مؤرخ في 23 رمضان عام 1419 الموافق 10 جانفي سنة 1999م، الجريدة الرسمية، العدد 02.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة في 1993/10/10م.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخ في جمادي الثاني عام 1422هـ الموافق 22 أوت 2002م.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 99-06 الصادر في 18 ذي الحجة عام1419 الموافق 04 أفريل 1999م، الجريدة الرسمية.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم03-01، المؤرخ في 16 ذي الحجة 1423هـ الموافق 17 فبراير 2003م، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، المادة 03، الجريدة الرسمية، الجمهورية، العدد 11.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم02/03 المؤرخ في 16 ذي الحجة 1423 الموافق 17 فيفري 2003 والمتعلق بالاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، الجريدة الرسمية، العدد 11.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 94-41 المؤرخ في 17 شعبان عام1414 الموافق 29 يناير 1994م، يتضمن تعريف مياه الحمامات المعدنية وتنظيم حمايتها واستعمالها واستغلالها، العدد 07.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 200-46 الصادر في 25 ذي القعدة 1420 الموافق بتاريخ 01 مارس 2000 يحدد المؤسسة الفندقية ويحدد تنظيمها وسيرها وكذا كيفية استغلالها، الجريدة الرسمية، العدد 10.
9. جامعة الدول العربي، **دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقها**، ديسمبير2000م.
10. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**،2003 م.
11. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **البرنامج الوطني لتسيير النفايات**، 2002-2004 م.

ب. الوثائق الرسمية باللغة الأجنبية

1. Ministère du Tourisme, **La politique de développement du secteur du tourisme en Algérie**, Mars2006.
2. Ministère du tourisme: **plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie**, 2013.
3. Ministère du Tourisme : **Note sur les effets économiques et sociaux du tourisme**, 2003.

ثانيا: الكتب

1. أبشر، الطيب حسن، ***الدولة العصرية دولة مؤسسات***. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000م.
2. الجلاد، أحمد، ***السياحة المتواصلة البيئية***، مصر: عالم الكتاب، ط1، 2002م.
3. جيمس، أندرسون، **صنع السياسات العامة**، (ترجمة: عامر الكبيسي)، عمان: دار المسيرة، 1999م.
4. الحموري، موفق عدنان عبد الجبار، ***أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة***، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2010م.
5. حميد عبد النبي، الطائي، ***أصول صناعة السياحة***، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع، ط2، 2006م.
6. خربوطلي، صلاح الدين، ***السياحة المستدامة***، سوريا: دار الرضا للنشر، ط1 ،2004م.
7. الخزرجي، ثامر كامل محمد، ***النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة***،عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004م.
8. خليفة الفهداوي، فهمي، ***السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل***، عمان: دار المسيرة، ط،1، 2001م.
9. دعبس، يسرى، ***صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق***، مصر: الملتقى المصري للإبداع والتنمية، ط1، 2003م.
10. دعيس، يسرى، ***السلوك الاستهلاكي للنتائج في ضوء واقع الدول المتقدمة والنامية***، مصر: دار البيطاش للنشر والتوزيع، 2002م.
11. الزوكة، محمد خميسي، ***صياغة السياحة من منظور الجغرافي***، دار المعرفة الجامعية، 1996م.
12. الصيرفي، محمد، ***التخطيط السياحي***، مصر: دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1 ،2007م.
13. طروبيا، ندير، "تعثر السياحة والآثار المحتملة على التنمية المحلية المستدامة في تيميمون"، في: مجموعة مؤلفين، ***آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري- دراسة في واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون***، الجزائر: دار الخلدونية، 2015م.

14. طه الحوري، مثنى والدباغ، اسماعيل محمد علي، ***مبادئ السياحة والسفر***، الأردن: مؤسسة الوراق، ط1، 2001م.
15. عارف، نصر محمد، ***ابستيمولوجيا السياسة المقارنة-النموذج المعرفي، النظرية، المنهج***، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002م.
16. العباسي، سعد، "التأثير الاقتصادي لتجارة وصناعة السلع السياحية في القطاع السياحي المصري"، في: مجموعة مؤلفين، ***الاتجاهات الحديثة في السياحة -نحو سياحة عربية غير نمطية***، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007م.
17. عبد الفتاح، ياغ، ***السياسات العامة-النظرية التطبيق***، مصر: جامعة الدول العربية -المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010م.
18. غرايبة، خليف مصطفى، **السياحة الصحراوية-تنمية الصحراء في الوطن العربي**، ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012م.
19. غنيم، عثمان وسعد، بنيتا، ***التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكان شامل ومتكامل***، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999م.
20. القريوتي، محمد قاسم، ***رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة***، ط1، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2006م.
21. كافي، مصطفى يوسف، ***صناعة السياحة والأمن السياحي***، ط1، سوريا: دار مؤسسة رسلان، 2009م.
22. كواش، خالد، ***السياحة، مفهومها، أنواعها، أركانها***، الجزائر: دار التنوير، ط1، 2007م.
23. كيحل محمد، الآليات القانونية لحماية التراث الثقافي والسياحي في الجزائر، في: مجموعة مؤلفين، **آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري-دراسة في واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون**،
24. ليمام سالمة، بارة سمير، ***صنع السياسات العامة، دراسة في المفاهيم والمنهجية والبيئة***، الأردن: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2014م.
25. محي، محمد مسعد، ***الإطار القانوني للنشاط السياحية والفندقي***، مصر: المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000م.
26. المغيربي، محمد زاهي بشير، **قراءات *في السياسة المقارنة***، ليبيا: منشورات جامعة بن غازي، 1998م.

ثالثا: المجلات والدوريات:

1. بختي، إبراهيم، شعوبي محمد فوزي، "تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة"، **مجلة الباحث**، العدد 07، 2010م.
2. بعلوج، بولعيد، "معوقات الاستثمار في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد الرابع، جوان 2006م.
3. معراج، هواري وجردات محمد سليمان، "السياحة وأثرها على التنمية الاقتصادية العالمية"، حالة الاقتصاد الجزائري، **مجلة الباحث**، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، العدد 03، ورقلة، 2007م.
4. نبيل، دبوز،" مشاكل وافاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي، مع الاشارة خاصة الى السياحة البيئية"، **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية**، 2004م يحيى، سعيدي وسليم، العمراوي، "مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة الجزائر"، العراق، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، ع 36، (2013م).

رابعا: المذكرات والرسائل الجامعية

أ. أطروحات الدكتوراه

1. سالمي، رشيد، ***أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2006 م.
2. عوينان، عبد القادر، السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات (2000-2025م) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، 2013/2012.
3. هدير، عبد القادر، التسويق السياحي ودوره في ترقية الخدمات السياحية-حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة: الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011/2010م.

ب. مذكرات الماجستير

1. بوعموشة، حميدة، ***دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر***، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير، 2012/2011م.
2. تومية، عمروش، **السياحة المستدامة في الجزائر-الإشكاليات والمتطلبات-دراسة حالة بومرداس**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، كلية العلوم الإقتصادية، 2008م.

3. دماد، نوال، **الاستراتيجية الترويجية واسهاماتها في تسويق السياحة الداخلية-دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير والعلوم التجارية، 2010م.
4. زين العابدين، معو، ***المعلومة كآالية لرسم السياسات العامة***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2009/2008م.
5. عشي، صليحة، ***الآثار التنموية للسياحة (دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب)***، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية، 2005/2004م.
6. عوينان عبد القادر، ***تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2008 م.
7. لخساف، منى، دراسة مقارنة للتجربة السياحية في الجزائر مع بعض البلدان المتوسطية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003/2002م.
8. منصري، غزلان، ***واقع تقييم أداء الإطارات ضمن سياسة تسيير الموارد البشرية***، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر02: كلية العلوم الإنسانية، 2011م.
9. هدير، عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2006م.

خامسا: الندوات والملتقيات

1. بربيش، السعيد، شابي حليمة، "دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة"، مداخلة قدمت في ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة 15 -16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة.
2. مرازقة، عيسى، محمد شريف شخشاخ، "**التنمية السياحية المستدامة في الجزائر**"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة يومي: 09-10 مارس 2010م.
3. سميرة عميش، عميش سميرة، أثر التنمية السياحية المستدامة على مواجهة ظاهرة البطالة -دراسة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، الجزائر: جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011م.

4. شبايكي سعدان وحفيظ مليكة، "لماذا لا تلعب السياحة دورا في التنمية في الجزائر؟"، مداخلة قدمت في الملتقى العلمي الدولي الثامن، تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر، وفي بعض الدول العربية الاسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر يومي 20/19 ديسمبر 2009م.
5. شلالي، عبد القادر، عبد القادر عوينان، "الواقع السياحي في الجزائر"، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني حول: السياحة في الجزائر: واقع وأفاق وآفاق النهوض به في مطلع 2025، يومي: 11 و12 ماي 2010، المركز الجامعي بالبويرة، معهد العلوم الاقتصادية.
6. صالح فلاحي "**النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي**، الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002منجوى، حبة، "الثقافة السياحية كأداة للنهوض بالاقتصاد السياحي الجزائري"، مداخلة قدمت إلى الملتقى الدولي حول "اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستديمة.

سادسا: المصادر الإلكترونية

4. الديوان الوطني للإحصاء، في الموقع الإلكتروني الرسمي، على الرابط التالي:
http://www.ons.dz/IMG/pdf/Tour07-11.pdf
5. قطاع النقل، الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، شوهد يوم: 2016/04/17م، على الساعة: 13:30، على الرابط:
http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport
6. الوكالة الوطنية لتطوير السياحة، مهام الوكالة، الموقع الإلكتروني الرسمي، على الرابط:
http://www.andt-dz.org/ar/?action=formunik&type=menu&idformunik=45
7. وزارة السياحة والصناعات التقليدية للجمهورية التونسية، ***السياحة في أرقام، إنجازات القطاع السياحي لسنة 2013***، في الموقع الإلكتروني، شوهد يوم: الأربعاء 3 مارس 2016 -11:16، على الرابط:
http://www.tourisme.gov.tn/ar/realisations-et-perspectives/tourisme-en-chiffres/statistiques-2013.html
8. وزارة السياحة للمملكة المغربية، ***أرقام رئيسية***، في الموقع الإلكتروني الرسمي، شوهد يوم 2016/03/06، على الساعة: 15:32، على الرابط:
http://www.tourisme.gov.ma/fr/tourisme-en-chiffres/chiffres-cl%C3%A9s

9. وزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية، ***استراتيجية السياحة: رؤية 2020***، في الموقع الإلكتروني الرسمي، على الرابط:
http://www.finances.gov.ma/ArMa/Pages/Stratégies/Stratégie-du-secteur-du-tourisme--la-Vision-2020.aspx? m=مستثمر&m2=الاستثمار

10. الهيئة العامة للتنمية السياحية المصرية، **كلمة الرئيس الحالي للجهاز التنفيذي للهيئة السيد سراج الدين سعد**، في الموقع الإلكتروني الرسمي، شوهد يوم 2016/03/07، على الساعة: 13:02، على الرابط:
http://www.tda.gov.eg/MainPages/MessageFromTheChairman.aspx

11. الهيئة العامة للاستعلامات التابع لرئاسة الجمهورية المصرية، **أهمية السياحة في الاقتصاد القومي**، في الموقع الإلكتروني الرسمي، تاريخ آخر تعديل: الثلاثاء, 27 نوفمبر 2012، شوهد يوم الإثنين, 7 مارس 2016 -12:36، على الرابط:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=64807#.Vt2guLLhDIU

12. الهيئة العامة للاستعلامات التابع لرئاسة الجمهورية المصرية، **خطة الدولة لتنمية قطاع السياحة**، في الموقع الإلكتروني الرسمي، تاريخ آخر تعديل: الثلاثاء, 27 نوفمبر 2012، شوهد يوم الإثنين, 7 مارس 2016 -12:50، على الرابط:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2393#.Vt1nzbLhDIV

13. الهيئة العامة للاستعلامات التابع لرئاسة الجمهورية المصرية، الحصاد **السياحي 2015م**، في الموقع الإلكتروني الرسمي، خطة الدولة لتنمية قطاع السياحة، تاريخ آخر تعديل: الثلاثاء, 27 نوفمبر 2012، شوهد يوم الإثنين, 7 مارس 2016 -13:40، على الرابط:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=116425#.Vt1ERbLhDIU

14. الوكالات، "الجزائر: إنفاق 40 مليار دولار على مشاريع البنى التحتية في عشرة سنوات"، نشر يوم:2012/09/01م، شوهد يوم 01 أفريل 2016، على الساعة20:30، في موقع ***الشروق*** على الرابـــط: http://www.echoroukonline.com/ara/?news=140193

15. الجمعان الغامدي محمد بن إبراهيم، ***اتجاهات السياح نحو اجراءات الامن السياحي -دراسة ميدانية على المنطقة الباحة***، رسالة ماجستير، السعودية: كلية الدراسات العليا في جامعة نايف للعلوم الانسانية، 2005م. متوفرة على الرابط:
http://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/51029

16. السياحة الدينية والتاريخية، الجزائر، تاريخ الإطلاع: 2009/08/17، على الرابط:
http://www.fadaaqtravel.com/vb/archive/index.php/t-320.html

17. الحضائر الوطنية في الجزائر، شوهد يوم 30 مارس2016، على الساعة 00:10، على الرابط:
http://www.startimes.com/?t=26349141

18. جغرافيا الجزائر، على الرابط: www.ar.wikipédia.org/wiki

19. بوعلام غمراسة، "الحمامات المعدنية بالجزائر-مقصد السياح من كل مكان"، في موقع جريدة ***الشرق الأوسط***، العدد 10291، نشر يوم: الاربعاء 12 محرم 1428 هـ 31 جانفي 2007م، شوهد يوم: 30 مارس 2016م، على الساعة: 01:50، على الرابط:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=41&article=404131&issueno=10291

20. جواد، عباس حسين، عباس عبد ارزوقي، صياغة السياسات العامة" إطار منهجي"، في الموقع الإلكتروني **لجامعة أهل البيت**، شوهد يوم 2016/04/18، على الرابط:
http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/New/html/research/research.php?ID=5

21. محمد سميح، "أهمّ المؤشّرات الاقتصاديّة لتونس في الربع الأوّل من سنة 2015م"، في موقع **نواة**، شوهد يوم 02 أفريل 2016، على الساعة 10:20، على الرابط:
https://nawaat.org/portail/2015/04/04/أهمّ-المؤشّرات-الاقتصاديّة-لتونس-في-ا/

22. سلمى فتحي، "الجانب التطبيقي جانب مهم في التربص"، حوار مع مدير المعهد الوطني للفندقة والسياحة ببوسعادة: خيري العربي، في موقع **مجلة السياحي**، شوهد يوم: 2016/04/24، على الساعة 16:30، على الرابط: http://assayahi.com/ar/?p=277

23. هواري معراج، سليمان جردات، "السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية -حالة الاقتصاد الجزائري"، ***مجلة الباحث***، ع 01، (2004م)، ص ص 21-28. على:
http://rcweb.luedld.net/rc3/02_LAG%20Haouari_A_%20Ok.pdf

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

جدول(01): تطور الإيرادات السياحية في تونس (1990-2002م) 31

جدول(02): إنجازات القطاع السياحي التونسي لسنة 2013م.....32

جدول(03): المواقع التراثية في الجزائر.....48

جدول(04): توزيع الفنادق والمؤسسات التابعة لها حسب الفئة.....79

جدول(05): توزيع سعة الفنادق والمؤسسات المماثلة لها حسب النوع (1999-2013م) 82

جدول(06): نسبة استعمال الأسرة(1999-2013م) 84

جدول(07): تطور عدد السياح والليالي السياحة (1999-2013م) 85

جدول(08): وضعية الميزان السياحي في الجزائر(1999-2013م) 88

جدول(09): تطور القيمة المضافة (1999 – 2005م).....90

جدول(10): تطور نسبة العمالة في القطاع السياحي(2000-2011م) 93

فهرس الأشكال

شكل(01): تصور ايستون لأداء النظام السياسي 21

شكل(02): توزيع الفنادق في الجزائر حسب الفئة (1999-2013م) 81

شكل(04): توزيع سعة الفنادق والمؤسسات المماثلة لها حسب النوع (2006-2013م) 83

شكل(05): تطور عدد السياح والليالي السياحة (1999-2013م) 86

شكل(07): نمو الإيرادات والانفاقات السياحية في الجزائر (1999-2013م).....89

شكل(08): تطور نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات (1999-2010م)...90

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

ملخص الدراسة بالغة العربية: 1

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية: 2

مقدمة: 4

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي إلى السياسة السياحية 10

المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة السياحية 11

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة 11

المطلب الثاني: تعريف السياحة 14

المطلب الثالث: تعريف السياسة العامة السياحية 18

المبحث الثاني: أنواع السياحة 24

المطلب الأول: تصنيفات السياحة 24

المطلب الثاني: أنواع السياحة في الجزائر 26

المبحث الثالث: نماذج عن السياحة في دول الجوار 30

المطلب الأول: السياسة السياحية في تونس 30

المطلب الثاني: السياحة في المغرب 33

المطلب الثالث: السياسة السياحية في مصر 35

خلاصة الفصل الأول: 39

الفصل الثاني: واقع القطاع السياحي في الجزائر 41

المبحث الأول: المقوّمات السياحية للجزائر 42

المطلب الأول: المقومات الطبيعية 42

المطلب الثاني: المقومات التاريخية والأثرية 46

المطلب الثالث: البنى التحتية والفوقية للسياحة 48

المبحث الثاني: الإطار المؤسساتي للسياسة السياحية في الجزائر 53

المطلب الأول: دور الفواعل الرسمية في صنع وتنفيذ السياسة السياحية 53

المطلب الثاني: دور الفواعل غير الرسمية في صنع وتنفيذ السياسة السياحية 56

المطلب الثالث: الأجهزة الإدارية المنفذة للسياحة السياحية 61
المبحث الثالث: النظام القانوني والتشريعي المتعلق بالسياحة 66
المطلب الأول: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة: SDAT 66
المطلب الثاني: القوانين والمراسيم المنظمة للسياسة السياحية 69
المطلب الثالث: الجانب القانوني المتعلق بالاستثمار في القطاع السياحي في الجزائر 73
خلاصة الفصل الثاني: 75
الفصل الثالث: تقييم السياسة السياحية في الجزائر 78
المبحث الأول: طاقة الإيواء السياحي 79
المطلب الأول: توزيع الفنادق والمؤسسات التابعة لها حسب الفئة (1999-2013م) 79
المطلب الثاني: توزيع سعة الفنادق والمؤسسات المماثلة لها حسب النوع..... 82
المطلب الثالث: نسبة استعمال الأسرة 84
المطلب الرابع: التدفقات السياحية 85
المبحث الثاني: المساهمة الاقتصادية والاجتماعية لقطاع السياحة 87
المطلب الأول: مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات والقيمة المضافة 87
المطلب االثاني: مساهمة القطاع السياحي في التشغيل 91
المبحث الثالث: مشاكل السياحة في الجزائر 94
المطلب الأول: ضعف الثقافة السياحية 94
المطلب الثاني: التحدي الأمني وتراجع السياحة الجزائرية 97
المطلب الثالث: ضعف السياحة الجزائرية نظرا لتغيير الوجهة السياحية. 99
خلاصة الفصل الثالث: 105
الخاتمة: 107
قائمة المصادر والمراجع: 110
فهرس الجداول 119
فهرس الأشكال 119
فهرس المحتويات 121